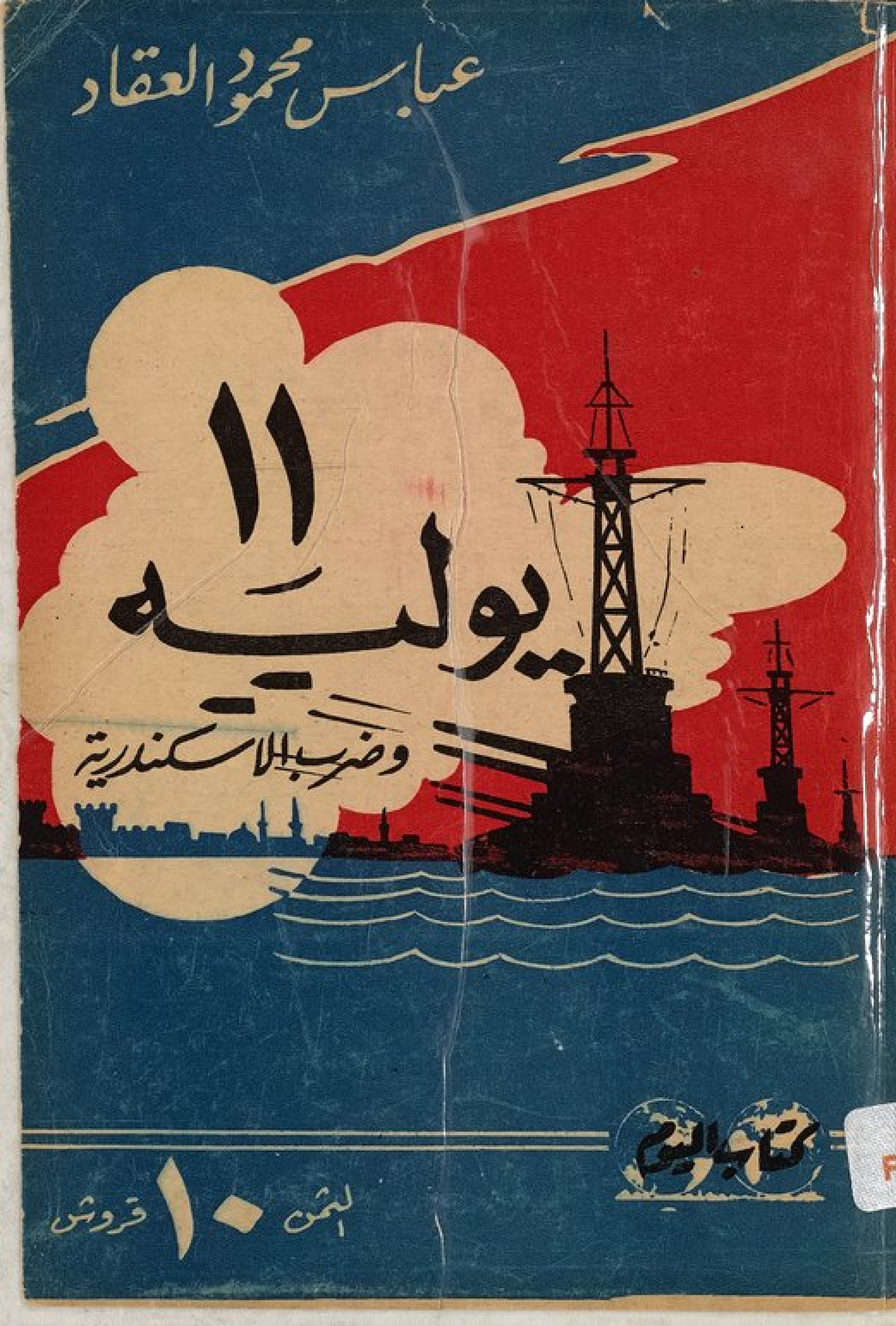


عباس محمود العقاد
١١ يوليه
وضرب الاسكندرية
كتاب اليوم
الثمن ١٠ قروش

ضرب الإسكندرية في ١١ يوليه

عباس محمود العقاد

((كتاب اليوم))
صاحباه
مصطفى امين وعلى امين
رئيس التحرير
عبد العزيز عبد العليم
كتاب شهرى
يصدر عن
دار أخبار اليوم
الادارة والتحرير
والاعلانات والتوزيع :
شارع الصحافة
المراسلات :
صندوق بوستة رقم ١٠
تليفون ٧٧٧٧٧
عشرة خطوط

الاشتراكات
فى مصر والسودان ١٠٠ قرش
بريد عادى و١٢٠ قرشا بريد
مستعجل ـ فى البلاد العربية
والبلاد الداخلة فى اتفاقية البريد
٢٥٠ قرشا بالبريد المسجل أو
٣ جنيهات استرلينى وواحد
شلن و ٦٫٥ بنس ـ فى البلاد
الخارجة عن اتفاقية البريد ٤٥٠
أو ٢٥ دولارا بالبريد المسجل

أمـا قبـل ...

عند مشرق الشمس من يوم الثلاثاء الحادى عشر من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ اخذ الاسطول البريطانى فى اطلاق قذائفه على الاسكندرية ، فجاوبته احدى قلاعها بعد الطلقة العاشرة ، وجاوبته القلاع الاخرى بعد الطلقة الخامسة عشرة ، واستمر اطلاق النيران من الاسطول على المدينة الى الساعة الخامسة ، ولم ينقطع تماما الا عند الغروب.

وكان قائد الاسطول قد أجاب وكلاء الدول فى الاسكندرية مطمئنا لهم حين سألوه عن خطر البقاء فى الاسكندرية بعد انذارها بالضرب ، فأكد لهم انه سيعمد الى القلاع دون غيرها بقذائفه فلا خوف على احد من سكان المدينة ، ولكن القذائف قد اصابت المساكن الاوربية والمصرية خبط عشواء ، وقالت صحيفة الطان الباريسية يومئذ ان قذائف السفن اصابت مساكن الاوربيين التى تبعد كثيرا عن خط القتال وسقطت احداها فى المستشفى الاوربى وقد أوت اليه الراهبات واليتامى وعليه رايات الصليب الاحمر ، فلم تنفجر القذيفة لحسن الحظ ، وأكد الانجليز انهم لم يروا على المستشفى اية راية » ..

وقالت صحيفة التيمس « ان بعض القذائف قد سقط فى الاحياء الاوربية الى جوار القنصلية الانجليزية على مسافة الفى متر من حصن قايتباى »

وقالت صحيفة الفاردى الكسندرى « ان قذائف الانجليز التى كانوا يرمون بها حصن كوم الدكة سقط منها اثنتان فى حديقة دير الفرنسيسكان وقذيفة فى ساحة رهبان المدارس المسيحية واثنتان بالقرب من دير الايتام واثنتان فى الحدائق التى تكتنف ابنية المدرسة الايطالية الجديدة »

هذه رواية الصحف الاجنبية عن المواقع الاوربية التي استهدفت لقذائف الاسطول ، ومن السهل ان يتخيل القارىء مدى الخراب الذي اصاب المدينة كلها في مساكن الوطنيين وغير الوطنيين.

لقد كان عابر الطريق في الاسكندرية بعد ذلك اليوم المشئوم يعبر الاحياء العامرة فلا يمر بغير الاطلال والانقاض ولا تقع عينه على بيت قائم بين عشرات البيوت المنهارة او المتداعية . وقد صدق اديب اسحاق حين قال في رثاء المدينة؛ وقد شهد هذه الخرائب بعينيه :

يا وارد الاسكندرية طامعا بمنافع الاصدار والايراد
اقصورها خفيت عن الانظار أم آثار قصرى في القفار بوادي
هذى عروس الشرق ماتت فاكتسى حزنا عليها الغرب ثوب حداد
بالامس كانت والبياض دثارها واليوم صارت ارسما بسواد
كانت ملاذ الخائفين فاصبحت والخوف منها مبعد القصاد
كانت موارد للظماء وقد غدت ما ان بها من مورد للصادى
كانت مواقع نعمة ففدت وما فيها سوى البأساء للمرتاد
كانت وكان الدهر سيد اهلها فأصابها بالأهل والاسعاد
كانت وكنا لا ينام حسودنا صارت وصرنا راحة الحساد
كم حامل خرجت بها محمولة فوق الكواهل أو على الاعواد
ومعمر لم يبق في الدنيا له غير السكينة من منى ومراد
ومريض قوم غاب عنه طبيبه وجفاه انس الأهل والعواد
خرجوا وهم لا يهتدون سبيلهم والنائبات روائح وغوادى

فيم كانت هذه الفاجعة الدامية؟ فيم استبيحت هذه المدينة لمن انذروها وأصروا على ضربها فضربوها ؟.

***

ان بيان ذلك مسطور في « الانذار » الذي تلاه الغرب

بعد يوم واحد ، وهذه ترجمته الى العربية :

« اتشرف باخبار سعادتكم انه نظرا لحدوث استعدادات حربية آخذة فى الازدياد منذ يوم امس فى حصون السلسلة وفاروس (قايتباى) وصالح ، وهى موجهة بالطبع الى الاسطول الذى تحت قيادتى ، قد عقدت العزم على ان انفذ غدا عند شروق الشمس العمل الذى اعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ فى السادس من الشهر الجارى ان لم تسلموا لى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة على راس التين وعلى الشط الجنوبى لمنع التسلح بها » .

ويفهم من هذا ان قائد الاسطول قد استباح ضرب المدينة العامرة بسكانها من جميع الاجناس لأن حصونها تستعد لدفع الهجوم عنها ، ففيم كان هذا الهجوم عليها ؟

ان النائب الانجليزى ريتشارد قد اغنانا عن تسخيف هذا العذر حين قال فى مجلس النواب : « ارى رجلا يحوم حول دارى وعلامات العدوان بادية على وجهه ، فأعمد الى الاقفال لاغلق ابوابى ونوافذى فيثور غضبا ويزعم اننى اهينه واهدده وانه يقتحم على بيتى ليذودنى عن نفسه ولا يزيد عن حق الدفاع » .

وهذه علة بالغة فى السخافة لو صح ان الاسطول البريطانى كان معرضا لشىء من الخطر بعد استعداد الحصون المصرية لدفع هجومه عليها ، ولكنه مع هذا لم يكن عرضة للخطر على الاطلاق ، ولم يكن أيسر عليه من تحويل موقعه فلا تصيبه قذيفة حصن من الحصون ، وكانت مدافعها كما هو معلوم اقصر مدى من اضعف مدافع الاسطول ، وفى ذلك يقول انجليزى آخر هو مستر رويل الذى كان محاميا امام محكمة الاسكندرية المختلطة ثم عين مستشارا بمحكمة الاستئناف الوطنية والف كتابا

عن الحملات المصرية قال فيه : « أن الخطر الذى كانت تستهدف له مدرعات الاسطول من جراء الاستعدادات المصرية لم يكن الا خطرا وهميا فى ذلك الحين ، وعلى فرض الخطر الحقيقى كان فى الامكان اتقاؤه اذا انحرف القائد بأسطوله بعض الانحراف »

والقائد نفسه كان يدرك مافى معاذيره من الوهن والتجنى المفضوح ، فترك الوقائع ولجأ الى الأحلام والنيات يعلل بها استباحته للمدينة العزلاء ، وكان فيما كتبه الى مجلس البحرية « ان احمد عرابى يشيع ان النبى يزوره كل ليلة ويرجو ان يوقع الاساطيل المتحدة فى الفخ بمراكب محملة بالحجارة يغرقها فى مدخل الميناء » .

وقد اطلقت دعاية الاستعمار فى ذلك الحين كل قذائفها على مصر والمصريين ، لعلها تحجب هذه الفعلة النكراء فى جو من الاباطيل والاراجيف ، ولكن الحقيقة كانت أوضح من أن تحتجب بهذه الدعاية كل الاحتجاب حتى فى مجلس الوزراء الانجليزى ، فاستقال من وزارة غلادستون اقوى اعضائها واخطب خطباء ذلك العصر فى عالم السياسة الاوربية ، استقال جون برايت من الوزارة احتجاجا على تلك الجريمة التى لا يسوغها شرع ولا عرف ولا أدب من آداب الحضارة ، واقام جماعة من ذوى الأخلاق احتفالا لتكريمه خطب فيه الدكتور دال فقال : « أن الاجلال والحب اللذين يوحيهما مستر برايت لايكفى فى تفسيرهما بيانه البليغ وخدمته العظيمة لبلاده . ان الرجل أعظم من فصاحته . انه انبل من خدمته ، فقد كان فى جميع الاحوال وفيا لضميره ، لم تكن جميع الاباطيل والوشايات واقاويل السخرية والبغضاء لتحيد به قيد شعرة عما اعتقد انه جادة الحق والصواب » .

ثم تعاقبت الحوادث دراكا بمايثبت الواقع الغنى بنفسه عن الاثبات .

ان ضرب الاسكندرية لم تكن له علة واحدة يبحث عنها الباحثون فى انباء ذلك اليوم ولا انباء ذلك الشهر ولا انباء تلك السنة أو تلك السنوات .

ان المدينة العامرة بسكانها قد استبيحت بالدم البارد والروية الطويلة لاسباب كثيرة ترجع قبل ذلك الى مئات السنين .

« أما قبل » فهذا ما سنجمله فيما يلى من الفصول ..



مقدمات تاريخية

تعتبر المسألة المصرية من جميع الوجوه حلقة من سلسلة الوقائع والمنازعات التى دارت سجالا بين الشرق والغرب من أقدم العصور التاريخية ، وتعددت بواعثها بين عصر وعصر وهى فى جميع البواعث تدور على محورها « التقليدى » من هذا النزاع الدائم بين الشقين المتناظرين .

وقد عللت هذه المساجلات حينا بحب الفتح والغلب ، وحينا بدفع الخطر واتقاء الغارة ، واحيانا بالبحث عن الموارد الزراعية والتجارية أو بتنازع البقاء بين زحام الشعوب فى حيز محدود .

ولكنها فى حوادثها التى انتهت باحتلال مصر قد تمثلت فى دورين كبيرين احدهما لاحق بالآخر ومتوقف عليه : هذان الدوران هما دور الحروب الصليبية ثم دور المسألة الشرقية ، واحتلال مصر لم يكن الا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع الذى اشتهر باسم المسألة الشرقية ، وامتد من الشرق الادنى الى الشرق الاقصى فى حقبة من حقب التاريخ

بدات الحروب الصليبية فى القرن الثانى عشر واشتهرت باسم الحروب الصليبية لأن الداعين اليها نشروا دعوتهم باسم الدين واستنفروا أمم اوربه للاستيلاء على بيت المقدس وموطن ميلاد السيد المسيح ، ولكنها فى حقيقتها لم تكن دينية بحتا ولم تخل من بواعث سياسية واقتصادية لا علاقة لها بالدين ولا بالاماكن المقدسة .

ولهذا اتفق كثيرا ان جمهورية جنوا وجمهورية البندقية بذلتا المسعى الحثيث لتحويل زحف الجيوش الصليبية الى القسطنطينية وهى فى ايدى العواهل المسيحيين ، وساعدتهما

كنيسة رومة مرة بعد مرة فى هذا المسعى المتواصل ، لأنها كانت تشفق من نفوذ الكنيسة الشرقية وتبادلها « التحريم والحرمان » فى عنف ولدد وخصومة تهون عندها جميع الخصومات . اما الجمهوريتان الايطاليتان فكان همهما الاكبر تامين المواصلات بين الشرق والغرب والاحتفاظ بطريق البحر الابيض المتوسط حذرا من تحول التجارة الى البحار الغربية .

واتفق حينا ان اسقف فوقيس Phoc's استعدى السلطان بايزيد على مزاحميه من اساقفة اللاتين والاغريق ، ودعاه الى فتح المورة والاستيلاء عليها ، كما اتفق من الجانب الآخر ان اذناب الدولة الفاطمية كتبوا الى الصليبيين فى ايطاليا الجنوبية يستعدونهم ليدفعوا بهم سلطان صلاح الدين .

وقد كانت الشعوب الاوربية ولا ريب تهتم بالحروب الصليبية لاسباب دينية ، ولولا ذلك لما سمح الآباء والامهات بتجريد حملة من ثلاثين الف طفل دون الخامسة عشرة (سنة ١٢١٢) لاعتقادهم ان براءة الطفولة خليفة أن تنال من الله ما لايناله الكبار الغارقون فى الخطايا والذنوب ولكن نظرة واحدة الى اخبار الزمن وحوادثه السياسية تبدى لنا بواعث كثيرة الى جانب البواعث الدينية كان لها شأن عظيم فى تجريد تلك الحملات ومواصلة الامداد لها مائتى سنة أو تزيد .

مثال ذلك حالة انجلترا فى ذلك العصر وهى لا تنتهى من نزاع الكنيسة حتى تدخل فى نزاع بين النبلاء والملك ومصالحة بينهم على شروط الوثيقة الدستورية التى اشتهرت باسم الوثيقة الكبرى Magna Carte

ومثال ذلك طموح فرنسا الى استبقاء لقب الدولة الرومانية المقدسة والتذرع بذلك الى ضم الاقطار التى كانت مضمومة من

قبل الى الدولة الرومانية ، ويقترن بهذا كله خلاف البابوات والملوك على فرض الضرائب ونقل الكنيسة من رومة الى الارض الفرنسية .

وقد كان معظم الحملة فى الحروب الصليبية موجها الى البلاد المصرية لأنها كانت يومئذ اقوى الدول الاسلامية وكانت بيت المقدس تتبعها فى كثير من الاوقات، ولكن العالم الشرقى كان قد تجاوب بأنباء هذه الحرب وكانت هذه الانباء باعثا من البواعث القوية لاستقدام الترك العثمانيين الى آسيا الصغرى فروسيا الجنوبية فالاقطار التى كانت جيوش الصليبيين تتجمع عندها فى أوربة الوسطى ، ولم تزل جيوش العثمانيين تطرق ابواب بودا وفيينا حتى هدات الحروب الصليبية والحروب العثمانية بعض الشىء فى اوائل القرن الخامس عشر واستولى الترك على القسطنطينية (سنة ١٤٥٣) ثم تحولت حملاتهم الى الاقطار الاسيوية وفتحوا مصر بعد ذلك بنيف وستين سنة (سنة ١٥١٧)

وانقضى نحو قرنين بعد قيام الدولة العثمانية فى القسطنطينية وامم أوربة مشغولة بالاحداث الجسام التى تعاقبت عليها خلال تلك الفترة ، ومنها دعوة الاصلاح الدينى وكشف امريكا ونهضة الامم الناشئة وحروب انجلترا وفرنسا واسبانيا وظهور الدولة الروسية فى أوربة الشرقية ، فلم تجد متسعا من الوقت ولا من الوسيلة للبحث فى الشئون الشرقية الى اواخر القرن السابع عشر ، ثم تنبهت الى النزاع بين روسيا الناشئة والدولة العلية الشائخة فكان هذا التنبه العام فاتحة المسالة التى عرفت باسم المسالة الشرقية

ولم يظهر لروسيا اسم في ابان الحروب الصليبية لانها كانت شعوبا متفرقة بعضها على الوثنية وبعضها حديث عهد بالمسيحية ، فلما تمت لها الوحدة بين شعوبها وقامت على راسها حكومتها القيصرية اتخذت لها سياسة تتلخص في « مداومة الحرب لفتح العالم » وجمعتها الوصية المفصلة التي كتبها بطرس الاكبر وجاء في مادتها الاولى : « يجب ان يقاد الجيش الى الحرب على الدوام وأن تظل الامة الروسية على اهبة القتال ولا تغفل عنه الا لراحة الجند وتوفير المال » .

وجاء في المادة التاسعة منها « يجب الاقتراب جهد المستطاع من القسطنطينية والهند ، واذا كان معلوما مسلما ان القابض على القسطنطينية يقبض على الدنيا باسرها كان لزاما ان تشن الغارة تارة على الدولة العثمانية وتارة على الدولة الايرانية ، ويجب ضم البحر الاسود شيئا فشيئا لاقامة دار لصناعة السفن على شواطئه ، ولا غنى مع هذا عن ضم البحر البلطي لأن موقعه لازم لتحقيق هذه الخطة ، ومن الواجب التعجيل باضعاف دولة ايران او القضاء عليها للوصول الى خليج البصرة لعلنا نتمكن من اعادة التجارة الشرقية القديمة الى بلاد الشام والنفاذ منها الى الهند التي هي مخزن الدنيا ، وبهذه الوسيلة نستغني عن ذهب انجلترا » .

وقد اشتملت مواد الوصية الاخرى على النصائح التي ينبغي اتباعها لبث الفتنة والفساد في البلدان المتاخمة لروسيا توطئة للزحف عليها او ضمها بالوسائل السلمية .

وهكذا اتفق ان تنفيذ هذه الوصية وفتح باب المسالة الشرقية باسم تحرير المسيحيين من حكم الدولة العثمانية يمشيان مرحلة طويلة في طريق واحد ، وتعاقبت المعاهدات تنفيذا لتلك

الخطة ، كمعاهدة كارلوتيز بين روسيا والنمسا وبولونيا وتركيا (١٦٩٩) ومعاهدة كجوق قينارجة بين الروسيا وتركيا (١٧٧٤) ومعاهدات سابقة ولاحقة اشتركت روسيا وممالك أوربة الوسطى وشواطىء البحر الابيض فى معظمها .

الا أن هذه الدعوة لم تخدع أوربة الغربية عن خفايا المقاصد التى انطوت عليها ، وكانت فرنسا على الخصوص قد خرجت من الحروب الصليبية بلقب حامية البقاع المقدسة ، وكانت انجلترا التى انفصلت عن كنيسة رومة لا تنازعها هذه الدعوى ، لكنها تخشى على الهند وتأبى كل الاباء ان تسمح لروسيا بالتسلل الى البحر الابيض ، فحدث غير مرة ان فرنسا كانت تهب للمطالبة بحماية المسيحيين اللاتين كلما هبت روسيا لحماية المسيحيين الاغريق ، وأن انجلترا كانت تتعلل بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية كما ضمنته المعاهدات ، وكانت مع هذا لا تخلو من اناس يحبون أن يطلقوا على ملكهم لقبا من الالقاب الدينية ، وظلت هذه الرغبة تساورهم الى أيام الملكة فكتوريا التى كانت تود لو اعترف لها شعبها بلقب حامية الملة Defonber of Faith وسبقت فرنسا الدول الى عقد معاهدة مع تركيا تعترف لها باللقب القديم ، فانعقدت هذه المعاهدة بين لويس الخامس عشر والسلطان محمد خان (سنة ١٧٤٠) .

تمخضت الحروب الصليبية كما قدمنا عن حروب المسالة الشرقية ، وظلت المسالة الشرقية زمنا طويلا وهى حروب صليبية بعنوان آخر ، وبخاصة فى موقف الدول الاوربية الكبرى بازاء مصر ، وعلى الاخص فيما يتعلق بقناة السويس ، فان الفيلسوف الالمانى ليبنتز قد زين لعاهل فرنسا لويس الرابع عشر ان يضرب هولندة فى تجارتها الشرقية بانتزاع مصر من قبضة

الاسلام ، وانه بذلك يشل هولندةعن مقاومته لان اعتراضها اياه فى غزوه لمصر يثير عليها الامم المسيحية ، وسيأتى فى الكلام على قناة السويس ان المركيز دارجنسون Dar Genson كان يعتبر حفر قناة السويس فتحا صليبيا يهم العالم المسيحى بأسره ، ولكن المسألة الشرقية قد ذهبت شوطا آخر وراء ذلك ، وتمخضت عن دور آخر فى سياسة الدول الاوربية نحو الدولة التركية ، وهو الدور الذى عرف بالتفاهم على تركة الرجل المريض .

***

فبعد أن كان الغرض من المسألة الشرقية انتزاع الاقطار المسيحية فى تلك الدولة أصبح الغرض المتفق عليه فى هذا الدور تقسيم أقطار الدولة جميعا من مسيحية واسلامية ، وتبادل الاغضاء عن كل نصيب متفق عليه يقع فى قبضة الطامعين فيه من المتنازعين على التركة ، وصاحبها بقيد الحياة

وعلمت الدنيا فى القرن الثامن عشر ان شركة من الشركات التجارية نزلت بالهند فملكتها وضمتها الى حوزة الدولة البريطانية ، ونشأت الصناعات الكبرى فى ذلك القرن وتدفق الذهب من القارة الامريكية على الدول الاوربية صواحب المستعمرات فى تلك القارة ، فحسن لدى بعضها ان تعتمد على الذهب وتعدل عن القتال لضم الاقطار المطموع فيها وراقت هذه الخطة دول التجارة والمستعمرات وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا ، ففتحت خزائنها لطلاب الديون من بلاد الدولة العثمانية على الخصوص ، لانها تستند فيها الى الامتيازات الاجنبية ، ولم تستطع الدول الاخرى أن تجاريهما فى هذا المضمار ، ولم تستطع كذلك ان تقف فى طريقهما لانهما تعملان

« بالوسائل السلمية » ولاتجردان السيف فيتبع ذلك ما يتبعه من اشتباك دول شتى في حومة القتال ، ولكن الدولتين صاحبتي المال والمستعمرات لم تتركا الدول المتربصة بغير عوض ، فسمحتا لروسيا بضم ما شاءت ضمه من الديار الاوربية ، وتغاضتا عن خطتها « الى الشرق » ما دامت بعيدة من مكمن الخطر ، وسمحتا لروسيا ببعض الاقاليم فى آسيا الغربية وأوقعتا فى روعها دائما ان الحد الممنوع هو الحد الذى يؤدى الى الاحتكاك فى طريق البحر الابيض وطريق الهند من أقصاه الى أقصاه

***

وقبل أن ينتصف القرن الثامن عشر كانت أوربة كلها تتطلع الى دولة فتية نبغت فى وسطها هى الدولة البروسية : ارتفع بها فردريك الكبير الى مصاف الدول الكبرى ، وقام على أمورها بعده بفترة وجيزة وزيرها القدير بسمارك صاحب السياسة التى وسمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ، وكان من مطامحه أن يضم الى وطنه شعوب أوربة الجرمانية باسم ألمانيا العظمى ، ونظر الى الشرق فطمع فى الدولة النمسوية لانها شائخة تتداعى ، ونظر الى الغرب فطمع فى هولندة لانها أصغر من أن تحمى نفسها فى مصطرع الدول المحيطة بها ، ولاح له أن تصفية الدولة العثمانية خير طريقة الى المساومة على صفقته الرابحة ، فاذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضائق البسفور والدردنيل ، وشجع انجلترا على احتلال مصر وقناة السويس ، امكنه أن يستلحق الجرمان الاوربيين شرقا وغربا بغير عناء ، وتبقى فرنسا فلا يضيره أن يدفع اعتراضها بالسماح لها الى حين بضم بلجيكا من جانب حدودها ، ويتسنى له من ثمة

ان يقبض على ميزان الفصل بين الخصوم والنظراء ، فلا تستغنى دولة من الدول عن مجاملته وخطب وده ، ولولا أن دهاة انجلترا وروسيا كانوا يحذرونه ولا يطمئنون الى تحريضه لاندفعوا حيث أراد أن يدفعهم ، ولكنهم راوغوه ولم يقنطوه وتخادع له بعضهم ليخدعوه ، فلم يزل يلعب لعبته بين انجلترا وروسيا وفرنسا حتى بطلت الغاية منها فانقلب على الجميع واحدة بعد أخرى

من مخازى هذا الدور – دور المسألة الشرقية – فضائح المذابح التى تعللت بها الدول لتحقيق غاياتها المرسومة ، وقد لوحظ عليها انها تحدث دائما فى مكانها المطلوب وعند الحاجة اليها ، فحدثت فى ارمينية عندما شرعت روسيا فى استلحاقها . وحدثت فى لبنان عندما تهيأت فرنسا لبسط نفوذها عليه وتنصيب ولاته باختيارها ، وحدثت فى الاسكندرية والاسطول البريطانى يتحفز على شواطئها ، وكانت حجة مشتركة تسعف المحتجين بها فى ساعتها وفى مكانها

وقد ثبت من الحوادث التى جرى التحقيق فيها بأعين العالم وسمعت فيها شهادات الاجانب أنفسهم ، ان الاعتداء فيها كان يبدأ من ناحية الاجانب الذين كانوا يصولون على أبناء البلاد بامتيازاتهم المجحفة ، وعرف فى التاريخ ان الارمن كانوا يعيشون مع جيرانهم الترك فى سلام ومودة وكان الترك يسمونهم « بملتى صادقة » ثقة بهم واطمئنانا اليهم ، ومن دلائل ذلك فى مصر ايثار بوغوص وأرتين ونوبار بمناصب الوزارة فى أيام محمد على واسماعيل ، وايثار اسطفان وارام فى أيام عباس الاول ، وقد ادى البحث فى مذابح سنة ١٨٩٥ الى الوقوف على سبب هذه المذابح وهو يعزز ما اشتهر من شعور الترك

نحوهم . فقد سافر مئات من الترك في تلك السنة الى الحجاز وتركوا أبناءهم ونساءهم في رعاية جيرانهم من الارمن المقيمين معهم في بلادهم ، فما هو الا أن أبعدوا في السفر حتى اندس المحرضون من الخارج بين تلك القرى يحرضون الارمن على الفتك بجيرانهم الموكولين الى رعايتهم ، فاعتدوا على الارواح والاعراض وانقضوا على الصغار والشيوخ يقتلونهم او يشردونهم، وسكت المؤرخون الغربيون عن هذه الحقائق ولم يذكروا من أخبار أرمينيه غير ما سموه بالمذابح المسيحية وتواطأوا على اخفاء الاخبار الصحيحة كما جاء في دائرة معارف أفريمان من مادة تركيا بمجلدها الثاني عشر، ويستطيع من شهدوا في مصر عدوان المعتدين على المصريين عقب الحرب العالمية الاولى ان يعلموا سهولة هذا العدوان على من يسميهم أولئك الكتاب الغربيون بضحايا العسف والاضطهاد .

أما مذابح لبنان فقد حدثت في الوقت الملائم أيضا ، لانها لبثت بالانتظار - اذا صح هذا التعبير - حتى خرجت فرنسا وانجلترا متفقتين من حربهما مع روسيا لصد روسيا عن بلاد الدولة العثمانية وابطال دعواها في حماية الملة ، وانعقد مؤتمر باريس (١٨٥٦) لابرام الصلح وتقسيم ما تيسر تقسيمه من بلاد الدولة في أوربة وآسيا ، وبعد هزيمة النمسا سنة ١٨٥٨ واشتعال الحرب البروسية النمسوية والحاح الضرورة على نابليون الثالث لتوطيد مركزه بين المحافظين المتدينين مستعينا بهم على الغلاة من أنصار الجمهورية - سنحت الفرصة « لحامي الملة » فجاءت مذابح لبنان في سنة ١٨٦٠ ملبية لكل طلب موافقة لكل خطة ، وتلاها ارتياد المعاهد الفرنسية لمدن لبنان وسورية تثبيتا للثقافة الفرنسية والثقافة العربية في وقت واحد، اذ كانت يقظة العرب لازمة لتقويض أركان الدولة وتقريب

المسلمين مع المسيحيين الى سياسة فرنسا باسم الدين من ناحية ، واسم العلم والحضارة من ناحية أخرى ، ثم نسيت ثقافة العرب ، بل حوربت ، بعد فضاء المآرب من تركة « الرجل المريض »

***

ان سياسة الدول فى المسألة الشرقية درس تطبيقى مفصل لمذهب القائلين بالسياسة الجغرافية «Geopol't'cs» وخلاصته ان مركز الامة الجغرافى يملى عليها سياستها على اختلاف الحكومات والمعتقدات

فالسياسة الروسية فى عهد « بطرس الاكبر » هى بعينها سياسة الشيوعيين الذين يحاربون الملة ولكنهم يحذون حذو العاهل القديم فى مراميه ومساعيه للسيادة على مضائق البسفور والدردنيل والاشراف على البحر الاحمر وخليج البصرة وطريق الهند ومسالك ايران

وفرنسا طمحت الى ضم بيت المقدس ومصر على عهد ملوكها القديسين لان لويس التاسع كان يزعم انه « أمين الامة العيسوية » كما قال فى خطابه الى الملك الكامل « أمين الامة المحمدية »

ثم طمحت الى هذه الغاية فى عهد لويس الخامس عشر ، قبيل الثورة وفى ابان حركة التمرد والالحاد ، ثم جاء نابليون الاول الى مصر وهو يقول للمصريين بعد افتتاح منشوره « بسم الله الرحمن الرحيم ٠٠ الذى لا ولد له ولا شريك فى ملكه » انه أعظم احتراما للنبى والقرآن الكريم من المماليك ، ويطلب الى العلماء والاعيان ان يبلغوا أمتهم ان الفرنسيين مسلمون مخلصون ٠٠ يحبون الدولة العلية

يقول هذا فى مصر وهو لم يبرح فرنسا حتى كان قد أقنع حكومة الادارة « بأن مصر موصل تجارى بين الشرق والغرب ٠٠

وانها اذا افتتحت وبقيت فيها فرنسا خمسين سنة غنيت فرنسا بما تأخذه من محاصيلها وما تبيعه فى أسواقها ٠٠ ولم تقم لانجلترا قائمة فى بلاد الهند بعد احتلال شواطىء البحر الاحمر وشق القناة بين النيل والسويس ٠٠ »

ثم انفصلت فرنسا عن الكنيسة ولم تزل الى اواخر القرن التاسع عشر تدعى لنفسها حق حماية المسيحيين فى المشرق ثم احتلت ما احتلته من هذا المشرق بحجة جديدة غير الحجة الدينية ، وهى حق الدول الكبرى فى الوصاية على الامم الصغرى بانتداب من أمم الحضارة

أما إنجلترا فقد أملى عليها موقعها البحرى واستيلاؤها على الهند أن تحتل جبل طارق ورأس الرجاء الصالح وعدن ومصر كما تحتل جزيرة مالطة وجزيرة قبرس ، وتعللت لاحتلال كل موقع من هذه المواقع بعلة بينها وبين العلل الاخرى أشد مما بين هذه المواقع جميعا من مسافات المكان ، ولكن « السياسة الجغرافية » هى العلة الواحدة التى تطوى جميع تلك العلل ، والغاية الاخيرة التى تسبق جميع تلك الغايات

فاذا كذب الساسة وانخدع المسوسون لم تكذب الجغرافية ولم ينخدع التاريخ ٠



الامتيازات الاجنبية

بلغت الديون التى ماطلت الدول الاوربية المفلسة فى سدادها عند نهاية القرن التاسع عشر أكثر من أربعمائة مليون جنيه ، ولكن الدولة البريطانية لم تتخذ من دين واحد بين هذه الديون الكثيرة ذريعة للمساس باستقلال الدول المفلسة ، ولم تكلف نفسها كتابة ورقة واحدة رسمية لاستقضاء هذه الديون بالنيابة عن الدائنين ، فضلا عن الالحاف والتهديد والمطالبة بتعيين الوزراء الاجانب للاشراف على خزائن الدول المدينة ، كما فعلت فى البلاد المصرية (١)

الا أن الامتيازات الاجنبية تكفلت لها بذرائع العدوان على السيادة المصرية ، والامتيازات الاجنبية أطمعت البيوت المالية - من انجليزية وغير انجليزية - فى بذل ديونها بأكبر الفوائد التى لم يسمع بمثلها فى معاملات الدول وهى مطمئنة الى استردادها مضاعفة والتوسل بها الى المزايا السياسية والمغانم « الاقتصادية » التى تفوقها فى الخطر والمنفعة

كتب الخديو اسماعيل الى سفيره « غير الرسمى » ابرهام بك فى سنة ١٨٧٤ يقول :

« لاى سبب أو مناسبة تتدخل الدول فى المسائل الداخلية للسلطنة - العثمانية - ؟ . . ان الامتيازات هى هذا السبب أو تلك المناسبة ، وآية ذلك ان المغفور له الصدر الاعظم وصف الامتيازات فى مؤتمر باريس بأنها حجر عثرة فى سبيل الادارة الحسنة للسلطنة ، فطلب الغاءها لأنها مدعاة للاضطراب ، اى للضعف ، ومادامت الامتيازات كذلك فلابد من ازالتها ، ولكن ما السبيل ؟ هل هو القوة ؟ هل هو الغاؤها بلا قيد ولا شرط كما سمعت شخصية عالية فى استامبول تقترح ذلك ؟ كلا ثم كلا . لن يكون ذلك الا حافزا للدول على مناهضة الغائها

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

واستفزازا للرأى العام فى أوربا، مما يفوت علينا غرضنا بل يزيد تطبيقها عنفا. فالوسيلة الوحيدة، الوسيلة الكفيلة بادراك غايتنا هى التى اصطنعتها فى مصر، لما رأيت ان مصر ضائعة لا محالة اذا استمرت فريسة لتدخل القنصليات » (١)

الا أن الامتيازات الاجنبية التى وصفها الصدر الاعظم بأنها «حجر عثرة فى سبيل الادارة الحسنة للسلطنة العثمانية » كانت فى الواقع رحمة بالقياس الى الامتيازات التى كانت تطبقها الدول فى البلاد المصرية . فان النظام العثمانى كان يسمح بمحاكمة الاجانب أمام المحاكم الوطنية. أما فى مصر فقد انتزعت « القنصليات » التى أشار اليها الخديو اسماعيل حقوقا مدعاة لم يرد لها ذكر فى أى اتفاق من الاتفاقات الدولية ، وساعدها على ذلك ان ولاة مصر شهدوا أثر القناصل فى تنصيب الولاة وخلعهم ، وفى الشفاعة لهم أو الشكوى منهم عند « الباب العالى » فخافوهم وسلموا لهم فى أمور لم تكن من حقهم فى أرض الدولة العثمانية التى أنشأت هذه الامتيازات ، وتمادى القناصل فى انتزاع السلطة شيئا فشيئا حتى بلغت قنصلياتهم سبع عشرة قنصلية تحكم فى قضايا الاجانب وتحكم على الوطنيين فى المنازعات بينهم وبين رعاياها ، بل تحكم على الحكومة المصرية بالغرامات والتعويضات كلما ادعى عليها مدع من الاوربيين بأنها خالفت معه شرطا او عرضته لخسارة مقصودة أو غير مقصودة ، وقد أحصيت هذه التعويضات فى أقل من أربع سنوات بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٦٨ فبلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات

وكانت الحكومة المصرية لا تجسر على سؤال أجنبى فى أمر من الامور — كبر أو صغر — الا بحضور مترجم من القنصلية

---

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

فكانت القنصليات تتعمد منع المترجم من الحضور مع تكرار طلبه لكى تضطر صاحب الحق فى النهاية الى الرجوع اليها والمساومة معها فى المصلحة المختلف عليها ، واذا وجب تفتيش بيت من بيوت الاجانب فلابد من استئذان القنصلية قبل دخوله ، ولا بد من تأجيل التفتيش يوما بعد يوم ، بل أسبوعا بعد أسبوع ، حتى يفرغ « المترجم » لمصاحبة الموظف المصرى القائم بعمل التفتيش أو التحقيق ، وكان المعهود المألوف فى هذه الاحوال ان صاحب البيت المطلوب تفتيشه يعلم بالخبر من ساعى القنصلية أو من المترجم نفسه فيبادر الى تهريب ممنوعاته أو الى اخفاء معالم الجريمة قبل اثباتها فى محاضر التحقيق

ولايجوز نقض الحكم الصادر من القنصلية الا امام اقرب محكمة من محاكم الاستئناف فى بلاد الدولة التى يمثلها القنصل ، ويستدعى هذا ان المصرى صاحب المصلحة فى الاستئناف يسافر الى أوربة أو يوكل عنه محاميا أوربيا يفرض عليه مايشاء من الاتعاب ، ان قبل التوكيل عنه فى مخاصمة أحد من أبناء وطنه ، ودون ذلك يهون ترك الحق واحتمال الضيم والتسليم فى موضوع الخلاف . وقد يحتاج الامر الى محكمة فى البرازيل او الولايات المتحدة ، بين الامريكتين الشمالية والجنوبية ، عدا اربع عشرة دولة فى القارة الاوربية .

واطمأن الاجانب الى الحماية المطلقة فى كل مايعن لهم من الدعاوى المشروعة وغير المشروعة . فهانت عليهم ارواح المصريين واستخفوا بالعدوان عليها لسبب ولغير سبب ، وشوهد مئات من القتلة يذهبون الى بلادهم لمحاكمتهم أمام محاكمها العليا ثم يعودون بعد فترة وجيزة بأسماء أخرى أو بأسمائهم الاولى ولا تجسر الحكومة على اقصائهم أو استدعائهم لسؤالهم ، ولايجسر

أحدمن أقارب القتيل على مطاردتهم أو مناقشتهم لان دعواهم مقبولة ودعواه مرفوضة في جميع الاحوال، وان قامت عليها البينات وعززتها شهادة الشهود

وفي هذا وأمثاله يقول شاعر النيل :

يقتلنا بلا قود ولا دية ولا سبب
ويمشي نحو رايته فتحميه من العطب

وان السطوة الجامحة لتطغي الانسان بين أبناء قومه • فكيف بمن يطغى على قوم ينظر اليهم نظرته الى غريب مستباح الذمار يقتحم عليه بلاده ويبتز ماله ويسومه الخسف وهو آمن وادع قرير العين والبال ؟

ولعل بلدا من بلاد العالم لم يشهد حادثا كالحادث الذي رواه مستر بتلر في كتابه عن حياة البلاط بمصر ، اذ روى قصة من أعجب القصص عن حماية الامتيازات الاجنبية لتجارة المهربات ، وفحواها أن قنصلا كان يقاسم رعاياه المهربين أرباحهم من تهريب المحظورات ، فنمى اليه يوما أن رجال حرس السواحل ضبطوا أولئك المهربين ومعهم مقدار كبير من البضائع المهربة فجمع طائفة من زعانف قومه وهجم بهم على ثكنة حراس السواحل وأعملوا فيهم الضرب والطعن والسباب، وتكالب القنصل وزعانفه حتى بلغ من هياجه انه انشب اسنانه في ذراع أحد العساكر فانخلعت احداها وبقيت في ذراع الجندي الجريح ، وثبت ذلك للمحقق موريس بك « الاجنبي » لانه رأى اثر السن المخلوعة في فم القنصل الهمام ، ثم احتج القنصل على الحكومة على مالقيه من مقاومة جنودها ، وآزره زملاؤه الاماثل فانتهت القضية بعقاب الحراس والاعتذار للقنصل الشاكي من أولئك « المعتدين » المساكين ...

***

ان الكظم الذى عاناه أبناءمصر من عسف الامتيازات ليقع فى نفوسنا اليوم موقع العجب من طول الصبر وطول الاحتمال ، وقد كان الافاقون يقابلون ذلك الصبر بمزيد من الشطط والمغالاة فى الايذاء كأنهم يستصغرون كل طغيان يقف بهم دون الغاية من التحدى والاذلال ، وروى عن بعضهم انه كان يطلق عنان جواده فى الطريق المزدحم ويلذ له أن ينظر الى الناس يتطايرون من حوله خوفا وهلعا ولايقوى أحدمنهم على كبح جماحه والوقوف فى وجهه .. ومن حوادث هذه الرعونة الوحشية حادث الحوذى الاوربى الذى صدم جنديا فقتله وذهب به رفاقه الى قصر رأس التين يطلبون من الخديو توفيق أن ينظر الى هوان جنده على هؤلاء الزعانف من شذاذ الآفاق .فهذا الحادث قد كان من أسباب الثورة المباشرة كما كان مثلا للاستخفاف بالارواح حيث يظن أن لهذا الاستخفاف حدا يقف عنده على الاقل كرامة للجيش ورعاية للجندية وحسابا للنخوة العسكرية، فاذا هان الاستخفاف فى هذا المقام فهو فى غيره أهون مايكون

قال لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ : « ... الذى أغضب الوطنيين خصوصا ان يونانيا ووطنيا تشاجرا فى السابع من ديسمبر على أمر حقير قيل انه مشترى قطعة من الجبن ، فاستل اليونانى سكينا وطعن الوطنى طعنة كانت القاضية . وفى العاشر من ديسمبر جرت حادثة أخرى أذكرها بالتفصيل لانها تدل «أولا» على صغر قدر الحوادث التى يمكن أن تفضى الى عواقب وخيمة فى مدينة مختلطة السكان مثل الاسكندرية ،وثانيا على طيش كثيرين من رعاع الاجانب وخفتهم فى استخدام السلاح

« ان أربعة نجارين يونانيين دخلوا مطعما ووقفوا أمام مائدة حولها ثلاثة كراسى فقط ، وكان على مقربة منها مائدة أخرى حولها

ثلاثة كراسى أيضا وقد جلس عليها يونانى اسمه قسطندى وطنيان. ثم نهض أحد الوطنيين وخرج وكان أحد النجارين الاربعة جالسا على ركبة رفيقه ، فتقدم ليتناول الكرسى الخالى فمنعه قسطندى فتشاجر الفريقان ولكن صاحب المطعم فصل بينهم ورد بعضهم عن بعض . ثم خرج قسطندى ومالبث أن عاد حاملا مسدسا ، وكان النجارون قد خرجوا من المطعم فى غيابه ودخلوا قهوة بالقرب منه فتناول قسطندى كرسيا وجلس أمام باب المطعم حتى خرج النجارون من القهوة فأطلق مسدسه على أحدهم فأخطأه ولكن الرصاصة أصابت وطنيا جالسا فى حانوت مجاور وجرحته ، فتجمهر الناس وحدثت مخاصمة جرح فيها ثلاثة وعشرون أوربيا جروحا أكثرها خفيفة ، وحضر رجال البوليس فقبضوا على كثيرين ، ولم يمض الا قليل حتى شاع أن يونانيا قتل وطنيا فاجتمع رعاع الوطنيين فى أسفل حى من أحياء الاسكندرية وجعلوا يصرخون اقتلوا النصارى .. فحدثت مشاجرة أخرى وقبض فيها على كثيرين .... وأسرعت المحاكم فأنجزت قضية المشاغبين بالسرعة والدقة بعناية قاض وطنى من الاكفاء ... وقد كان عدد الذين ضبطوا منهم ١٨٥ نفسا فبرئت ساحة ٥٩ منهم وحكم على الباقين بالحبس من سنة الى شهر ماعدا ثلاثة غلمان أدبوا بالجلد ، ووقع أثقل الاحكام على الذين ثبت انهم كانوا ينادون : اقتلوا النصارى . . وماشاكل ذلك من العبارات »

روى اللورد كرومر هذه القصة ولم يكلف نفسه بعد مشقة أن يبحث عما أصاب الجناة من العقاب وقد أطلقوا النار وأثاروا الفتنة لسبب لايدعو عاقلا الى التفوه بكلمة نابية فضلا عن اطلاق النار بعد تربص وانتظار ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم أجنبيا قبض عليهم فى ذلك الشغب كما قبض على أولئك الوطنيين ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم وطنيا أصيب غير ذلك القتيل كما كلف

نفسه أن يذكر المصابين من الاجانب وأكثرهم مسلحون . وأكبر الظن - ان لم نقل اقطع اليقين - ان حكاية « اقتلوا النصارى » هى التهويلة المعهودة التى تضاف دائما الى الروايه لتسويغ هذا الاجحاف البين فى المعاملة ، حين يكون الوطنيون هم المصابين

كتب جورج بتلر قنصل الولايات المتحدة الى وكيل الخارجية الامريكية فى الحادى والثلاثين من شهر يناير سنة ١٨٧١ يقول عن أمن الاجانب فى مصر : « لم أسمع قط أن وطنيا قتل اجنبيا فى مدينة أو تعدى عليه » «١»

ولورد كرومر احجى ان يعلم بعد أربعين سنة من كتابة هذه الشهادة الاجنبية أن تقدم الزمن قد أثبت هذه الحقيقة ولايزال يزيدها ثبوتا بعد ثبوت ، وان الامتيازات الاجنبية أسيء استعمالها فى كل حادث من حوادثها المشهورة قبل الاحتلال البريطانى وبعده بزمن طويل، وهو الذى قال فى كتابه « مصر الحديثة » بعد خروجه من مصر وبعد انقضاء ثلاثين سنة على الاحتلال : « ان هذه العهود - عهود الامتيازات - قد تحولت الى اغراض خسيسة من امثلتها ان تحمى جهنم القمار كما تحمى بائع الخمور المغشوشة والمتاجر فى السلع المسروقة والصيدلى الذى يبلغ به التهاون أن يعطى السم القاتل بدلا من الدواء الموصوف .. »

وقد قال لورد ملنر من قبل فى كتابه عن انجلترا بمصر ، ان الحركة الوطنية من الطبيعى أن تتجه بالتفاتها واهتمامها الى المساوىء الشنيعة التى نجمت عن امتيازات الاجانب فى الديار المصرية ، فان هذه المساوىء قد أصبحت اداة ينتفع بها شر الطغاة من

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

الاوربيين واشباه الاوربيين من متفرنجي الشرق الادنى ،ولاتزال حتى الآن كما سنرى كثيرا فيها بعد اخر بلاء مسلط على الديار المصرية ، ولكنها تجسمت فى أخريات عهد اسماعيل حتى بلغت مداها المخيف ، وراح الاوربى قناص الغنيمة وسمسار القروض المرهقة ، والاغريقى صاحب الخان ومرتهن الارزاق ، واليهودى أو السورى المرابى ومن اليهم ممن يسهل عليهم الاحتماء باحدى الدول الاوربية، يمتصون الخزانة العامة والفلاح والفقير ويقترفون فى هذه الجناية ما يستعصى على التصديق .. »

***

ومع هذه الموارد التى استحل منها الاجانب ما يباح وما لا يباح أعفتهم الامتيازات من الضرائب جميعا فلا يؤدون لخزانة الدولة درهما من ثرواتهم الضخام ولو نيفت على الملايين . ثم سمحت الدول فى عهد اسماعيل بالتسوية بين الاجانب والمصريين فى اداء ضريبة الارض لانها تعلم ان الاجانب يعملون فى التجارة والمرابآة ولا يعملون الا قليلا فى الزراعة والفلاحة على أنواعها ، وحيل بهذا بين المصريين ومنافسة الاجانب فى ميادين التجارة لانهم مثقلون بأنواع من الضرائب أعفى منها الاجانب كل الاعفاء .

صبرت مصر زمنا على هذه الضربات التى لاتطاق، وارتفعت ضجة المصريين بالشكوى منها تارة الى الولاة وتارة الى السلطنة العثمانية على غير جدوى ، ثم تنبهت السلطنة العثمانية أخيرا الى هذه النقمة فأمرت سعيد باشا بالعمل على علاجها والتخفيف منها ، وكأنها أحست ان الولاة يبتغون الزلفى الى الدول الاوربية بالسماح لها بالتوسع فى تطبيق الامتيازات وانهم يحتمون بهذه الزلفى فى سلطان الآستانة فتنبهت الى الخطر بعد طول الغفلة عنه ،وأمرت الوالى بالكف عن مجاراة

القناصل فى دعواهم فلم يكترث لامرها عجزا منه عن تنفيذه أو شعورا منه بالحاجة الى مجاملة السلطة الاجنبية ، ولم تتحرك حكومة مصر لتدارك الخطر الا فى عهد الخديو اسماعيل بعد أن ثقلت عليه وطأة المغارم والخسائر وامتنع عليه التصرف فى أمر من أمور الحكومة دون أن يتعرض للمقاومة والتهديد من قبل هذا القنصل أو ذاك تمحلا لاسباب الشكاية أو المطالبة بالتعويض ولغير سبب معقول فى كثير من الاحيان ، وطالت المفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومات الدول وحكومة الاستانة قبل أن تأذن بتوحيد القضاء وانشاء المحاكم المختلطة التى كانوا يحسبونها فى ذلك الوقت منحة عزيزة ، وهى فى حقيقتها نكبة من النكبات ، ولم يمض على انشائها غير قليل حتى صدمت الخديو اسماعيل صدمة لم تكن له فى حساب • فقد كان يعتمد على المفاوضات السياسية بينه وبين أصحاب الديون فى الخلاف على المطلوب منه وعلى مواعيد سداده ، فلما أنشئت المحاكم المختلطة فصلت دفعة واحدة فى قضية مستعجلة يتناول الخلاف فيها عدة ملايين من الجنيهات وألزمته بالنفاذ الموقت وهدده قضاتها باغلاق أبوابها ما لم يصدر أمره بتنفيذ الحكم فى بضعة أيام

على أن الدول لم تستجب الى رجاء مصر فى توحيد القضاء رحمة بالمصريين أو حبا للانصاف ورغبة فى الاصلاح ، بل استجابت هذا الرجاء فى الواقع لان الاجانب أنفسهم كانوا يشكون من تعدد القضاء بين القنصليات ويشكون من تناقض الاحكام ومحاباة بعض القناصل لرعاياهم فى قضاياهم مع الاجانب الآخرين ، وقد حدث أن شركة قناة السويس أجرت دارا فى بور سعيد لبعض الاجانب فماطلها زمنا فى سداد أجرته حتى اضطرت الى مقاضاته عند قنصله فنزل عن الايجار لاجنبى آخر

تابع لدولة أخرى ومازال هذا النزول يتتابع من ساكن الى ساكن سنوات عدة وهى تنتقل بالقضية من قنصلية الى اخرى حتى انشئت المحاكم المختلطة فاصبحت حيلة النزول غير صالحة للتاجيل والانتقال بالشكوى من قضاء الى قضاء .

واشتهرت مسألة أخرى باسم مسألة « تريكو » لان القنصل الفرنسى تريكو أضرب عن الحكم على أحد من رعايا فرنسا بحق من الحقوق بالغا مابلغ من ثبوته للرعايا اليونانيين ، لان قنصل اليونان كان يحابى رعاياه فى قضاياهم مع الاجانب الآخرين

وحدث غير مرة ان يتعدد أصحاب المصالح وتتعدد حكوماتهم فيصدر الحكم من كل قنصلية مناقضا لاحكام القنصليات الاخرى وتقف الحكومة حائرة بين أحكام متعددة كلها واجبة النفاذ وكلها مقرونة بالتهديد الذى لابد منه فى كل شأن من شئون الامتيازات

لهذا استجابت الدول الى رجاء الحكومة المصرية فى توحيد القضاء وانشاء المحاكم المختلطة ،وصنعت الرشوة أحيانا ما لم تصنعه الحجة ولم تنفع فيه مصالح الاجانب والوطنيين ،ومن الوثائق المحفوظة وثيقة بين الخديو اسماعيل وبين سفيره غير الرسمى ابراهام بك ، ومدار هذه الوثيقة على تسليم السياسى الروسى المشهور « اجناتييف » عشرين الف جنيه جزاء له على وساطته فى استجابة ذلك الرجاء ! (١)

***

كانت هذه الامتيازات فى مبدئها منحة من الحكومات الشرقية لرعايا الدول الاوربية تيسيرا لرحلتهم ومقامهم فى الارض المقدسة ، وقد بدأت فى أيام الحروب الصليبية لهذا الغرض

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

ثم توسع فيها السلطان سليمان القانونى ترغيبا للتجار من جميع الامم فى تبادل التجارة مع بلاده ومنعا لانتقال التجارة من طريق الشرق الاوسط الى طريق رأس الرجاء بعد دخول البرتغاليين فى مضمار الرحلات وتحول التجارة من أيدى أهل البندقيـة وجنوة فى البحر الابيض الى البرتغاليين والانجليز فى البحار الغربية ، وكانت الدولة العثمانية فى أوج قوتها حين سخا سلاطينها بهذه المنح الكريمة على سبيل الانعام والتشجيع ، فلما ضعفت بعد قوة ، وذلت بعد عزة ، عرفت تلك المنح السخية باسم «شروط التسليم » كأنها فرضت على الدول الشرقية فى ميدان قتال

وهم يعرفون هذه الشروط أو هذه الامتيازات بأنها عقود بين الدول المسيحية وغير المسيحية ،أو بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة ، لضمان العدل فى معاملة الاجانب بشرائع الحضارة، ويطلبون هذا الضمان أحيانا من دول غير مسلمة كالصرب ورومانيا والصين واليابان

الا أن الواقع كما تقدم من شهادات الساسة الاوربيين أن هذه الامتيازات لم تكن لازمة لحماية أحد يستحق الحماية ، بل كانت فى غالب أمرها حماية للبغاة والعيارين فى وجه الشريعة ووجه الآداب والاخلاق، ولم تكن صناعة الحضارة الاوربية فى مهمتها هذه أشرف من صناعة حراس الليالى الذين تعودت مواخير اللهو والفسادان تقيمهم على ابوابها لدفع الشرطة واجتلاب الرواد ،وأسوأ ما توصم به حضارة أن تحمى الفساد وتنافس حراس الليالى فى مهمتهم وهى تتحدث بشرائع العدل والحضارة ،وتهدم ما بنته الاديان والاخلاق.!

انجلترا وفرنسا

بدأ القرن التاسع عشر وانجلترا وفرنسا - كما يقال - فرسا رهان في حلبة الاستعمار، وكانت أزمة السياسة الدولية في ايديهما تتنازعانها في أكثر الاوقات وتتفقان عليها حينا بعد حين، وقد كادت أزمة السياسة الدولية عند مفتتح القرن التاسع عشر تنحصر في ايديهما، لان انجلترا كانت يومئذ أقوى دول البحار، وفرنسا كانت أقوى الدول البرية في القارة الاوربية، وكلتاهما تتجه الى البحر الابيض المتوسط وطريق المواصلات بين الشرق والمغرب، لان انجلترا ملكت الهند وأصبح من همها أن تحرس الطرق بين هذه المستعمرة الشاسعة وبين الجزر البريطانية، وفرنسا قد انهزمت في سياستها الهندية فأصبحت - مع رغبتها القديمة في السيادة على البحر الابيض ودعواها التقليدية في حماية البقاع المقدسة - شديدة الطمع في تعويض خسارة الهند واغتنام الفرصة لانتزاع الهند كلها من أيدي بريطانيا العظمى، أو اضعاف قبضتها عليها

وكانت الدولة العثمانية قد دخلت في دور الانحلال الذي سماها الساسة الاوربيون من أجله بالرجل المريض في أوربة The Sick Man of Europe وأخذوا من ثمة يتقسمون تركتها بينهم في حياتها، وليس في هذه التركة ماهو أغلى وأنفس وأولى بالطمع فيه من الديار المصرية

وكانت هذه الديار قد خرجت فعلا من سلطان الدولة العثمانية في أيام على بك الكبير أحد أمراء المماليك، فأعلن استقلالها وسك النقود باسمه وأوشك أن يستولى بجيشه القوى على بلاد السلطنة متفقا مع ولاتها في الشام وماجاورها، ولعل المبارزة الدولية حول مصر - في العصر الحديث - قد ظهرت للمرة الاولى بين روسيا

وانجلترا لاحباط هذا الاستقلال، فقد استعان على بك الكبير بالاسطول الروسى واستعان خصمه « محمد أبو الذهب » بالاموال الانجليزية ، وكان حليفا لانجلترا وتعاقد معها على تبادل التجارة وتيسير وصول سفنها الى السويس ، واتفق هذا مع ثورة الخواطر فى العالم الاسلامى على روسيا فى تلك الفترة ، فانفض أنصار على بك الكبير من حوله وفت فى عضده مناداة دار الخلافة بعصيانه ، فتضاءل شأنه ومات سنة (١٧٧٣) مغلوبا على أمره، وعادت مصر بعده الى ماكانت عليه فى عهد المماليك الاخير ، ميدانا للمنافسة والشقاق بين الاقوياء من أمرائهم ، وفريسة للنهب والسلب بين الاتباع والجند الذين يخدمون أولئك الامراء

ولم ينقطع نظر الدولتين ـ انجلترا وفرنسا ـ الى الديار المصرية فى تلك الفترة ، وكل منهما تقدر ان هذه المنازعات ستؤول عاجلا أو آجلا الى ظهور أحد الامراء الاقوياء على خصومه ومنافسيه كما حدث فى أيام على بك الكبير ، فحسبت حسابها لذلك اليوم وجعلت تترقب الاحوال وتمتحن النظراء والمتنافسين على الرئاسة ، وترشح للامارة على القطر أقواهم بأسا وأكبرهم أملا فى النجاح ، فتبذل له المعونة وتوقع فى نفسه أن يعتمد عليها وينتظر المساعدة السياسية والعسكرية منها ، وترجو أن يذكرها عند نجاحه فتبلغ على يديه ماكانت تطمع فى بلوغه بالفتح والغلبة على الدول الأخرى

ولم يكن من اليسير فى ذلك العصر أن تطمع دولة كبيرة فى ضم بلاد كمصر الى حوزتها دون أن تثير عليها حربا ضروسا تشترك فيها الدول الكبرى بأجمعها وتنتهى بهزيمتها وضياع غنيمتها بل ضياع ماملكته قبل اغتنامها ، لان القرن التاسع عشر قد طلع على القارة الاوربية وهى تضطرب بالدول الجديدة والامم

المتطلعة الى الاستقلال والسيادة، فانفتح أمامهـــا مجال السباق وأخذت على الرغم منها بسياسة التوازن والتألب عـلى كل دوله تحاول الاستئثار بالامر والانفراد بالسيطرة على السياسة العالمية. لهذا فضلت الدولتان – انجلترا وفرنسا – أن تبسط كل منهما نفوذها من طريق « التدخـــل السلمى » فى البلاد الشرقية، وأوله فى تقديرها أن يشعر الولاة بفضلها عليهم وانهم مدينون لها بالتشجيع والمســـاعدة، ويتلوذلك ما يتـلوه عادة من ترويج المصالح ونشر الثقـــافة وادعاء الحماية، فعلا ان لم تكن حمايه صريحة باعتراف الدول واقرار الشعوب المحمية

فأما انجلترا فقد هداها تقديرها الى ترجيـــح كفة « الالفى بك » أحد الامراء الاقوياء، بل لعـــله أقوى الامـــراء المماليـــك فى تلك الفترة، فاستمالته اليها ودعته الى بلادها واعادته الى مصر محملا بالهدايا النفيســة والاموال الوافرة، لينفقها فى جمع الانصار وشراء الاعوان والمؤازرين، ويتوســـل بالنفوذ الداخلى والنفوذ الخارجى الى الاستقلال بولاية الـــديار المصرية.

ويظهر ان فرنسا كانت اعـــلم بحقـــائق الاحـــوال فى مصر من منافستها فى هذه المـــرة، لان الحملة الفرنسية قد سبرت اغوار المماليك وترجح لديها ان دولتهم دائلة وأيامهم معدودة، فمـــال تقديرها الى رجل من غير المماليك وعلى خلاف هذا الطراز فى علاج الامور وجمع الانصار والاعوان، وهو محمد على الكبير.

ولبثت الدولتان تتـــرقبان، ولم يطل الترقب فى أوائل القرن التاسع عشر، فلما اتفقت كلمـــة العلماء والاعيـــان وقادة الـــراى العـــام فى مصر عـــلى ترشيـــح « محمد على » للـــولاية بادرت فرنســـا بوســـاطة الجنـــرال سبستيان سفيرها فى الاســـتانة الى تأييد هـــذا الترشيح، وبذل « ماثيو دلسبس » صديق محمد

على ووالد فردیناند صاحب مشروع القناة غاية مسعاه لاقناع السفير الفرنسي بموالاة العمل فى هذا السبيل ، فلم يقصر السفير فى مسعاه جهد ما استطاع وساعده فى هذا المسعى ان بعض المماليك كانوا من أصل فرنسي تخلفوا فى مصر ولم يستطيعوا السفر مع حملة نابليون عند عودتها الى بلادها ، فدانوا بالاسلام وعاشوا عيشة المماليك وانضموا الى حزب محمد على فرجحت كفته بتأييد الشعب ومؤازرة حزبه من المماليك الاصلاء وهؤلاء المماليك المستشرقين .

وساعد الحظ « محمد على » فمات منافسه « محمد الالفى » وخلفه على رئاسة المماليك رجل لا يضارعه فى العزم والهمة ، وان كان معولا مثله على القوة الانجليزية ، فلما صدر الفرمان العثمانى بتولية محمد على ثارت عليه ثائرة الانجليز وانفذوا الى مصر حملة بحرية (١٨٠٧) عسى أن تفلح فى جمع شتات المماليك وتأليبهم حول شاهين بك أميرهم الجديد ، ولكنها انهزمت فى رشيد واخفقت الحملة فى اغراضها كما اخفقت مساعى انجلترا السياسية فى الآستانة ، لان علماء مصر وأعيانها عادوا الى تأييد محمد على ورفض الوالى الذى أرسلته الدولة ليعزله ويتولى أمر مصر فى مكانه .

ولبثت انجلترا تتحين الفرصة لضرب النفوذ الفرنسي فى الديار المصرية واخلاء الجو لمطامعها فى هذه الديار ، فلما جرد محمد على حملة على بلاد الدولة العثمانية وطرقت جيوشه ابواب القسطنطينية سنحت لها فرصتها المرتقبة واستفادت من شواغل فرنسا الداخلية فأثارت الدول على محمد على ونفخت فى نفير الخطر من اشتعال الحرب العالمية اذا انهارت دولة بنى عثمان وتجددت بانهيارها الفجائى منازعات الدول على تركة « الرجل

المريض » وحاولت ان تكسب بذلك عطف المسلمين فى الهند بدعوى الغيرة على دولة الخلافة، فكان لها ما ارادت واتفقت معها روسيا والنمسا وبروسيا على صد محمد على عن بلاد الدولة واعادته الى حدود البلاد المصرية، وابرمت فى ذلك الحين معاهدة سنة ١٨٤٠ فوقعت عليها تركيا مع الدول الاربع ، ولم توقع عليها فرنسا لاشتغالها بشئونها كما تقدم واعتراضها على السياسة البريطانية وهى لاترمى الى شىء غير اخلاء الميدان المصرى من كل نفوذ غير نفوذها

وكانت هذه المعاهدة نكبة على مصر فى حينها وبعد حينها الى اليوم الذى انفصمت فيه علاقة السيادة بين مصر والاستانة ،فقد سمحت لانجلترا أن تتذرع بها تارة لتهديد الدولة العثمانية محافظة على امتيازات مصر وتارة لتهديد مصر محافظة على امتيازات الدولة العثمانية

وتمكنت من التمادى فى هذه اللعبة بعد وفاة محمد على الكبير، لان خلفاءه لم يكن لهم من بعد النظر ما اشتهر به ذلك العبقرى الموهوب، وان كانت ثقته بفرنسا قد دفعته الى حرب لايؤمن ضررها ولايرجى من ورائها خير مضمون

توفى محمد على الكبير وتوفى أكبر أبنائه ابراهيم فى حياته ، وآل عرش مصر الى عباس باشا الاول بن الامير طوسن بن محمد على لانه كان المرشح الوحيد للولاية بغير مزاحم ، ولم يكن محبوبا فى الدوائر الاوربية لمحافظته واعراضه عن الحضارة الحديثة ، فنفر منه القناصل ووقفوا له بالمرصاد وأجمعوا أمرهم على مقاومته فيما كان يحاوله من نقل وراثة العرش الى ابنه الهامى باشا ، ثم مات عباس «مخنوقا» فى قصره ببنها وفوجىء ولى العهد الشرعى « محمد سعيد» بالخبر وهو فى الاسكندرية ،



محمد علي باشا

فأسرع الى القاهرة لاعلان ارتقائه الى العرش قبل احكام التدبير لاقصائه عنه ، ولكنه علم فى الطريق أن الالفى باشا محافظ القاهرة وكان من أنصار عباس ـ قد سبقه الى بنها وحمل جثة الوالى القتيل فى مركبة التشريفة وجلس فيها أمامه كما كان يجلس والوالى بقيد الحياة ، ولم يستغرب النظارة شيئا ، ولم يخامرهم الريب فى الامر لانهم تعودوا أن يشهدوا الوالى من بعيد جالسا فى مركبته لا يلتفت يمنة ولا يسرة لتحية الواقفين فى الطريق ، واتجه الالفى باشا توا الى القلعة حيث تقام مراسيم الولاية ، فاتفق مع أمير الجند بها على ايصاد أبوابها فى وجه الامير محمد سعيد حتى يحضر « الهامى » ابن عباس من أوربة ، فلما وصل الامير محمد سعيد الى القاهرة وجد العلماء او الاعيان وقناصل الدول فى استقباله وتقدم وهم فى ركابه الى ناحية القلعة ، وابلغ القناصل محافظ القاهرة المتمرد ان الدول لن تعترف بولاية تخالف الشروط التى ضمنتها لمصر فى معاهدة سنة ١٨٤٠ ، وكان قناصل فرنسا وانجلترا وأمريكا متفقين على هذا البلاغ ، فسقط فى يد المحافظ واذعن للامر الواقع ، ولم يصبح الصباح فى اليوم التالى حتى كان قد قضى نحبه غما وخوفا من عاقبة ما جناه

لم يزل سعيد يذكر هذه اليد للقناصل ولا سيما قنصل فرنسا ، وكان معجبا بالثقافة الفرنسية كثير الاختلاط بالفرنسيين والاجانب على العموم ، يجيد الفرنسية ويتكلم الانجليزية ، وفى عهده حصل فرديناند دلسبس على امتياز فتح القناة بشروط غاية فى الاجحاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية ، وفى عهده طلب نابليون الثالث فرقة سودانية لاخضاع الثائرين فى المكسيك فأجابه الى طلبه وانفذ الى

المكسيك فرقة من ابناء السودان ومصر لتحل هناك محل الجنود الفرنسيين الذين فتكت بهم الحمى الصفراء وتبين انهم لا يحتملون اهوية البلاد وحمياتها كما يحتملها الافريقيون وارادت البيوت المالية فى انجلترا ان تقابل هذا النفوذ الفرنسى بمثله فعمدت الى تشجيع الوالى على الاقتراض فأقدم عليه غير هياب لجرائره ، ومات وعليه عدة ملايين من الديون الاجنبية يختلفون فى مقدارها بين ثلاثة ملايين واحد عشر مليونا من الجنيهات ، وكان سعيد باشا يخفى حقيقة هذه الديون لان شروط الولاية لا تسمح له بعقد القروض الاجنبية ، فعقد قروضه واخفى مقدارها ليحسبها من الديون الخاصة أو الديون التى يضمنها بثروته «الشخصية» ولا يجوز للدولة أن تعترض عليها .

وكان اسماعيل بن ابراهيم قد اصبح وارث العرش بعد حادث كفر الزيات الذى سيأتى بيانه فى الفصول التالية ، فعمل جهده على الموازنة بين النفوذ الاجنبى فى بلاده واستخدم الانجليز كما استخدم الفرنسيين ، وعلا شأن الولايات المتحدة فى أيامه بعد قهرها لبريطانيا العظمى وظفرها باستقلالها على الرغم من « سيدة البحار » التى لا تغيب الشمس عن أقطارها ، فاستدعى الى مصر نخبة من الضباط الامريكيين لتدريب جيشه ، ولم يكتم عنهم انه يعتمد عليهم فى أمر خطير ويستعد بهم لتحقيق استقلال مصر فخطبهم قائلا : « انى معتمد على رزانتكم واخلاصكم وغيرتكم للحصول على استقلال مصر » (١)

الا انه كان حريصا على علاقاته بفرنسا دائبا على اغرائها بتأييده فى طلب الاستقلال وتعليق آمالها بما تناله من وراء

(١) من كتاب « حياتى فى القارات الاربع » لشاليه لونج

هذا التأييد كما قال فى حديثه لمسيو تاستو قنصلها بالاسكندرية حين فاتحه فى هذا الشأن (سنة ١٨٦٤) فقال : « انى لا أطلب من الحكومة الفرنسية تأييدها المادى أو المالى ، بل تأييدها الادبى يكفى ، فلتعمل على منحى الاستقلال وتنكشف لها نياتى بعد ذلك »

وقال قبل ذلك لمسيو شيفر « اننى من اسرة محمد على ، وكلنا نذكر ما ندين به لمعاونة فرنسا وما خصتنا به دائما من رعايتها »

وكان يتوجه بطلب القروض الى فرنسا ثم تحول الى البيوت الانجليزية بعد حرب السبعين وخروج فرنسا منها فى حالة كحالة الافلاس ثروة وسياسة ، فتحولت انجلترا أيضا من الدس له فى الاستانة وتحريض الدولة عليه لتورطه فى الاستدانة وعقد المعاهدات ـ الى الدفاع عنه والوساطة له عند السلطان فى توسيع حقوقه وامتيازاته والاصغاء الى مطالبه ومنها مطلبه فى مسألة وراثة العرش وهى المسألة التى وقفت منها موقف المقاومة على عهد عباس باشا الاول ، وما هو الا ان صدر الامر السلطانى بتحقيق هذه الرغبة حتى كشفت عن غايتها من المقاومة تارة والمعاونة تارة أخرى ، فصرح السير هنرى اليوت سفيرها فى الاستانة : « بان ما ناله الوالى من الحرية فى الادارة الداخلية لا قيمة له مالم تكن له الحرية المطلقة فى ارتياد الاسواق الاجنبية لجلب الاموال التى لاغنى عنها فى انجاز المشروعات الضرورية لتنمية الثروة المصرية »

ثم تفاقمت اخطار الديون واستحكمت أزماتها وضاق اسماعيل ذرعا بالسيطرة الاجنبية وتقييده بآراء الوزيرين الاجنبيين اللذين اتفقت انجلترا وفرنسا على تعيينهما فى وزارة المالية



الخديو اسماعيل باشا

ووزارة الاشغال ، وهمـــا اهم وزارات القطر كله ، فاحتضن الحركة الدستورية أملا فى نقل الرقابة على خـزانة الدولة من الوزير الانجلـيزى والوزير الفرنسى الى مجلس النـــواب ، والغى اوامره السابقة التى سلم بها مقاليـــد الوزارة وأبواب الخزانة لصـــندوق الدين تارة وايدى الوزيرين الاجنبيين تارة أخرى ، فاتفقت انجلترا وفرنسا معا على طلب عزله ، وقبل الباب العالى هـــذا الطلب لانه حسب الفرصة سانحـــة للرجوع فى امتيازات مصر بموافقة الدولتين ، ولكنهما انقلبتا عليه على الاثر بعد موافقته على العزل ، وعلمتا انه يرشح الامير عبـــد الحليم لمنصب الخديوية بدلا من الامير محمـــد توفيق بن اسماعيل ، فأبلغتاه انهما لا تقران هـــذا الترشيح ولا تعترفان بالخديوية لغير ولى العهد محمد توفيق ، فعدل الباب العالى مكرها عن ترشيحه للامير عبـــد الحليم ، وأراد أن يستدرك فى فرمان التوليـة ما فاته فى تعيين خلف اسماعيل ، فلم يزل يسـوف فى ارســال الفرمان حتى تم الاتفـاق على انتقاص بعض الحقوق وتقرير بعض القيود ، ومنها حظر زيادة الجيش الى اكثر من ثمانية عشر الفا ، وتبليغ الباب العالى نصوص المعاهدات التى تبرمها الخديوية المصرية ، وحظر النزول عن جزء من اجزاء البلاد المصرية ، وحظر القروض المالية ، وكانت كلهـا شروطا موافقة لسياسة الدولتين وان ظهر ان بعضها يخالف هذه السـياسة ، كحظـر القروض وحظر التصرف فى أجزاء البلاد المصرية ، فان القروض كانت فى ذلك الحين قد أدت رسالتها ، وبلغت غايتها ، وكانت « سلامة الاراضى المصرية » حجة تشهرها كل من الدولتين فى وجه الاخرى اذا انفـردت باحتـلال البـلاد واقتطاع جزء من اجزائها ، فجاء فـرمان ١٨٧٩ ملغيا لفـرمان ١٨٧٣ فى هذه المسائل ولم يبق

منه على غير امتياز واحد من الامتيازات الهامة التى حصل عليها الخديو اسماعيل ، وهو حصر الوراثة فى اكبر الابناء ، لان الغاء هذا الامتياز يفتح الباب لسلاطين آل عثمان فى تجديد مسألة الترشيح حينا بعد حين !

***

واصبح هم توفيق باشا الاكبر بعد ارتقائه العرش فى تلك الظروف ان يتقى غضب الدولتين ما استطاع ، فأعاد منصب الوزيرين الاجنبيين باسم مفتشين وبمرتب اكبر من مرتب رئيس الوزارة ، وقبل ان يحال عليهما عمل المراجعة وان يكون لهما الاشراف التام على خزانة الدولة ، والجأ رئيس الوزارة « شريف باشا » الى الاستقالة لانه كان يصر على تجديد الحياة النيابية ، فأشارت عليه انجلترا باختيار رياض باشا للوزارة ، وهو سياسي حازم كان يوافق الخديو فى امور ويخالفه فى امور فقد كان معروفا بميله الى الصرامة فى معاملة الحزب العسكرى والمتطرفين ، ولكنه كان من الجانب الآخر معروفا بميله الى الحد من سلطة الخديو ولا سيما حق الانعام بالرتب والاوسمة ، فكان الخديو يؤيده حينا ويخذله حينا ويتصل من ورائه بالمتطرفين مع انه لا ينوى ان يجيبهم الى ما يطلبون ، واتسعت ابواب التدخل امام انجلترا ، ما بين خلاف الامير ووزيره وخلاف الامير والوزير معا وقادة الجيش وطلاب الدستور ، وكان رياض باشا يطلب اقالة بعض وزرائه — ومنهم محمود سامى باشا — لانه اتهمهم بافشاء اسرار الوزارة لقنصل فرنسا وزعماء العسكريين فلا يصغى اليه ، وقد كانت الاحوال كلها تسوء وتغضب ولا ترضى احدا من المتطرفين ولا من المعتدلين ، واشتدت أزمة العيش واطبقت على النفوس

عوامل السخط والثورة ، وتفاقم الخطب باثارة الضغائن والعصبيات بين الجراكسة والمصريين .. فتألفت لجنة من عشرين عضوا للتحقيق والبحث في أسباب التذمر والاشارة بوجوه الاصلاح ، لم يكن فيها غير مصري واحد هو احمد عرابى والباقون بين انجليزى وفرنسي وألمانى وايطالى وامريكى وجركسي وتركى وكردى وألبانى . . . فكانت مقترحاتهم من قبيل التهدئة التى لا تطول . .

ولما تفاقمت عوامل الثورة أخذت انجلترا تنشر بين الدول فكرة الاستعانة بالدولة العثمانية واقناعها بانفاذ حملة الى مصر تعيد النظام وتعود ، وكان الغرض من نشر هذه الفكرة حمل الدول على الامتناع عن « التدخل الفردى » فى الشئون المصرية ، لكى تنصرف جميعا عن التمهيد لهذا التدخل وتترك الطريق ممهدا لها دون غيرها فى الموعد المقدور . .

وظهرت هذه النية ظهورا واضحا حين دعت فرنسا الى عقد مؤتمر الاستانة ، فانعقد فى السفارة الايطالية لان الدولة العثمانية لم تقبل الدعوة اليه واقترح السفير الايطالى الذى وقع الاختيار على سفارته لقدمه ان يصدر المؤتمر قرارا بمنع التدخل الفردى فى الثورة المصرية فسرعان ما اتفق المندوبون على هذا القرار حتى الفوه فعلا بقبول اقتراح من اللورد دفرين مندوب انجلترا يقضى باضافة استثناء واحد يجيز التدخل « الفردى » اذا دعت اليه الظروف القاهرة . . وشاعت الاشاعات عن اسباب هذه الموافقة فقيل فيما قيل ان دهاء اللورد دفرين لم يكن هو السلاح الوحيد الذى تذرع به السياسى الداهية الى الغاء القرار بهذا الاستثناء المريب ، وان « فارس الجنيه الانجليزى » كان امضى سلاحا فى اقناع بعض المعارضين من كل برهان . . !

وقبل ان ينقض المؤتمر كان الاسطول البريطاني يضرب الاسكندرية ويقرر « التدخل الفردى » فعلا معتمدا على ذلك الاستثناء ، وتتابعت بعد ذلك مناورات الدس والمناواة بين فرنسا وانجلترا حول المسألة المصرية وحول غيرها من المسائل الدولية ، ولكن الامر الذى هو جدير بالتقرير والتذكير انهما كانتا ترجعان الى التفاهم حينا بعد حين ، كلما سنحت لهما فرصة المساومة وتبادل المنافع على قضية من القضايا السياسية وحسب المؤرخ ان يسجل من هذه المساومات ثلاثة مواقف فى اقل من ثلاثين سنة : « اولها » وساطة بسمارك اثناء انعقاد مؤتمر برلين (١٨٧٨) بين الدولتين للاتفاق بينهما على اطلاق يد فرنسا فى تونس تعويضا لها عن احتلال انجلترا لجزيرة قبرس ، وأن تعمل الدولتان يدا واحدة فى مسألة الديون المصرية ، وان تعترف انجلترا لفرنسا بما تدعيه من حق حماية المسيحيين التابعين للكنيسة اللاتينية فى سورية .

و « ثانيها » الاتفاق المعروف باتفاق سلسبورى وكمبون فى سنة ١٨٩٩ عقب حادثة فاشودة على تقسيم القارة الافريقية فى السودان الى شواطىء المحيط الاطلسى ..

و « ثالثها » اتفاق سنة ١٩٠٤ على اطلاق يد فرنسا فى المغرب واطلاق يد انجلترا فى مصر والسودان ..

وفى هذه المواقف وما اليها تنبيه كاف لمن ينخدعون بالخلاف بين دول الاستعمار ويعتمدون على وعودها فى هذه الحال ، وأبلغ ما فى هذه العبرة ان بعضنا قد توجه الى برلين بعد خيبة الامل فى باريس ، وقد كان اول اتفاق بين الدولتين — بعد طول الخلاف — معقودا فى مكاتب برلين ..

الـديـون

قلنا فى غير هذا الفصل أن الديون لم تكن وسيلة للاشراف الاجنبى على حكومة من الحكومات غير الحكومة المصرية ، وعلة ذلك راجعة الى الامتيازات الاجنبية التى اباحت للدول فى بلاد الدولة العثمانية ما لايباح فى بلاد غيرها، وقد كانت مصر استثناء ملحوظا بين البلاد التى ابتليت بنكبة الامتيازات ، فان تركيا نفسها قصرت فى سداد الاقساط قبل مصر فلم تنكب بما نكبت به مصر من ضروب الاشراف مرة باسم الوزارة الاوروبية ، ومرة باسم صندوق الدين أو لجنة التصفية ومرات كثيرة بما شاءت الدول وشاء القناصل من الدعاوى والمعاذير ، وعلة هذا الاستثناء راجعة الى الطمع فى احتلال مصر وبسط الحماية عليها فعلا او رسما ، دون ان يقابل ذلك اتفاق على صد الغارة عنها كاتفاق الدول على صد الغارة عن مجازى البسفور والدردنيل وما يليهما من التخوم العثمانية ..

وقد كان هذا الوضع « المستثنى » خليقا ان ينبه المسئولين عن السياسة المصرية الى اجتناب الديون واغلاق هذا الباب على الواغلين والمتطفلين ، ولكنهم فتحوه على مصراعيه وفتحوا معه أبواب السرف والخلف واضافة الجديد على القديم قبل الخلاص من القديم ، وقبل ان تدبر وسائل السداد لهذا أو ذاك

بلغت الديون على عهد اسماعيل زهاء مائة مليون جنيه ، لم يصل منها الى الخزانة العامة اكثر من ستين مليونا على أحسن تقدير ، ولم ينفق منها على الاعمال العامة غير جزء من هذا المقدار ، وكان انفاقه على قواعد تخالف المعروف المقرر من قواعد الاصلاح المنتج والتعمير المفيد ، اذ كان من الخطل عند جميع العاملين فى الميادين الاقتصادية أن تنفق فى بضع سنوات أموال

لا تؤتى ثمرتها قبل ستين أو سبعين سنة ، وكان من الواجب دائما ان تجنى الثمرة ويحسب حساب موعدها على قدر المورد والمصرف ، والا كانت الى الغرم والخراب اقرب منها الى الغنم والعمار ..

من امثلة التدبير السيىء فى الحصول على القروض ان الحكومة المصرية ارسلت وسطاءها الى اوروبا لاقتراض اثنين وثلاثين مليونا من الجنيهات ، فلبثوا نحو سنة (من يونية سنة ١٨٧٣ الى مايو سنة ١٨٧٤) ثم حصلوا على القرض فلم يتسلموا منه غير عشرين مليونا على التقريب منها تسعة ملايين سندات على الخزانة المصرية مؤجلة السداد . أما الباقى فقد ضاع فى نفقات الوسطاء ورشوة السماسرة عدا ما يضيع بعد ذلك فى الارباح (بنسبة سبعة فى المائة) .

***

بدأت مصر فى الاستدانة على عهد محمد سعيد باشا ، فمات وعليه وعلى خزانة الحكومة أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ، وقد اخذ قبل وفاته فى جمع المال لسداد هذا الدين او بعضه فأمر بتسريح الجند الى بلادهم وباع المصانع فى القاهرة والاقاليم وباع كثيرا من الجواهر والتحف والذخائر المحفوظة ، وجعل معاش الموظفين أرضا من ملك الحكومة وحسب المرتبات على ضرائب الاطيان ، ولم يعرف كيف صرفت بعده حصائل هذه البيوع فى سداد الديون ..

وتعددت أنواع الديون فى عهد اسماعيل ، ومنها الدين السائر وهو مقابل الاعمال التى لا تدفع اجورها فورا ، والدين الثابت وهو القرض المضمون ببعض موارد الدولة كالموانىء والسكك الحديدية وخراج الاقاليم الغنية ، ومنها دين المقابلة وهو قرض

داخلى سمى بقرض المقابلة لانه اشترط فيه أن من يؤدى ضريبة ست سنوات سلفا يعفى من نصف الضريبة الى أجل غير محدود ، وهذا الاعفاء فى (مقابلة) التعجيل باداء الخراج ، ومنها دين الرزنامة وهو مجموع من سندات تخول صاحبها ان يقبض من الخزانة تسعة فى المائة من جملة دينه ..

وكان اسماعيل يتعهد احيانا بوقف الاستدانة الى اجل ثم يضطر الى المال قبل انتهاء الاجل فيعمد الى بيع ما يمكن بيعه ، كأسهم قناة السويس . أو يفوض الى وكلائه تحصيل المال المطلوب من حيث يوجد فى البلاد أو خارج البلاد ..

ولما نفدت جميع الحيل فى اقل من عشر سنوات لجأ اسماعيل الى الاستعانة بالخبراء الاجانب لتنظيم الادارة المالية متوسلا بذلك الى كسب الثقة التى تتيح له عقد المزيد من القروض . فانفذت اليه حكومة انجلترا خبيرا من خبرائها يسمى مستر كيف Cave فلم يكن لعمله من ثمرة غير انه اطلع على اسرار الخزانة ووسائل الاستدانة واودعها تقريرا كان لنشره فيما بعد اسوا الاثر فى تشويه سمعة مصر وغل ايديها فى شئونها الداخلية ..

ودق ناقوس الخطر الاكبر حين اعلن الباب العالى ان فوائد ديونه تسدد بعد أول يناير سنة ١٨٧٦ بحساب النصف نقدا والنصف الآخر سندات لها فوائد خمسة فى المائة ..

وتبعته مصر بعد بضعة أشهر فتوقف الخديو عن صرف سندات الخزانة وعرض على الدول ان تضمن ديون رعاياها بالاشراف على الخزانة المصرية ، وانشىء بعد اسبوعين من اعلان التوقف صندوق الدين (مايو سنة ١٨٧٦) الذى اشتركت فيه الدول الدائنة ورفضت انجلترا فى مبدا الامر ان تشترك

فيه ، لان ديون رعاياها مضمونة وثابتة ، وديون سائر الدول من قبيل الديون السائرة ، وقد بلغت الديون الموحدة نيفا وتسعين مليونا بفائدة سبعة فى المائة تسدد فى خمس وستين سنة ، ثم اتفقت انجلترا وفرنسا على ايفاد مندوبين لدراسة المسألة فأسفرت بحوثهما عن الاشارة باخراج اكثر من ثلاثين مليونا من الدين الموحد يسدد بعضها من اقساط دين المقابلة ، ويسدد البعض الآخر — ويسمى بالدين الممتاز — من موارد السكة الحديد وميناء الاسكندرية ، ويضمن الباقى بمزارع الدائرة السنية .

ولم ترض الدول بأقل من فرض الرقابة الفعلية على ديوانى المالية والاشغال ، فاختير للوظيفتين ريفرز ويلسون R'vers Wilson الانجليزى وبلنير Blignieres الفرنسى .

ثم شكا هذان الموظفان من ضيق نطاق السلطة واقترح مندوبو الدول فى صندوق الدين ندب لجنة للتحقيق بدأت عملها باستدعاء وزير الحقانية شريف باشا لسؤاله فأنف الرجل أن يستدعى كما يستدعى المتهمون واستقال حين أصرت اللجنة على احضاره ولم تقنع منه بالردود الكتابية على اسئلتها ، ثم أشارت لجنة التحقيق باقامة وزارة مسئولة يكون من اعضائها المراقبان الاجنبيان ، فتألفت أول وزارة من هذا القبيل سنة ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا وفيها ريفرز ويلسون وزير للمالية وبلنير وزير للاشغال ، وكانت المانيا تؤيد انجلترا وفرنسا فى ضرورة الرقابة على أهم الدواوين فى الحكومة المصرية لان بسمارك كان يخشى — اذا لم تتفق الدول على التدخل جميعا — أن تقدم احداهن على الانفراد بالعمل كما قال سفيره فى العاصمة الانجليزية اللورد دربى ، وهو يلمح الى فرنسا ويدور بخلده انها هى التى يخشى منها ان تقدم على هذه الخطوة .

ولم يسترح الخديو الى هذا الضغط على سلطته فعمل على مناواة الوزيرين الاوربيين ، وقد قوبل تعيينهما بالسخط الشديد فى مصر ، وزاد المصريين سخطا على سخط ان الوزيرين لم يوفقا فى كثير من الوسائل التى استخدماها لتحصيل الديون وتنظيم الادارة ، فلم يكن لهما هم غير اقناع الدول بقدرتهما على تحصيل الاقساط فى مواعيدها ، فعمدا الى وسائل العنف والاكراه فى جمع الضرائب ، وعينا فى الدواوين المحلية مئات من الموظفين الاجانب بعضهم لازم للعمل واكثرهم عالة على عليه يحلون فى الوظائف محل المصريين ، ولم يباليا بتأخير صرف المرتبات لاتمام الاقساط فى مواعيدها ، واشارا بنقص عدد الجيش وفصل عدد كبير من الضباط ، فلم يجد الخديو صعوبة فى تبغيض هذا « النظام الجديد » الى الامة ، وكان ضباط الجيش فى طليعة الثائرين على الوزيرين وعلى رئيس الوزارة ، وقد كان المعتقد ان الوزارة « الاوربية » كما كانت تسمى يومئذ ، ستؤدى المرتبات المتأخرة من قرض روتشيلد وهو القرض الذى عقد برهن مزارع الخديو والاسرة الخديوية وتبلغ اكثر من اربعمائة الف فدان ، فعقد القرض وظلت المرتبات متأخرة . وتفنن الوزيران فى ابتداع الوسائل لتحصيل الضرائب ، فكان من مقترحاتهما فى هذا الباب فرض ضريبة تسمى ضريبة بدل السخرة يؤديها من يريد اعفاءه من العمل بغير اجر فى الترع والجسور وفتح الطرق وما اليها ، ولم تأت سنة ١٨٧٩ حتى كانت القاهرة تموج بأصحاب المظالم وطلاب الاصلاح ، وحان موعد القسط من تلك السنة فسول سوء السياسة للوزيرين ان يتمما المبلغ المطلوب من مرتبات ضباط الجيش واشارا على الوزارة «باستيداع»

الفين وخمسمائة ضابط تخلصا من مرتباتهم القديمة ونصف مرتباتهم الجديدة فى وقت واحد، فاحتشد هؤلاء الضباط وغيرهم عند ديوان المالية واخذوا يصيحون بطلب عزل الوزارة وخرج نوبار وويلسون وهم محتشدون فهجموا عليهما واهانوهما واعتقلوهما فى الديوان، وبادر الخديو الى مكان الحادث ومعه فرقة من الحرس ، ولم يتفرق المحتشدون الا بعد ان صدر الامر باطلاق النار ، فأطلقها أمير الحرس فى الهواء .

ورأى الخديو ان الوقت ملائم لاسترداد سلطته فأبلغ الدول انه لا يعتبر نفسه مسئولا عن هذا الحادث وامثاله ما لم تكن فى يديه السلطة الضرورية لتنفيذ اوامره ، واضطر نوبار الى الاستقالة فخلفه الخديو فى رئاسة مجلس الوزراء ، ولكن وكيل الحكومة الانجليزية فى مصر ابلغ الخديو ان هذا التصرف مخالف للعهد الذى اخذه على نفسه بمشورة الدول عند تاليف مجلس الوزراء المسئول ، واهتدى الطرفان الى اتفاق « وسط » يحل ولى العهد توفيق باشا محل الخديو نفسه فى رئاسة المجلس ويخول الوزيرين وقف كل امر لا يقرانه ، ويوجب على الخديو ان يطلع الدولتين — انجلترا وفرنسا — على اسماء وزرائه قبل تعيينهم ، وكان هذا الشرط الاخير « مفهوما » غير مكتوب .

***

هذه الحركة تعد فى راى المؤرخين مبدأ الثورة العرابية ، لان مطالب العسكريين بعدها لم تنقطع فى شئونهم التي تخصهم او فى الشئون القديمة العامة وفى مقدمتها اعلان الدستور ورد الامر كله الى الامة تتولاه فى مجالسها النيابية .

ومن عجائب المقادير ان زعيم الثورة العرابية لم يساهم فى

هذه الحركة بنفسه ولا بأحد من فرقته ، لانهم كانوا جميعا فى رشيد وحضروا الى القاهرة فى اليوم السابق لوقوع الحادث واشتغلوا نهارهم بتسليم الاسلحة والذخائر الى مخازن الوزارة ، ولكن حزب الضباط الشراكسة فى الجيش أراد ان يلصق بهم « تهمة » المؤامرة فوضعهم من حيث لا يدرى على رأس الحركة ووجه اليهم انظار الثائرين والمسالمين .

وربما صح أن يقال ان سنة ١٨٧٩ هى السنة التى اطبقت فيها ارادة المصريين جميعا على اقامة الحياة النيابية ، ولم تكن مصر قد عرفت منها قبل ذلك غير المجالس الشورية التى كانت تدعى فى عهد محمد على الكبير للاقتراح والمشورة ، وقد اعادها اسماعيل باسم مجلس شورى النواب وافتتح هذا المجلس فى التاسع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٦ واختار اعضاءه من الوجهاء ورؤساء العشائر بغير انتخاب ، ولكن الاعضاء المختارين كانوا فى الواقع ممثلى الامة الذين تختارهم برضاها لو وكل اليها أمر انتخابهم . لانهم كانوا بمثابة قادة المجتمع فى كل اقليم .

أما الآن فالخديو نفسه كان أول المطالبين بالمجلس المنتخب الذى يراقب الخزانة ويكون له الرأى القاطع فى موارد الدولة ومصارفها ، لانه يخلصه من سيطرة الوزيرين التى تحميهما الدول بقوة المال والسلاح ، فلم يجد طلاب الحياة النيابية معارضة من الخديو فى اقامتها وتوسيع حقوقها ، وتلاقت آراء العسكريين وغير العسكريين على حل واحد اعتقدوا انه ترياق صالح لجميع السموم او انه على الاقل تجربة يرجى منها أن تفلح حيث خابت جميع التجارب فى مشكلة الديون ومشكلة الادارة .

وقد أيد الخديو موقفه بعجز « الوزارة الاوربية » عن جمع قسط الدين فى موعده وعزم المندوبين الدوليين فى صندوق

الدين على اعلان الافلاس وتأجيل سداد الاقساط ، وكان جوابه على احتجاج الوزيرين واتهامه بتعويق عملهما انه أعد نظاما ماليا لسداد الديون لايستلزم شهر الافلاس ، ثم اقال الوزارة واستدعى محمد شريف باشا لتاليف الوزارة الجديدة وهو معروف بغيرته الوطنية ومبادئه الدستورية ، ودعى مجلس شورى النواب للاجتماع فكان مطلبه الاول فرض رقابته على خزانة الدولة والاعتماد على النظم التي يرتضيها لسداد الديون

وقد استند الخديو في عمله الى اجماع الامة ، وقد كان اجماعها حقا منعقدا على رفض السيطرة الاجنبية واسناد الامر الى وزارة وطنية ، واتفق على طلب هذا من الخديو رؤساء الدين ووجهاء العاصمه والاقاليم وقادة الجيش فكان جواب المندوبين الاوربيين والموظفين الذين جاءوا بهم في الدواوين ، اعلان الاضراب ورفض التعاون مع النظام الجديد ، واصروا على رفض التعاون حتى حين أبلغهم شريف باشا انه مستعد لاداء القسط بفائدة خمسة في المائة ، فامتنعوا عن تسلمه ولجوا في عنادهم وفضحوا نياتهم ونيات دولهم ، فعلم من لم يكن يعلم ان السيطرة على البلاد هي الغرض المقصود ، وانهم لم يشيروا على الخديو بانشاء مجلس الوزراء المسئول غيرة منهم على المبادىء الدستورية وانما هي سلطة ينقلونها من يد الخديو الى ايديهم ويتشبثون بها ولو تكفلت لهم الوزارة المصرية بسداد الديون وقدمت برهانها الاول على صدق نيتها ان تؤدي القسط في ميعاده ، بعد تعويل صندوق الدين والوزيرين الاوربيين على شهر افلاس البلاد !

وقد كان الخديو يقبل اعادة الرقابة الثنائية تفضيلا لها على تسليم مجلس الوزراء الى وزيرين أجنبيين ، ولكن الدول لم تقبل ان تكون هيئة النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة

المسئولية لدى مجلس الامة » كماجاء فى الامر الخديوى بتأليف الوزارة الشريفية ، وبرز بسمارك فى الميدان بايعاز من نوبار باشا رئيس الوزارة المقال، وكان نوبار قد تجنس بالجنسية البروسية ودأب على اثارة الدول على الخديو وحكومته ، فحرض سفير المانيا فى لندن اصحاب الديون ودولهم على المبادرة الى حماية مصالحهم وحماية المحاكم المختلطة ، وقد كانت تصدر أحكامها على الخديو كلما رفعت اليها قضية من قضايا الدائنين

وبدأت الدول باسداء « النصيحة » الى الخديو ان يعتزل العرش وهددته ـ اذا هو لم يأخذ بنصيحتها ـ ان تسعى عند الباب العالى لالغاء فرمان الوراثة وتنصيب الامير حليم عمه بدلا من ابنه الامير توفيق ، فلم يصغ الى هذه « النصيحة » وعلق رجاءه بحماية السلطان العثمانى لحقوقه، ولكن السلطان العثمانى لم يقو على معارضة الدول مع اجماعها على طلب العزل ، وتوهم ان موافقة الدول فى هذه الازمة قد تمكنه من استرداد بعض الامتيازات التى حصل عليها اسماعيل بفرمان سنة ١٨٧٣ ، فأبرق الى مصر بخلع اسماعيل وتنصيب ابنه توفيق فى مكانه ،وغادر اسماعيل مصر بعد وصول أمر الخلع بأربعة أيام (فى آخر يونيه سنة ١٨٧٩)

وقد قيل ان المصائب لاتأتى فرادى ، وصدق هذا القول على أتمه بما تعاقب من المصائب الطبيعية و « الاقتصادية » فى عهد اسماعيل ، فابتليت مصر بوباء الماشية ثم بوباء الهيضة « الكوليرا » ثم بالقحط من جراء شح النيل تارة وطغيانه تارة أخرى ، وحدث فى خلال ذلك هبوط سعر القطن بعد ارتفاعه فى ابان الحرب الامريكية ، فلم يبق فى مصر من يرضى بحاله ولا يتحفز جهده لتغيير هذه الحال كيفما اتفق التغيير ، وكانت الثورة عند جلوس توفيق على العرش نتيجة محتومة تنتظر موعدها من الزمان ، ولا تتمهل فى الانتظار

قنـــاة الســويس

هذه القناة فى رأى الاكثرين هى بيت القصيد من الخطة التى انتهت بضرب الاسكنــدرية فى الحادى عشر من شهر يوليو سنة ١٨٨٢ ، لانها سـبيل مهم من سبل المواصلات الامبراطـورية ومسلك نافع من مسالك التجارة العالمية ، ومن لم يحسبها بيت القصيد من الخطة كلها فهى فى تقديره غرض هام من أغـراض السياسة الانجليزية فى القـرن الماضى ولا تزال كذلك فى القرن الحاضر ، ولا سيما بعد انحسار النفوذ البريطانى فى الهند وتطلع القوم الى تعويضه بالسيطرة على موارد القارة الافريقية ، ويكفيهم من هذه الموارد خامات الصـناعة الموفورة فى ارجائها ، ان لم يتحقق لهم مايترقبه الخبراء من التنقيب عن المعادن فى أجوافها ، وقد طوى الساسة البريطـانيون اسبابا كثيرة من ذرائع الاحتلال وظلوا يتشبثون بسبب واحد يزعمون انه بغيتهم من الاصرار على ابقاء جيـوشهم فى الاراضى المصرية ، وهو حماية القنـاة والتأهب لرد الهجوم عنها

والغالب على اعتقاد المؤرخـين أن الطريق بين البحر الاحمـر ونهر النيل لم تنقطع قط فى عهد من عهود الحضارة القديمة ، وان تجارة جزيرة العرب وبلاد الهند بعينها كانت هى بغيـة المصريين الاقدمين من العنـاية المتواصلة بهذه الطريق على تعدد المــواقع والازمنة

ففى عهد الاسرة السادسة ـ وكان مقرها جـزيرة أسوان ـ كان الملك « مريرع » يتخذ هـذه الطريق على مقربة من مقر حكمه ويوالى العناية بمسالك البر بين قفط على النيل وبرنيس عـلى البحر الاحمر ، ولا يقـل تاريخ هذه الطريق عن نحو ثلاثين قرنا ، سبقتها قرون عدة فى طريق غير ممهد لسير القوافل والبحث عن المعادن فى بعض الجهات

ولما انتقل الملك الى اقاليم الشمال وجدت فى عهد سيتى الاول ـ قبل الميلاد بأربعة عشر قرنا ـ قناة تمتد من فرع النيل عند «بوبسطة» وتصل الى البحر الاحمر وتصلح للملاحة فى اكثر أيام السنة ، وهى القناة التى اشتهرت باسم «سيزوستريس» ورسمت صورتها على معابد الكرنك ثم تجددت بعد هجرها قبل الميلاد بسبعة قرون فى عهد الملك « نخاو » ولم يثابر على تجديدها لانه رأى فى المنام ان الارباب تحذره من تسليم مصر الى الغرباء من جرائر هذه الطريق

ورأى الفرس أنها نافعة لهم لتيسير الاتصال بين بلادهم ووادى النيل فعمل دارا على حفرها وتعميقها وتركها قبل ان يفرغ من فتحها فظلت مهملة من القرن السادس قبل الميلاد الى القرن الثالث قبله اذ تم فتحها فى عهد بطليموس الثانى ولم ينتفع بها بعد أيامه لتتابع الفتن والمخاوف الى أن فتح العرب مصر فجددوها لنقل الميرة الى الحجاز فى عام المجاعة ، وظلت صالحة للملاحة الى أوائل ايام العباسيين ، وفى سنة (٧٧٠ م) أمر أبو جعفر المنصور بردمها منعا لنقل الازواد منها الى الثائرين عليه فى الحجاز

ومضى عليها مردومة مهملة اكثر من عشرة قرون ، وطريق التجارة بين وادى النيل والبحر الاحمر لا تنقطع فى هذه الاثناء ولا سيما أيام الحروب والقلاقل ، بين مصر والشام ، فانتظمت فى هذه الاثناء طريق قنا والقصير وطريق أسوان وعيذاب ، واستمرت هذه المواصلات ، فى أحرج الاوقات

وكانت هذه الطرق تنتظم احيانا وتختل احيانا اخرى والتجارة الشرقية تنتقل على الدوام من الخليج الفارسى الى الشام أو الى مصر فيجنى منها الولاة على الشام ومصر مكوسا

مضاعفة وينقلها البندقيون الى القارة الاوربية فيزيدون اثمانها اضعافا على اضعاف ، ولم تكن بضائع الشرق كلها من قبيل البذخ والزينة او الكماليات التى يطلبها الموسرون والمترفون، بل كان منها - كالتوابل والافاديه - ماهو ضرورى لحفظ اللحوم في الشتاء حين تشح الزروع والضروع ولا يجد الفقراء ولا الاغنياء طعاما غير اللحوم المحفوظة والبقول ، ومن هذه البقول مايحمل الى القارة الاوربية من بلاد الشرق والجنوب

لهذا أحس الاوربيون بالمغالاة فى المكوس والارباح وقيل ان طمع الملوك والامراء الغربيين فى حصة من هذه الثروة كان فى مقدمة الدوافع التى جنحت بهم الى الاصغاء للدعاة الصليبيين . ولا شك ان هذا الطمع كان أحد الدوافع - بل ربما كان الدافع الوحيد - الى اجتهاد البرتغاليين فى البحث عن طريق للتجارة الشرقية غير طريق مصر والشام، والى اجتهاد الكشافين فى مغامرات السياحة آملين من ثم أن يصلوا غربا الى الشرق بعد ان تعلموا من العرب ان الارض كرة وان التوجه الى المغرب يؤدى الى البلاد الهندية من طريق « بحر الظلمات »

وقد انقسمت الدول الاوربية شطرين فى هذه النزعة ، فكانت الدول القريبة من المحيط الاطلسى تحارب كل محاولة يراد بها تقريب المسافات من ناحية برزخ السويس ، وكانت البندقية وجنوا تسعيان الى استئناف سير القوافل من البلاد المصرية خاصة واقترحت البندقية فعلا فتح البرزخ وألحت فى هذا الاقتراح بعد اشتباكها فى حروبها مع الدولة العثمانية وتعويلها على الطرق المصرية دون غيرها ، ولولا هذه الحروب المتتابعة لسبقت لامم الى فتح القناة ، وقد خطر لفرنسى هو المركيز دارجنسون أن يعلن الدعوة الى فتحها باسم الدين لخير جميع المسيحيين ، فأعلنها فى عهد لويس الخامس عشر ، ولم يفلح فى اجتذاب الاسماع اليها . .

الا أن الرحالة من أمم الغرب قــد توافقت خواطـرهم على الاتجاه الى المحيط الاطلسي جنوبا أو غربا ، فكشف دياز البرتغالى طريق أفريقية الجنوبية فى سنة ١٤٨٦ وكشف كولمبس أمريـكا بعد ذلك ببضع سنوات،ووصل دى جاما الى الهند من طريق رأس الرجاء بعد ذلك باربع سنوات ،وجرت هذه الكشوف الى وقائـع بحرية بين البرتغاليين والمماليك المصريين انتصر فيها المماليك ثم انهزموا فى أوائل القرن السادس عشر (١٥٠٩) فيئسوا من طريق تجديد التجارة كما كانت قبـل حقبة يسيرة ، وساءت أحوالهـم وقلت مواردهم واشتبكت بينهم الحروب والفتن مما زادهم خسارا على خسار ، وأطمع الدول الغربية فى انتزاع البـلاد من أيديهم ، ودخلت قناة السويس لاول مرة فى ألاعيب السياسة الدولية على يد فيلسوف من فلاسفة الالمان أحس الخطر على بلاده من مطامع لويس الرابع عشر فأراد أن يحول مطامعه من القارة الاوربيـــة الى القارة الافريقية :هذا الفيلسوف هو جوتفريد ولهـلم « ليبنتز » (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) صـاحب الرسالة المشهورة عن « البعثـة المصرية » وسفير حكومته زمنـا فى بلاط باريس . لكن هـــذه المغـامرة قد ادخرت فى الغيــب لمغامر أوربة الاول فى القرن الثامن عشر نابليـون بونابرت ، فلـم تتحرك حكومة باريس لحشــد الجيوش الى مصر الا فى عهد ذلك المغامر الكبير

جاء نابليون الى مصر ومعه بعثة من العلماء والمهندسين وفى ذهنه مشروع وصــل البحرين اما من طريق النيل كمـا كانا متصلين فى عهد الفراعنة ، أو بحفر قناة من السويس الى موقع يقابلهـا على البحر الابيض المتوســط ،ولكن ضخامة النفقات التى قدرت لانجاز المشروع أقعدته عن العمل، وانصرف عنه كل الانصراف كما قيل، لان مهندسه لابير **Lapére** توهم أن البحرين لا يـستويان

وان بينهما فرقا يقرب من ثلاثين قدما ، فكان هـذا مع ضخامة النفقات سبب انصراف نابليون عن تنفيذ المشروع كما وعد حكومته ، وقد خامر بعض الظنون ان حسبة لابير مصطنعة لتعجيز المحاولين ريثما يتيسر تدبير النفقات ، ودعا الى احتمال هذا الظن أن « التوصيلة » المطلوبة ، كانت ميسورة بمد فرع النيل كما كان فى العهد القديم لولا عقبة النفقات

على ان خطأ الموازنة بين مستوى البحرين لم يلبث أن ظهر للفرنسيين أنفسهم عندما تولى البحث جماعة السيمونيين «Simonians» وهم أنصار الوحدة الانسانية والتقرب بين أجزاء العالم ، وتعاقبت بحوث العلماء فى هذا الموضوع نحو خمسين سنة بعد الحملة الفرنسية ، وممن اشتغل به لجنة من الانجليز (١٨٤٦) كان بين أعضائها جورج ستيفنسن StePhenson ابن صاحب المخترعات البخارية المشهور ، ولكنها لم تتقدم خطوة وراء البحث فى امكان التنفيذ وتقدير التكاليف ، وظل الاعتقاد الغالب على غير المختصين ان المشروع « مخرقة » أو حيلة لابتزاز المال كما قال بالمرستون فى مجلس النواب الانجليزى حين أحرجه بعض الاعضاء لتقاعده عن تشجيع الشركة التى تأسست لفتح القناة ، ويغلب على الظن ان مصلحة ستيفنسن الخبير بالسكك الحديد هى التى زينت له تفضيل الاتصال بالخطوط الحديدية ، وعليه اعتمد بالمرستون . .

واهتم التجار والمهندسون الانجليز باحياء الطريق المصرى لنقل البضائع والمسافرين من الهند الى انجلترا ، وساورهم فى الوقت نفسه أمل الاتفاق على حفر القناة ، وكان سفيرهم فى مصر « جورج بلدوين » من أصحاب الخيال الشعرى فسير سفينة من انجلترا الى الاسكندرية وأخرى من الهند الى السويس وصعد

ذات يوم الى قمة الهرم الاكبر ومعه ثلاث قوارير احداها مملوءة بماء النيل والثانية بماء التامز والثالثة بماء الكنج ، وشرب مع أصحابه نخب الصداقة بين الانهر الثلاثة ، ولكن مشروعه حبط فى ذلك الحين لامتناع الاستانه عن منح الرخصة الضرورية لاباحة الملاحة فى البحر الاحمر ، ثم عاود رجال شركة الهند الشرقية مسعاهم عند محمد على الكبير لاستئناف السير فى الطريق البرية بين السويس والاسكندرية فلم تثبت لهم فائدة الطريق البرية فى اختصار الوقت والكلفة الافى أواخر سنة ١٨٤٥ ، واستقر الرأى أخيرا على اتخاذ مرسيليا محطا لبواخر الشركة بعد أن كانت ترسى بواخرها فى تريسته وتنقل البضائع منها الى الشواطىء البلجيكية ، ويشاهد الى اليوم فى ميناء السويس تمثال « توماس وجهورن » صاحب المساعى التى عاد بفضلها طريق التجارة البرية الى الارض المصرية ، وكان الرجل يعزو ذلك الفضل الى تشجيع محمد على وموالاته برعايته ، ويستحث قومه على العرفان بجميله فاجتمعت نخبة من جلة القوم وأعربت عن شكر الامة الانجليزية ، لتلك الرعاية المتوالية وأهدت اليه نوطا نقشت صورته على أحد وجهيه وكتبت على الوجه الآخر صيغة الاهداء « الى نصير العلم والتجارة والنظام ، حامى رعايا الدول المتنافرة وأموالها وفاتح طريق البر الى الديار الهندية »

وكان تقديم هذا الاعتراف « ذى الوجهين » فى سنة ١٨٤٠ .. نفس السنة التى وقفت فيها انجلترا مع الدول « المتنافرة ، لكى تنسى تنافرها وتتفق على صد محمد على عن أبواب الاستانة

لقد كان محمد على الكبير يعلم بثاقب نظره ان هذه الدول « المتنافرة » تتفق عليه اذا سنحت لها الفرة منه أو من خلفائه ، وقد سمع منها جميعا طلبا بعد طلب فى مسألة القناة بعينها ، فلم تكن انجلترا ولا فرنسا وحدهما صاحبتى الغرض الاكبر فى هذه

الطريق ، بل حدث أن «مترنيخ» قطب السياسة الاوربية فى عصر نابليون أرسل اليه من يقنعه بفتح القناة لان النمسا فى ذلك العصر كانت تشرف على الشواطىء الايطالية ، وقد تلقى مترنيخ مذكرة بهذا الطلب من وزير دفاعه الكونت فيكلمونت (١٨٤٣) وجاء رسول النمسا الى القاهرة ومحمد على فى الفيوم فلم ينتظر عودته بل ذهب اليه ليعرض مطلبه فى ساعة صفو وخلو من التكاليف ، فكان جواب محمدعلى ، كما كان جوابه لمن فاتحوه فى الامر من قبل ومن بعد « ان القناة تفتح ــ ان فتحت ــ بمال مصر وعملها ولايكون ذلك قبل اتفاق الدول على حيدة مصر والقناة »

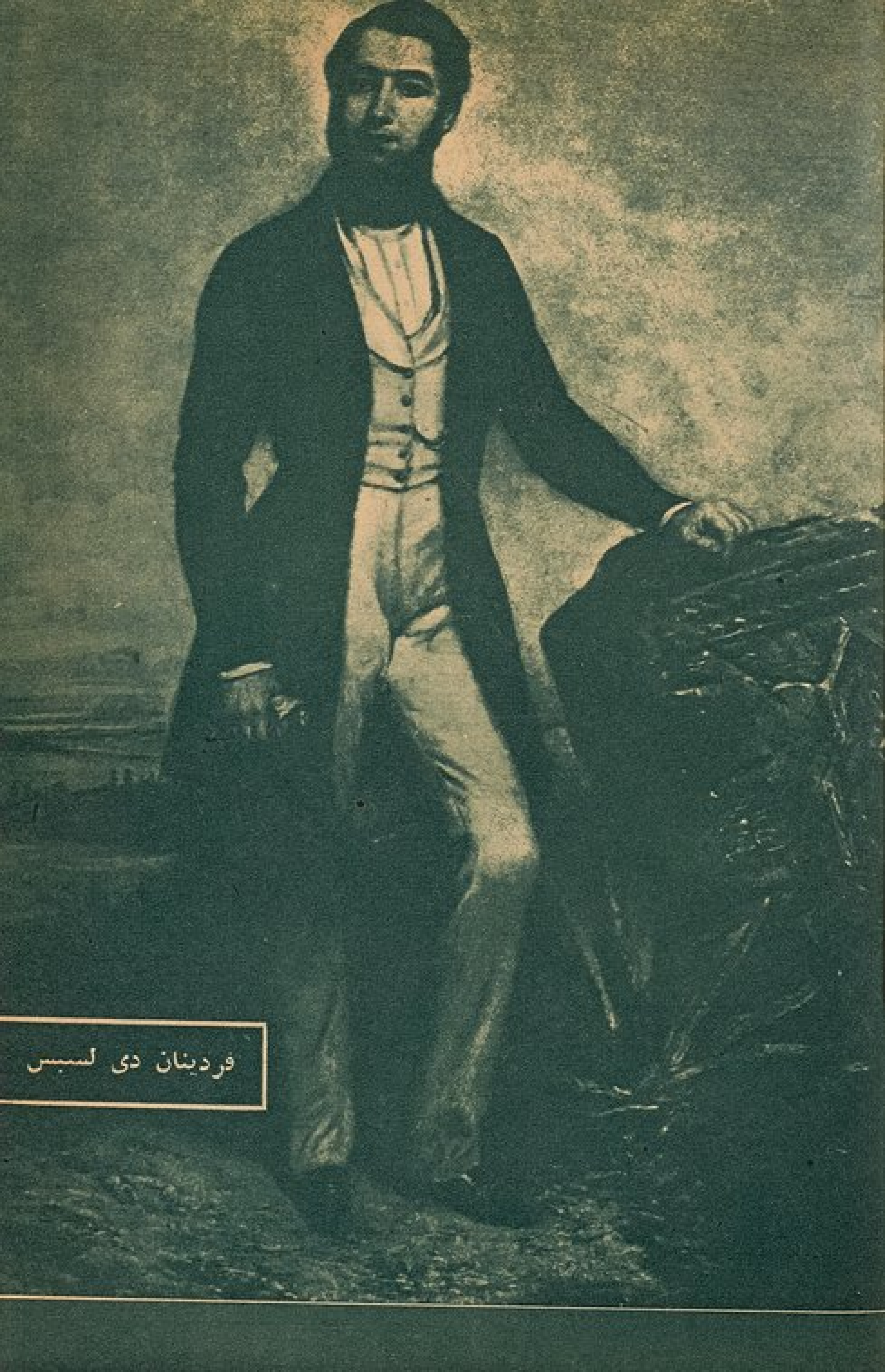
ومن نقائض مصر الخالدة أن شروع القناة جذب اليه غلاة الاشتراكيين وأقطاب رؤوس الأموال والصناعات فى وقت واحد ، فكان الفضل فى تصحيح الاخطاء الهندسية التى صرفت الانظار عن المشروع راجعا الى أتباع سان سيمون كما تقدم ، وكان خليفته « آنفانتين » داعية القناة الاكبر فى الدوائر العلمية والمالية ، وكانت دوائره العلمية تجمع المهندسين والمؤرخين من فرنسيين وايطاليين ونمسويين وانجليز ، رمزا الى الاخاء و« تضامن » الأسرة الانسانية ، ووجهتها ربط الشرق والغرب فى وشائج هذه الاسرة العامة ، فاشترك تالبوت الفرنسى ونيجريللى الايطالى النمسوى وستيفنسن الانجليزى فى تقسيم العمل وقيام كل طائفة على دراسة قسم منه ، ولكن صداقة « انفانتين » للمهندس الفرنسى دلسبس هى التى خرجت بالمشروع من دور الاحلام الى دور « الشغل » المثمر كما يقولون ، وأصغى دلسبس الى المبشر الانسانى يوم شهد بعينيه حركة الميناء فى مرسيليا فشحذت همته وانعشت آماله وابتعثته ابتعاثا الى اعادة الكرة عند محمد على لانه كان يجهل جوابه لمندوب النمسا وغيره من رسل اوربا الوسطى ، ولكن محمد على كان كما قدمنا يتخوف من

تسلط الاجانب على الطرق المصرية بحرا وبرا فأعرض عن حفر القناة كما اعرض عن مد السكة الحديد بين الاسكندرية والسويس ، وظلت البضائع فى ايامه تنقل على ظهور الجمال أو على السفن الصغيرة فى ترعة المحمودية ، ولبثت ادوات السكة الحديد معطلة الى أيام عباس الأول الذى اذن بمدها فكان ذلك حافزا جديدا لمعاودة البحث فى حفر القناة

وما من شيء يدل على أثر العلاقات الشخصية احيانا فى تمهيد الوسائل الى الأعمال الجسام مما يدل عليه نجاح فردينان دى لسبس صاحب مشروع القناة فى أقناع محمد سعيد باشا ـ بعد وفاة عباس الأول ـ بامكان حفر القناة وعظم الفوائد التى تعود على مصر من فتح هذه الطريق العالمية فى أرضها

فقد كان محمد سعيد باشا فى صباه يميل الى البدانة وكان ابوه محمد على حريصا على تربية ابنائه على الحياة العسكرية والنشأة الرياضية ، فكان يحتم على الصبى محمد سعيد ان يسبح ويعدو كل يوم مسافات طويلة، ويأمر له بالقليل من الطعام الذى لايسمن ولايشبع ، وكان ماتيو دلسبس والد فردينان صديقا لمحمد على يحبه من عهد وساطته عند الباب العالى فى اختياره للاريكة المصرية ، وكان يأذن لابنائه فى زيارة القنصل لتوثيق عرى المودة واتقان اللغة الفرنسية ، فكان محمد سعيد يجد فى دار القنصل شبعه من المكرونة التى كان مشغوفا بأكلها ، وكانت صحبته لفردينان الصغير خير شفيع للمهندس الفرنسى فيما بعد ، لاستجابة رجائه بعد طول التردد فيه على أيام أبيه

واتفق أيضا ان فردينان هذا كانت تربطه بالامبراطورة « اوجينى » صلة قرابة ومودة ، فلولا صحفة المكرونة وهذه



فردينان دى لسبس

المصادفة التى ربطت بين دلسبس وبلاط فرنسا لما استطاع الرجل أن ينجح حيث أخفق غيره ، ولحبط العمل كله بعد الشروع فيه لولا اليد القوية التى كانت تنقذه من ورطة بعد ورطة فى بلاط باريس

الا ان «دلسبس» قد استخدم كل مافي جعبته من الوسائل لاقناع سعيد باشا بفوائد مشروعه وضمن ذلك خطابه التاريخى الذى يحسن بنا اثباته فى هذا المقام بقليل من التصرف لبيان وجهات النظر التى مثلها او تمثلها القائمون بحفر القناة قبل الشروع فيه . قال : «طالما اهتم اقطاب العالم - ولاسيما ملوك مصر - بالصلة بين البحرين الاحمر والابيض ، ومنهم سيزوستريس الأشهر والاسكندر الاكبر ويوليوس قيصر وعمرو ابن العاص ونابليون الكبير والدك العظيم ، وأفلح بعضهم فوصل بين البحرين بترعة تمتد من النيل بقيت فترة قبل الهجرة المحمدية بنحو تسعة قرون ثم اهملت وانقطع عنها ماء النيل وظل منقطعا الى أن أعيد بعد ذلك وبقيت الترعة زهاء اربعة قرون ونصف قرن صالحة للملاحة فى أيام البطالسة حتى علاها التراب فى القرن الرابع قبل الهجرة وجاء عمرو بن العاص فاصلحها وجرى الماء فيها مائة وثلاثين سنة ...

« ولما قدم بونابارت الى مصر ود لو أمكنه اعادة الترعة وان تقترن شهرة هذا العمل العظيم بشهرته ... فندب للبحث فى هذه المسالة كبار المهندسين وعلماء السير والآثار .. وطلب اليهم ابداء الرأى فى أمكان التوصيل بين البحرين من غير طريق النيل واحصاء تكاليفه .. فكتب احدهم مسيو لوبير تقريره ... ووقف بونابرت على تكاليف المشروع فاستعظمها .. وتمنى لو تاتى للدولة العثمانية ان تصل بين البحرين فتدل بذلك

على حياتها وتنفى الشبهة عن بقائها وتسدى للحضارة يدا لاتنساها .. ولايخفى ان اتفاق دول اوربة على رد العدوان على الآستانة وبقائها في يد الدولة... انما يرجع الى موقع خليج السويس بين البحرين وخوف الدول من تسلط احداهن عليه فتقوى على غيرها ويختل التوازن بينها وبين نظيراتها .. فكيف لو تمت الصلة وقبضت مصر على مفاتيح العالم ... ؟ ان الدول اذن تجمع على حرية هذا المجاز ولاتسمح لغير الدولة العثمانية بالسيادة عليه .. »

ثم استطرد المهندس الفرنسي الى مسألة الاموال والأيدى اللازمة لحفر القناة ، فقال ان مسيو لوبير منذ خمسين سنة قدر عدد العمال بعشرة آلاف ينجزون حفرها فى أربع سنوات .. وان مسيو تلابوت منذ عشر سنين استحسن أن تمتد القناة الى القناطر الخيرية فالاسكندرية وقدر تكاليف انجازها بنحو مائة وثلاثين أو مائة وأربعين مليون فرنك ، يضاف اليها عشرون مليونا لانشاء الميناء بالسويس .. ثم ذكر ان مهندس القلاع الفرنسى فى عهد محمد على وضع رسما للمشروع وكتب عنه تقريرا عاونه فيه المهندسان الفرنسيان لينان وموجيل .. وتبين من جميع هذه البحوث أن المشروع « عملى » قابل للتنفيذ محقق الفائدة خلافا لما وقر فى بعض الاذهان .

ثم تكلم عنه من الوجهة الدولية فذكر من أسباب معارضة انجلترا له انها تريد ان تستأثر بالسيادة البحرية ولاتحب التقدم لغيرها مع انها تملك اهم المواقع البحرية فى العالم كجبل طارق ومالطة وجزائر الارخبيل وعدن وسنغافورة واستراليا فلا ضرر عليها من التقريب بين البحرين ،وقال ان ابتداء العمل فعلا خليق ان يحسم الخلاف ويحمل الدولتين انجلترا وفرنسا على قبول

الاستمرار فيه . أما الدول الاخرى : فالنمسا قد اعترفت بحرية الملاحة فى نهر الدانوب، والمجر ترحب بالقناة لأنها عظيمة النفع لميناء تريستته والبندقية ، ولا ينتظر من روسيا معارضة فى حفر القناة لأنها تروج تجارتها ، ولا من الولايات المتحدة لأنها تؤكد العلاقة بينها وبين الهند والصين ، ولا من اسبانيا لأنها تيسر مواصلاتها مع جزر الفليبين، ولا من هولندة لأنها تيسر مواصلاتها مع جاوه والصومال وبرنيو .. فالعالم كله يسعد بفتح هذه القناة . ومامن أحد ينظر الى موقعها الخالى من الخريطة الا اندفع شوقا الى الأمل فى محو ذلك الخلاء .

ولم يكد خبر الموافقة على مقترحات دلسبس يسرى الى أوربة حتى تناولته الصحافة الانجليزية ، وفى مقدمتها الصحف الهزلية ، بالتسخيف والتقريع، واتهمت دلسبس بالدجل ونبزته بالقاب السخرية وأطلق عليه بعضها لقب سيزوستريس القرن التاسع عشر ، وتساءلت : من هذا الذى يريد فى هذا العصر أن يعيد أساطير الاولين .

وقد كان أخوف مايخافه سعيد باشا أن يغضب انجلترا وأن يستهدف لمكائدها فى الآستانة ،فسأل قنصلها عن رأى دولته فلم يسمع منه اعتراضا لأن انجلترا كانت فى تلك الفترة شديدة الرغبة فى مرضاة فرنسا لمقاومة روسيا فى غارتها على الدولة العثمانية ، وبعد أخذ ورد ووعد وتسويف صدر الاذن (يناير سنة ١٨٥٦) بالبدء فى حفر القناة ، ولكنه لم يبدأ قبل انقضاء ثلاث سنوات .

ويرى القراء مما تقدم ان دلسبس قد استغل موقف الدول من محمد على فى سنة ١٨٤٠ لاقناع خليفته بمزايا فتح القناة فى بلاده ، فاعتقد سعيد باشا أن وجود هذا المجاز العالمى فى مصر ضمان لها من عدوان احدى الدول عليها ، كما كان وجود

الآستانة بين مضائق البسفور والدردنيل ضمانا لها من هجمات روسيا ومصر عليها ، واعتقد أنه اتخذ الحيطة الكافية لاعلان حرية القناة وحيدتها العالمية بالنص في «الرخصة» على تاليف شركة دولية تجمع كلمة الدول على مباشرة العمل فيها .

غير أن شروط الاتفاق كانت في جملتها مجحفة بمصر وشروط تنفيذها أشد اجحافا ، لأنها أوجبت على مصر أن تنزل للشركة عن الارض التي تحف بضفتي القناة ، وأن تسمح للشركة ببيع الماء العذب من الترعة التي تمدها الى الاسماعيلية ، وأن تسخر للشركة أربعة أخماس العمال المشتغلين بها ، وأن تخولها الانتفاع بمناجم الحكومة ومعادنها ، وأن تعفيها من الضرائب والرسوم على وارداتها ، وأن تقسم أرباح الشركة - بعد خصم خمسة في المائة في مقابلة الفوائد وخمسة في المائة تدخر للمال الاحتياطي - على النسبة الآتية : عشرة في المائة لمؤسسي الشركة وخمسة وسبعون في المائة لأصحاب الأسهم والموظفين والعمال ، وخمسة عشر في المائة للحكومة المصرية ، وتؤول القناة بعد تسع وتسعين سنة الى ملك الحكومة

أما انجلترا فانها عملت على احباط المشروع من جهة وعلى كسب نفوذ لها في مصر يقابل هذا النفوذ من جهة أخرى ، فلم تأت سنة ١٨٦٢ حتى تورط سعيد باشا في صفقة جائرة مع بيت « فرهلنج جوشن » بلندن فعقد معه قرضا بأكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تبعتها قروض أخرى كانت هي أول الكارثة التي استفحلت بعد ذلك حتى قضت على استقلال البلاد وعرضتها للرقابة الاجنبية .

وفي خلال هذه السنوات لم تهدأ الحطة عن محاربة المشروع عند « الباب العالي » فتأخرت موافقته عليه من سنة ١٨٥٦ الى سنة ١٨٥٨ ، ولما صدر الفرمان بالموافقة عرضت الاسهم في

الاسواق ــ وعدتها أربعمائة ألف بمائتى مليون فرنك ــ فاشترت فرنسا (٢٠٧ر١١١ سهما) واشترت البندقية ألفا وثلاثة وثمانين سهما واشترت حكومة البيمونت ألفا وثلثمائة وخمسين سهما . واشترت هولندة واسبانيا وتركيا مابقى من الاسهم ، ماعدا حصة مصر وقدرها (٦٤٢ر١٣٦) منها ستة وتسعون ألف سهم رصدها دلسبس لحساب محمد سعيد باشا على غير علم منه ، فاضطر الى قبولها بعد الممانعة خوفا من تهمة الافلاس وحبوط العمل بعد الشروع فيه، وتخلفت أثمان هذه الاسهم ديونا الى أن سددها اسماعيل باشا باسناد ماليه كتبها على الحكومة المصرية .

***

ولم تيأس انجلترا من تدبيراتها للقضاء على المشروع فاتخذت من نغمة العصر فى تلك الآونة حجة للتشهير به واستثارت الضمير الانسانى عليه . وكانت نغمة العصر محاربة الرق وتجريد الحملات لمطاردة النخاسين ، فراحت ألسنة السياسة البريطانية تذيع أخبار السخرة فى القناة ، وأخبار الوباء « حمى التيفود » الذى سرت عدواه من القناة الى القطر كله فأهلك عشرات الألوف من العمال والفلاحين ، وصدقت فى القول ولم تصدق فى النية ، لأن المتعهدين ضنوا بالأجر اليومى على قلته ــ وهو عشرة مليمات للعامل ــ فهلك العمال جهدا وجوعا ، وشاع التذمر بين المصريين من شركة القناة ومن كل مايتعلق بالقناة ، وأوشكت انجلترا أن تنجح فى تدبيراتها بين الاستانة والقاهرة وعواصم الدول الاوربية ، ثم مات سعيد باشا فى هذه الاثناء وآلت الاريكة المصرية الى اسماعيل باشا فأحس النقمة على المشروع من جانب انجلترا ومن جانب الدولة العثمانية ، ولم يشأ أن يغضب فرنسا فبادر بسداد ثمن الاسهم

التى لم يسددها سعيد باشا وقيمتها مليونان من الجنيهات ، وأعلن الشركة بعزمه على نقص العمال ورد الارض التى وضعت يدها عليها الى ملك الحكومة وانذرها بوقف العمل ان لم تبلغه موافقتها فى وقت وجيز ، فلجأ دلسبس الى حكومته وتحرجت الامور بين اسماعيل ونابليون فاذا بالتهديد الذى وجهه اسماعيل الى الشركة يؤول الى مصلحتها وخسارة مصر ، لأن اسماعيل رضى أن يعرض الخلاف على هيئة من المحكمين فى فرنسا فحكموا على مصر بغرامة قدرها ثلاثة ملايين وثلثمائة وستين ألف جنيه تعويضا للشركة عن الغاء السخرة ورد الارض التى على الضفتين وتكاليف حفر الترعة العذبة ، فانتفعت الشركة بهذا المال وهى محتاجة اليه ، وأبرأ اسماعيل ذمته أمام الآستانة ، ولندن وأقبل على مساعدة الشركة بكل ما استطاع ، وكان فى الواقع يساعدها فى أشد أوقات الخلاف ، فقد أعطاها ثلثمائة ألف جنيه ثمنا لأرض فى وادى الطحيلات اشترتها فى عهد سعيد بأربعة وسبعين ألف جنيه ، وأعطاها مليونا ومائتى ألف جنيه ثمنا للمبانى التى أقامتها بالسخرة والادوات المعفاة من الرسوم .

وفرغت الشركة من حفر القناة فى أواخر سنة ١٨٦٩ فنجمت مشكلة جديدة كانت خواتمها أخطر جدا من فواتحها لأنها غيرت قلب السلطان العثمانى على الخديو وفتحت أبواب الآستانة للدسائس والوشايات التى اشتركت فيها الدول وأمراء البيت العلوى ممن حرموا حقوقهم أو آمالهم فى الوراثة بعد نقل ولاية العهد الى أبناء اسماعيل فجرت الى خلعه بعد سنوات .

وخلاصة هذه المشكلة المتشعبة ان الخديو وجه الدعوة الى الملوك والأمراء لشهود حفلة الافتتاح باسمه وأغفل السلطان فى هذه الدعوة فداخله الريب وامر الصدر الاعظم بالاحتجاج لدى

الدول والعتب على من قبل الدعوة دون الرجوع الى ولى الأمر «المتبوع» فصادف هذا الاحتجاج هوى فى نفوس المحنقين على الحفلة كلها لما فيها من تمييز نابليون الثالث «محتضن المشروع» فى مجامع السياسة الدولية ، وهموا بالاعتذار لولا التوسط فى الأمر والاتفاق على تسوية المشكلة بمرور من يشاء من المدعوين بالآستانة قبل السفر الى القاهرة ، وكأنما أراد السلطان أن يضرب دولة بدولة وأن يطفىء نجم نابليون بنجم اكبر منه فالجاه الحنق الى انتقام غير لائق بمكانته ولا بدعواه وأناب عنه مندوب انجلترا وفوض اليه أن يشكر المدعوين باسمه ، وقد تعمد هذا المندوب أن يتأخر قليلا فى سفره الى الاسماعيلية فوصل والقوم يخطبون ويشيدون بذكر الخديو دون الاشارة الى السلطان ،فاذا به يقف هاتفا لأمير المؤمنين ويتبعه الحاضرون بهذا الهتاف (وكان افتتاح القناة فى السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٩)

* *

وهذا هو مجمل وجيز للبيانات الرسمية المصرية عن سير العمل فى القناة الى يوم افتتاحها ، كما جاءت فى تقويم النيل لصاحبه أمين سامى باشا المؤرخ المشهور

(١) كان مبدأ العمل فى حفر قنال السويس حصل فى بور سعيد يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ (٢١ رمضان سنة ١٢٧٥)

(٢) صرفت شركة مساهمة القنال فى برزخ السويس ٤٨٠ مليونا من الفرنكات بما فى ذلك أماكن العمال وبناء مدينتى بور سعيد والاسماعيلية والمحاط والمكافآت التى كانت تعطى زيادة على المرتبات

(٣) بلغ عدد العمال الوطنيين الذين أعدتهم الحكومة لهذا العمل بدون أجرة (سخرة) ٢٧٠٠٠ نفس ، وأما عدد المستأجرين والمستخدمين فبلغ خمسة آلاف نفس تقريبا

(٤) بلغ طول القنال من بورسعيد الى السويس (محطة توفيق) ٨٧ ميلا

(٥) حصل الاحتفال بالسفرفيه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وقد حضر هذا الاحتفال كل من جلالة امبراطورة فرنسا وجلالة امبراطور النمسا والمجر والامراء أولياء عهد الروسيا وبروسيا وهولندة ، وحضر أيضا بالنيابة عن دولة انجلترا رئيس عمارة حربية

(٦) وأول سفينة تجارية مرت بالقنال بعد الاحتفال بافتتاحه دافعة عوائد الامور باعتبار عشرة فرنكات عن كل طونولاته هي السفينة المسماة « أمبراتريس » وهي من سفن المساجيرى امبريال وهي الآن مساجيرى ماريتيم

وهذه البيانات المتقدمة أجوبة على أسئلة وجهها الى شركة القناة صاحب تقويم النيل

وقال جرجس حنين بك صاحب كتاب الاطيان والضرائب :

« في تاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٣ جلس على أريكة الخديوية المغفور له اسماعيل باشا ولم يمض أكثر من سبع سنوات على تاريخ جلوسه حتى تم حفر برزخ السويس وأعد رسميا لمرور البواخر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وقد تكلفت خزانة الحكومة في تيار انشائه نحو ستة عشر مليونا ونصف مليون جنيه . هذه مفرداتها

(١) ثلاثة ملايين ونصف مليون قيمة السهام التي اشتراها المغفور له سعيد باشا

(٢) ثلاثة ملايين قيمة الترضية التى حكم بها على الحكومة المصرية الامبراطور نابليون تعويضا لشركة القنال عما ألم بها من الضرر بسبب ما نسب الى الحكومة من أنها منعت تشغيل الانفار بالترع

(٣) أربعمائة ألف جنيه ثمن أراضى ومبانى رأس الوادى التى أخذتها الحكومة من الشركة، وهى أطيان جفلك الوادى التى كانت أخذتها شركة القنال من خديو مصر بمليون وسبعمائة ألف فرنك ثم أعيدت بعد ذلك للحكومة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات .. »

(٤) أربعمائة ألف جنيه نظير تعويض للشركة عن أعمال قيل أن الشركة قامت باجرائها فى الترعة الحلوة

(٥) ثمانمائة ألف جنيه صرفت الى المقاولين الفرنساويين لاتمام انشاء الترعة الحلوة

(٦) أربعمائة ألف جنيه أنفقتها الحكومة فى انشاء الترعة الحلوة

(٧) مليون جنيه نفقات المهرجان الذى أعد للاحتفال بفتح القنال رسميا ويتبع ذلك نفقات أسفار الى أوربا والاستانة فى شئون الترعة

(٨) سبعة ملايين جنيه فائدة هذا المال لتمام استهلاكه

وجاء فى كتاب تاريخ مصر فى عهد اسماعيل :

« فى غرة صفر سنة ١٢٨٦ (٦ يوليو سنة ١٨٦٤) أصدر نابليون الثالث أمبراطور فرنسا حكمه فى الاشكالات التى كانت بين سمو اسماعيل باشا والى مصر والموسيو دولسبس رئيس شركة قنال السويس بما يأتى :

(أولا) اعادة ستة آلاف فدان من الاطيان الممنوحة للشركة الى

الحكومة المصرية بتخفيض مقدار الارض التى كانت للشركة على جانبى الترعة من كيلو متر الى ستين مترا

(ثانيا) اعادة جميع الاطيان التى باشرت الشركة فلاحتها وزراعتها وقدرها ٦٣٠٠٠ هكتار الى الحكومة على ألا تبقى لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار

(ثالثا) تتخلى الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى مد الترعة ذات الماء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ، والزام الحكومة المصرية بمدها ، وهى الترعة المعروفة الآن بالاسماعيلية ، مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بها

(رابعا) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال الا على سبيل العارية المأجورة

(خامسا) الزام الحكومة المصرية مقابل ذلك جميعه وعلى سبيل التعويض بدفع مبلغ ٨٤ مليونا من الفرنكات ..

وخير ما يعقب به على هذا الحكم قول الشاعر الهازل :

منك الدقيق ومنى النار أنفخها والماء منى ومنك السمن والعسل

قال فرنسوا جوزيف أمبراطور النمسا لاسماعيل باشا وهو يودعه فى محطة القاهرة : « اسمح لى يا صاحب السمو ان أبدى رأيى الخاص : ان مصر لو كانت فى حوزتى لوضعتها بين جفنى عينى وأحكمت اغلاقهما عليها حتى لا يراها أحد »

لم يكن فرنسوا جوزيف مغمض العين حين فاه بهذه الكلمة لانه قد نظر بعيدا جدا الى الاعين التى فتحت على مصر فى ارجاء العالم كله ، ساعة الافتتاح !

وكأنما شاءت المقادير لقناة السويس هذه أن يحيط بها سوء التقدير من كل جانب وفى كل حقبة . فان « دلسبس » نفسه قد أساء التقدير كثيرا حين قدر ان اختصار المسافة من ١١٫٣٧٩

ميلا الى ٧٥٢٨ ميلا سيحول السفن الشراعية حتما من طريق رأس الرجاء الى طريق السويس وحين قال لاصحاب الاموال من الانجليز وهم معرضون عنه : « ليست بواخركم التى تعنينى ولكننى أخطب ود السفائن ذوات الشراع » فانقضت سنتان وهذه السفائن ذوات الشراع تتجنب الطريق الجديدة ، وهبطت قيمة السهم فى السوق من عشرين جنيها الى سبعة جنيهات ، ولم تقو الشركة على تعويض الخسارة الا بعد موافقة الدول فى مؤتمر الاستانة ـ باقتراح الانجليز فى هذه المرة ـ على زيادة الرسوم بنسبة أربعين فى المائة ، لان الكشف عن مناجم الذهب فى استراليا وزيلندة الجديدة قد ضاعف حركة الملاحة بينها وبين هذه الجزر النائية ، وكان تقدم الآلات البخارية قد نقص من تكاليف الوقود فاعتمدت الشركة على هذه « البواخر » التى خف حسابها فى تقدير دلسبس وحاملى الاسهم الاولين

واذا رجعنا الى العلة الحقيقية لنقص موارد القناة تكشفت لنا هذه العلة عن غش صريح فى تقدير حمولة السفن وتقدير الرسوم تبعا لهذه المغالطة . فقد كانت الحمولة « الواقعية » اضعاف حمولة المركب المسجلة فى الرخصة ، فاعلنت الشركة فى أول يوليه سنة ١٨٧٢ انها ستحصل الرسم على الحمولة الموجودة فعلا فى كل سفينة ، وصدر الحكم لمصلحتها فى الخلاف بينها وبين بواخر « المساجيرى ماريتيم » ولكن البواخر الانجليزية فزعت الى حكومتها ودارت المفاوضات بين هذه الحكومة والحكومات ذوات المصلحة فى القناة ، واتفقت الدول جميعا على عقد مؤتمر الاستانة للنظر فى هذه المسألة سنة ١٨٧٣ ، ورفض المؤتمر الاخذ بمبدأ الشركة فى تقدير الحمولة ولكنه نظر كما قال الى « تضحيات » حاملى الاسهم فأضاف ثلاثة

فرنكات على رسم الطن المسجل حسب الطريقة الانجليزية ، وأربعة فرنكات على الرسم المسجل بغير هذه الطريقة ، وتقرر البدء بتحصيل الرسوم على هذا الحساب من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ ، ولكن هذا التعديل لم يسر على السفن الحربية

وقبل أن تستفيد مصر من هذا التعديل ضاعت من يدها أسهم الشركة التى كانت تملكها الى ذلك الحين ، وتآلبت المصاعب الداخلية والدسائس الخارجية على حرمانها هذا النصيب الوحيد الذى خرجب به من أسهم الشركة ، فقد علم صحفى انجليزى ــ هو فردريك جرينوود محرر البال مال جازيت ــ ان أزمات الديون قد ألجأت الخديو اسماعيل الى المساومة على بيع حصة الحكومة المصرية من أسهم قناة السويس، فبادر الى اطلاع دزرائيلى على الخبر وتبين من سؤال الخديو انه صحيح وان بيتا من بيوت فرنسا عرض على الخديو ثلاثة ملايين وستمائة وثمانين ألف جنيه ثمنا للاسهم وهى قرابة « ١٧٧٠٠٠ سهم » نحو نصف الاسهم جميعا وعدتها أربعمائة ألف سهم كما تقدم . ولم تعارض الحكومة الفرنسية فى عقد هذه الصفقة مع الحكومة الانجليزية لانها كانت محتاجة الى تأييدها أمام هجمات بسمارك ومحتاجة الى معونتها والاشتراك معها فى القناة دفعا لمناوراتها السياسية والاقتصادية حولها وحول غيرها من المرافق الكبرى ، فاوعز دوق ديكاز Dicaze الى البيت الفرنسى بكف يده عن المسألة ، وقدم الصفقة هدية الى دزرائيلى فبادر هذا الى اغتنام الفرصة ولم ينتظر اذن البرلمان بعد عودته الى العمل من أجازة الخريف ، وأسعفه روتشيلد بالمبلغ المطلوب وهو أربعة ملايين وتمت الصفقة فى نوفمبر سنة ١٨٧٥

***

بعد هذه الصفقة لم يحدث شيء ذو بال يتعلق بالقناة غير اتفاق الدول فى سنة ١٨٨٨ على حيدة القناة . وقد وقع على هذا الاتفاق مندوبو انجلترا وألمانيا وروسيا وفرنسا والنمسا والمجر وايطاليا وهولندة وتركيا ، وصرحت انجلترا بأنها لا تتقيد بهذا الاتفاق أثناء احتلالها العسكرى للبلاد المصرية الا بشرط يقضى بتعيين لجنة دولية لتنفيذ الميثاق عند تهديد سلامة القناة ، وأعلنت فى المادة السادسة انها تقر معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وتعمل على تنفيذها

وعلى الرغم من هذه الحيدة « المضمونة » وهذا العهد المكفول بموافقة ثمانى دول ، قد استخدمت القناة فى الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) لشل حركات الاسطول الروسى المعروف بأسطول البحر البلطى ، وقد كان أقوى عدة للروس فى حروب البحر وكان تعويلهم عليه أكبر من تعويلهم على السكة الحديد فى سيبيريا لكسب الحرب البرية ، وجلية الامر ان « المصادفات » كما قالت صحافة انجلترا يومئذ قد انتظرت الى أن وصل الاسطول الروسى الى مدخل القناة فأغرقت ـ أى المصادفات ـ سفينة عابرة وسط القناة وتعطل مرور السفن الى أن سمحت المصادفات أيضا بغلبة اليابانيين على الروس فى الشرق الاقصى، فأزيلت السفينة الجانحة عن الطريق ، ووصل الاسطول الى مقصده بعد فوات الاوان

***

وأهم ما حدث بعد معاهدة الحيدة وحادث الاسطول البلطى أن شركة القناة أرادت بعد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا بفترة وجيزة أن تمد أجل الامتياز أربعين سنة بعد انتهائه فى ١٧

نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وعرضت على مصر في مقابلة ذلك أن تقسم الارباح مناصفة بين الحكومة والشركة ، وان تدفع الشركة الى الحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط تبتديء من سنة ١٩١٠ وتنتهى فى سنة ١٩١٣ وتنزل الحكومة من أجل ذلك عن أرباحها - وهى خمسة عشرة فى المائة من جملة الارباح - ابتداء الاجل الجديد

وقد كان الزعيم الخالد سعد زغلول باشا وزيرا يومئذ فى الوزارة فاشترط للدفاع عن الاقتراح أمام الجمعية العمومية أن يكون رأيها قاطعا فى قبوله أو رفضه ، ووافقت دار المندوب البريطانى على هذا الشرط لانها لم تشأ - بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا - ان تصدمها برفض الاقتراح، فرأت فى احالة المسألة الى الجمعية العمومية مخلصا من المشكلة كلها ، وكان الرأى العام فى مصر متجها الى رفض الاقتراح كراهة منه لذكرى القناة وعقابيل القناة

***

فى خلال هذه السنين تضخمت السفن وتعذر مرور بعضها من القناة فوسعت وعمقت بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٩ حتى بلغ عرضها خمسة وستين مترا أو خمسة وسبعين مترا على حسب المواقع فى الاماكن المستقيمة وثمانين مترا فى الاماكن المنحنية وبلغ عمقها تسعة أمتار ، وبعد الاصلاحات التى تمت فى سنة ١٩٣٣ أصبحت القناة تتسع للسفن التى حمولتها خمسة وأربعون ألف طن

وقد بنيت بعد الحرب العالمية الاولى مدينة بور فؤاد على الضفة الشرقية أمام بور سعيد، وأقيمت على القناة بعد نشوب الحرب

العالمية الثانية قنطرة للسكة الحديدية تصل بين القاهرة وبيروت

ولم تزل انجلترا تسعى عند دول البحر الابيض المتوسط حتى اعترفت لها فرنسا وايطاليا بأهمية القناة العسكرية بالنسبة الى مركز انجلترا فى الهند وماوراءها ، ونصت المادة الثامنة من المعاهدة المصرية الانجليزية (١٩٣٦) على ابقاء قوة بريطانية بجوار القناة للدفاع عنها ريثما يستقل الجيش المصرى بهذه المهمة

وقد أدى تطبيق قانون الشركات الذى أصدرته حكومة النقراشى باشا الى زيادة الاعضاء المصريين فى مجلس الادارة وزيادة عدد الموظفين والعمال فى الشركة وقضى اتفاق (٧ مارس سنة ١٩٤٩) بين الحكومة المصرية والشركة باجراء اصلاحات أخرى لتعميق القناة نصف متر تيسير المرور السفن التى يبلغ غاطسها ستة وثلاثين قدما ، ولا تقل حصة مصر بمقتضى ذلك الاتفاق عن ثلاثمائة وخمسين ألف جنيه

لقد جنى الانجليز من أرباح القناة أكثر من عشرة اضعاف الثمن الذى بذلوه فى الاسهم المصرية ، وقدرت قيمة الاسهم منذ سنوات بأكثر من ثلاثين مليون جنيه ، وخولتها هذه الاسهم أن تعين فى مجلس الادارة عشرة أعضاء من ثلاثة وثلاثين ، ولكن دعوى انجلترا فى القناة تتبدل فى كل دور من أدوار السياسة البريطانية وكل دور من أدوار السياسة العالمية

قال النائب الانجليزى باسيل وريفولد Worsfold فى كتابه مستقبل مصر : « ان سياسة انجلترا فى مصر عرضة للانحراف أو للنقض من جراء المفاجآت فى تطورات العلاقة بين الدول الكبرى »

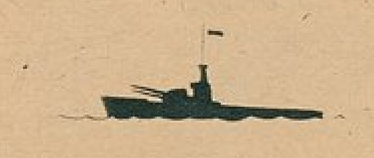
وقال قبل ذلك : « ان العناصر المهمة فى تطورات الموقف هى

(١) استقرار بريطانيا كقوة رئيسة فى شواطىء أفريقية الشرقية مع شبكة من النظام تتناول السودان وأوغندة وأفريقية الشرقية البريطانية وأفريقية البريطانية الوسطى وروديسيا الشمالية والجنوبية و (٢) امتداد الامبراطورية الهندية وعلاقتها التى يحتمل أن تزداد اتصالا بتلك الشبكة من النظام و (٣) انشاء القوات الوطنية وتدريبها باشراف أفريقية الجنوبية واستراليا وزيلندة الجديدة مع تأسيس بحريات محلية فى استراليا وزيلندة الجديدة و (٤) ارتباط الهند وأفريقية الشرقية لأغراض الدفاع

« وعلى هذا ، ومع حسبان الحساب للنقص المتتابع فى أهمية قناة السويس من الوجهة العسكرية ، تظل مصر عاملا له قيمته فى الدفاع عن الامبراطورية ، ويمكن أن يقال انه مهما يبلغ من استعداد الشعب المصرى سريعا لحكم نفسه لن تتخلى بريطانيا العظمى الا على شروط تخولها العودة الى السيطرة العسكرية فى حالة الاضطراب الداخلى أو التهديد من الخارج . »

لا جرم اذن تصبح قناة السويس هى بيت القصيد من حوادث الاسكندرية وحوادث مصر عامة فى الحادى عشر من يولية سنة ١٨٨٢

ولكنه بيت قصيد يتغير معناه ولا يزال متغيرا مع الزمن كما نشاهد ، الا أن يشاء الله .



الصهيونية

من العوامل التى مهدت للاحتلال البريطانى عامل هام لا يجوز اهماله عند تقدير الواقع فى كل مسالة خطيرة ولاسيما المسالة المصرية ، وهو عامل « الصهيونية » التى تسمى احيانا باليهودية الدولية .

وقد راينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام فى سياسة العالم كانه « هيئة منظمة » تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون فى عواصم مختلفة ويصدرون فى كل اجتماع قرارا يتبع الى موعد الاجتماع التالى ، ويوشك أن تنطبق الحوادث فى هذه الفترة حرفا حرفا على ما رسموه ورتبوه .

ونحن لم نعرف فيما اطلعنا عليه دليلا قاطعا يثبت وجود هذه الهيئة من الشيوخ المحنكين والرؤساء المطاعين الذين لا يعلم احد كيف يقع عليهم الاختيار وكيف تنعقد لهم طاعة الملايين فى اقطار العالم المعمور ، ولكننا نحسب ان الحوادث التى يذكرها اولئك المؤرخون لا تستلزم تفسيرها بوجود تلك الهيئة المختارة ، وأن التدبير المقصود يمكن أن يتم بما بين اقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار فى جهات العالم التى تفتح لهم منافذ الفرصة فى امكنة متعددة ، مع اشتغالهم جميعا بأسواق المال والتجارة التى تتصل سرا وجهرا بمسائل السياسة .

وسنرى فيما يلى مثالا « للتدبير » الذى يتم فى حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق ، فيظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضعها اناس متفاهمون واملوها على اتباع

يدينون لهم بصدق الطاعة واخلاص النية ، ولا تفاهم هناك في الحقيقة والا املاء .

اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية على مصر ، أن يهوديا فرنسيا اذاع في باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين في انحاء العالم ، ويكون اجتماعه الاول في باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها ان تساعدهم على رد وطنهم القديم. ويشفعون هذا الطلب بالسعي في الآستانة لاقناع السلطان العثماني بقبوله ، وقد جاء في ذلك الخطاب ان البلاد التي يريدونها تشمل الوجه البحري في مصر الى عكا والبحر الميت وشواطيء البحر الاحمر ، وهي رقعة من الارض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية ، ويقول صاحب الخطاب ان فرنسا يمكن أن تستمال الى هذه المهمة بما نخصها به من الربح والعوض والمقايضة على النفوذ .

نقل سوكولوف Sokolow هذا الخطاب في كتابه عن تاريخ الصهيونية من سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٩١٨ ، ونقل معه التصريح الذي أعلنه نابليون في الصحيفة الرسمية بعد ذلك بسنة واحدة ، ودعا فيه يهود افريقية وآسيا الى موافاة جيشه ليدخل بهم في ظل رايته الى مملكة «أورشليم».

وقد فشلت حملة نابليون كما هو معلوم وحبطت معها مشروعات كثيرة ومنها هذا المشروع . لكن الفكرة لم تزل تساور اذهان الصهيونيين ولم يزل لها دعاة في القارة الاوربية ، يعالجون تحريكها حيث سنحت لهم سانحة في الرجاء ، وقد جاءت الحركة التالية من يهودي متجنس بالجنسية الانجليزية يسمى السير

موسى حايم مونتفيور ، ويشتغل بالتجارة فى الشرق وله معرفة بوالى مصر فى ذلك العصر محمدعلى الكبير ، وقد كتب فى مذكرته بتاريخ الرابع والعشرين فى شهرمايو سنة ١٨٣٩ « انه سيطلب من محمد على أن يؤجر له اقليمايزرعه من ارض فلسطين ويؤلف لاستغلاله شركة انجليزية تؤدى أجرته مدة خمسين سنة » .. ثم تغيرت الاحوال بعد معاهدةسنة ١٨٤٠ واخراج فلسطين من حوزة محمد على فقنع الرجل بوعد من بالمرستون بحمايةاليهود فى البلاد التركية واستاجر فى سنة ١٨٥٤ أرضا فى صفدلاقامة نحو خمسين اسرة اسرائيلية .

وكما اتفق فى سنة الحملةالفرنسية توجيه تلك الدعوة التى اشرنا اليها ، اتفق كذلك فى سنة الاحتلال البريطانى-١٨٨٢- ان جماعة باسم « بيت يعقوب تعالوا نذهب » تألفت فىالآستانة لاستئناف المساعى حيث انتهى بها موسى حايم مونتفيور ، وكان اثنان من الانجليز المسيحيين هما اللورد شافتسبرى والمستر لورنس اوليفانت - يبذلان المال لتوسيع الارض التى يزرعها اليهود فى فلسطين .

وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الانجليز فى تلك الحقبة ، وكان رئيس الوزارة الاسرائيلى - لورد بيكنسفيلد - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ ، وهو الذى اشترى أسهم مصر فى قناة السويس من الخديو اسماعيل بعد اعراض الانجليز زمنا عن المساهمة بكثير او قليل فى شركة القناة ، وخطابه الى الملكة فكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

« الآن تمت . وهى فى يديك سيدتى .. اربعة ملايين من

الجنيهات . . وتكاد تؤدى فورا . ولم يوجد غير بيت واحد يعقدها: هو بيت روتشيلد . . لقد سلكوا مسلكا عجبا . بذلوا المال بفائدة قليلة . وباتت حصة الخديو كلها اليوم ملك يديك سيدتي . . ! »

وقد مر بنا فى هذه العجالة ان دزرائيلى - اى اللورد بيكنسفيلد - قد اشترى الصفقة فى غيبة البرلمان وبغير اذنه ، وهى مجازفة نادرة فى تاريخ السياسة البريطانية .

ودزرائيلى هذا هو المؤلف المشغول بالحملة على الشرق وفلسطين وسيناء . احد ابطاله فى رواية تانكرد او الحملة الصليبيه الحديثة يتلقى الوحي والبشارة في سيناء ، وبطل آخر من ابطاله الصهيونيين فى رواية كونجزبى Coningsby يقول :

« ان الثورة العتية التى تتأهب هذه الآونة فى المانيا . . ولا يعرف فى انجلترا حتى الساعة الا القليل عنها ، تجرى بأعين اليهود الذين كادوا ان يستأثروا بكراسى التعليم فى بلاد الالمان . . فأنت ترى يا عزيزى كونجزبى ان الدنيا يتولى حكمها أناس آخرون غير هؤلاء الذين يتخيلهم من لاينظرون فيما يجرى وراء الستار . . »
وقد زار دزرائيلى مصر زيارة استطلاع وجاب خلالها من الاسكندرية الى الشلال .

اما روتشيلد فهو القائل : « لا يهمنى اذا صرفت مال أمة من يضع لها قوانينها » وبيت روتشيلد هو صاحب الدين المضمون فى مصر وهو الذى وفق بفروعه المتشعبة فى انجلترا وفرنسا وألمانيا ، بين دزرائيلى وبسمارك ، واصحاب الديون من الالمان اليهود هم الذين جعلوا وزير المانيا يتوسط للتوفيق بين الانجليز والفرنسيين فى المسألة الشرقية ، على طريقة المقايضة .

وقد تتراءى لنا اهمية العمل الذى اقدم عليه دزرائيلى بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد

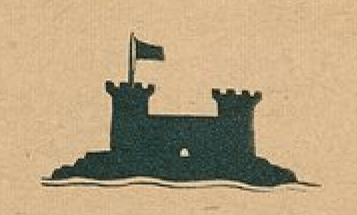
حدثت فى عهد وزير الاحرار غلادستون ، وان غلادستون كان معارضا فى الاحتلال وقد استقال احد وزرائه استنكارا لضرب الاسكندرية ، ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيطة لحماية حق الدائنين ، واضيفت اليها حماية أرواح المسيحيين المهددين ، فحدث على يد وزير الاحرار « القديس » ما كان خليقا أن يحدث على يد الوزير المحافظ بيكنسفيلد ، أول من سمى الملكة فكتوريا بامبراطورة الهند وأوشك ان يجعل من القابها الرسمية « حامية الملة » ليصبح من حقها يوما ما أن تشرف على طريق الهند باسم المال واسم الدين .

والشائع على الالسنة ان دزرائيلي عرضت له فرصة شراء الاسهم المصرية فأسرع الى اغتنامها على غير تدبير سابق فى هذه الصفقة ولا فى غيرها من صفقات اسهم القناة ، غير أن الواقع ان شراء الاسهم كلها او معظمها او بعضها كان من الخواطر الملازمة لتفكير دزرائيلي من قبل سنوح هذه الفرصة ، وكان هذا السياسى على الدوام من وراء المضاربات المالية التى كان يراد بها استدراج حملة الاسهم الى بيعها بالسعر البخس فى أزمات العملة التى كانت تلعب بالنقد وأسهم الشركات فى ايام الحروب والفتن ، وقد سعى جهده عند دلسبس لبيع الاسهم الفرنسية للحكومة الانجليزية مغريا له بالمعونة الدولية التى تضمنها شركة القناة اذا تعددت الحكومات التى تنتفع بها ، وكان دلسبس يميل الى عقد الصفقة معه ويتردد فى طرق أبواب لندن بعد اغلاقها فى وجهه مرات فى أيام وزارة غلادستون ، وبعد أن تبين له ان وزراء الانجليز – ومنهم اللورد دربى – لا يرحبون بصفقة من هذا القبيل ، ولما حصل دزرائيلي اخيرا على الاسهم المصرية لم يكتم محاولاته السابقة ولا مقاصده التالية فى تصريحه أمام مجلس النواب

بجلسة الحادى والعشرين من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ فقال :
« اننى لم أزل من زمن أوصى بالحصول على اسهم القناة وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الامبراطورية ، وهذا الذى اعنيه اليوم وقد ارتاحت اليه البلاد التى تفهمنى جيدا وتقبلته بالغبطة والسرور . اما الذين انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل الى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه » .

***

من هذا القبيل اثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية ، وفى المسألة المصرية على الخصوص: اتفاق فى الغرض واغتنام للفرصة، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .



الدولـــة العـــثمانيـة

من مقدمات ضرب الاسكندرية التى تتعلق بالدولة العثمانيـــة ما هو متقدم يرجع الى تاريـخ فتح مصر ، وما هو متأخر يرجع الى يوم الضرب نفسه او قبـله بيوم واحد . وتتلخص هـــذه المقدمات فيما يلى :

(١) اضعاف موارد الثروة .

(٢) الامتيازات الاجنبية .

(٣) مسألة وراثة العرش .

(٤) الاشتراك فى الحروب .

(٥) موقف الدول من حوادث الثورة العرابية .

فمصر كانت غنيـــة قوية قبل الفتح العثمانى ، وقد هزمت الجيوش العثمانية اكثر من مرة فى الشام وعلى الحدود المصرية ، وكانت على الرغم من تحـــول التجارة الى البرتغال قد احتفظت بحصة كبيرة من ارباح التجارة البرية وبقيت فيها صـــناعات نفيسة يشتغل بهـــا ألوف من العمال وتدر الرزق على ألوف من التجار ، فلما فتحها السـلطان سليم أخذ معه نحو ألف «معلم» من معلمى هـــذه الصناعات ، وترك المماليك يتنازعون الاقاليم ويعتمدون على النهب والتسخير ومضاعفة المكوس على القـــوافل التجارية ، فكانت حالة مصر فى ايام المماليك مقـدمة للحمـــلة الفرنسية فالمناورات السياسـيةبين فرنسا وانجلترا لاحتلال مصر او تغليب النفوذ فيها .

اما الامتيازات الاجنبية فقد تورطت فيها الدولة العثمـــانية بعد فتح مصر ببضـــع عشرة سنة ، فعقد السلطان سليمان القـانونى أولى معاهداتها مع فرنســوا ملك فرنسا ســـنة (١٥٣٥) وكانت الرغبـــة فى استئناف طرق التجارة الشرقية

فى بلاد الدولة أهم دواعيهـــا والمغريات عليها ، ولم يكن ذلك مما يعنى الترك يوم كانت مصر والشام فى ايد غير ايديها .

ومسألة وراثة العرش قـــد نشأت فى مصر وتركيا فى وقت واحد ، ولكنها تمت فى مصر ولم تتم فى تركيا الى ان فارقهـــا آخر خليفة من بنى عثمان .

وكانت التقـــاليد العثمانية فى وراثة العرش أن يتعاقب العرش الاكبر فالاكبر من امراء الاسرة المالكة ، ولم يكن محمد على الكبير يشغل باله بتعديل هذا النظام لان ابنه الاكبر ابراهيم كان أكبر الامراء بطبيعة الحال ، ولعـــله كان ينوى أن يقرره على أساس ثابت لولا المرض الذى أصـــابه فى أخريات حياته فاضطره الى الاعتزال .

وقد بدا الخلاف بين ابراهيم وعباس الاول ابن اخيه طوسن فخاف عباس على نفســه وسافر الى الحجاز ، فلمـــا استدعى للولاية بعد وفاة ابراهيم ضيق الخنـــاق على أبناء أخيه جميعا واتهم اسماعيل بقتل أحد خدمه لانه علم ان الامراء متفقون عـلى شكايته الى السلطان فأراد أن يشعره بمقتهم عنده ، وقد سافر الامراء فعلا الى الآستانة وبـــقى اسماعيل فيها بعد عودة اخوته الى القاهرة والاسكندرية .

وقد عرف فى عهد عباس أنه كان يسعى لتعديل نظام الوراثة واختيار ابنه الامير « الهامى » وليا لعهده ، وفى سبيل موافقة الدولة على هذا التعديل أفرط فى الخضـــوع لمطالبها وســـير الجيوش المصرية الى نجدتها فى حربها مع الروسيا ، ولكنه لم يوفق لتعـــديل نظام الوراثة ، وفوجىء بالقتل قبل تحقيـــق رجائه ، وقيـــل ان لمقتله علاقة بمســـألة الوراثة ، وانه دبر فى الآستانة .

٦

وبعد اخفاق الحركة التى قام بها محافظ العاصمة لاقامة الهامى باشا على العرش آلت الاريكة الى محمد سعيد باشا فحدثت فى ايامه حادثة فاجعة غيرت ترتيب المرشحين لولاية العهد ، وهى حادثة غرق الامراء فى كفر الزيات لاهمال ربط المركبات على القنطرة المتحركة، ونجا اسماعيل من الغرق لانه استدعى فى اللحظة الاخيرة قبل سفر القطار من الاسكندرية .

وبقى من الامراء ، مرشحين لولاية العهد ، مصطفى فاضل بن ابراهيم وعبد الحليم بن محمد على (وكان لنحافته قد تمكن من مغادرة المركبة الغارقة من احدى نوافذها) فاستطاع اسماعيل لاسباب كثيرة ان ينقل ولاية العهد الى اكبر ابنائه محمد توفيق ، ومن هذه الاسباب ان السلطان عبد العزيز نفسه كان يفكر فى تعديل نظام الوراثة ، وان اقامة اسماعيل فى الآستانة عرفته باصحاب النفوذ فيها وفتحت له مسالكها .

وقد كان تعديل نظام الوراثة مريحا لاولياء الامر فى مصر متعبا لهم فى الآستانة ، لان الامراء المحرومين لجأوا اليها ودأبوا على خلق المشكلات لاسماعيل وابنائه، وتحريض السلاطين والصدور (رؤساء الوزارات) عليهم فى كل مناسبة ، وقد كانت الدول الاجنبية تستغل هذه المشكلات وتتذرع بها لتهديد الخديويين والسلاطين على حسب المصالح والاهواء .

وقد دعت الدولة ولاة مصر من عهد محمد على الى عهد اسماعيل لنجدتها فى حروبها ، فكانت نجدة مصر من الاسباب التى جعلت الدول تتواطأ على اضعاف جيشها وتقييد عدده وعدته ، وتأييد السلطان فى سياسة اضعاف الجيش المصرى بعد هزيمة تركيا أمام الحملات المصرية ، وقد كانت انجلترا تحذر سلاطين آل عثمان من تجريد الحملة على مصر اكتفاء بالقيود التى تفرض على جيشها .

اما موقف الدولة العثمانية من الثورة العرابية فقد كان خطة مرسومة ولم يكن ـ كما قال بعض المؤرخين الاوربيين والشرقيين ـ جريا على عادتها في التردد والتناقض بين ساعة وأخرى

فانها أرادت عند خلع اسماعيل أن تغير نظام الوراثة وحقوق الخديوية المصرية فلم توافقها الدول الاوربية ، فلما نشبت الثورة لم تقبل الدولة أن ترسل جيشا من عندها لقمعها ، لانها كانت تنقم من الخديو توفيق موالاته لانجلترا وفرنسا ،وكانت تعلم من الامراء العلويين في الاستانة ان « احمد عرابى » يفضلهم على الخديو وانهم هم يقبلون ولاية مصر بشروطها التى تريدها الدولة ، فأحجمت عن ارسال الجيش التركى عند طلبه انتظارا للنتيجة ، ورأت ان مصلحتها فى ترك الخديو وشأنه أجدى عليها من تأييده ثم الجلاء على الاثر كما اشترطا عليها الدول الاجنبية

وكانت دوائر الاستانة ترجح ان الدول تمنع انفراد واحدة منها باحتلال مصر ، وزادها ترجيحا لذلك ان الاسطولين الانجليزى والفرنسى يرسوان معا فى ميناء الاسكندرية ، وقد اعترضت على المؤتمر الدولى الذى انعقد فى الاستانة لدرس المسألة المصرية فقاطعته الى اليوم التاسع من شهر يوليو ، ثم نمى اليها خبر عن تردد فرنسا واخلائها الطريق لانجلترا فأبلغت مؤتمر الاستانة عزمها على الاشتراك فيه من الغد، فأسرعت انجلترا الى ضرب الاسكندرية قبل أن تعلن الدولة عن خطة تحمل الدول على اسناد الامر اليها وكف يد الانجليز عن الانفراد بعمل حربى فى الاسكندرية ، وبعد ضرب الاسكندرية بأسبوعين أعلن « الباب العالى » عزمه على ارسال جيش الى مصر لاعادة النظام

ترى لو أن الدولة العثمانية أرسلت جيشها الى مصر أكانت

تمنع الاحتلال البريطاني بعدأن أحكمت بريطانيا تدبيرها له وأعدت عدتها أعواما طوالا لوضع قدميها في وادى النيل ؟

ان الذى حدث بعد ذلك يدل على أن انجلترا كانت وثيقة العزم على صد الجيش التركي عن النزول فى مصر بكل حيلة مستطاعة . فلما تاهب الباب العالى لارسال جنوده اشترطت عليه انجلترا شروطا عدة : منها ألا تزيد الحملة على ستة آلاف جندى الا بعد موافقتها ، وأن يكون نزولها في رشيد أو أبى قير أو دمياط .لاينزل منها أحد بالاسكندرية أو بورسعيد . وأن تكون أعمال الجيش التركي وجيش الاحتلال الانجليزى باتفاق القائدين ،وأن يبرح الجيشان مصر فى وقت واحد

وقبل أن يتفق الطرفان نشرت صحيفة التيمس كلمة قالت فيها ان الحكومة الانجليزية وقعت على رسالة من السلطان الى عرابى تؤكد استمرار الوفاق بينهما على خطة مجهولة ، وأخذ الانجليز يتحدثون عن خطر اتفاق الجيش التركي والجيش العرابى اذا اجتمعا بمصر، وكان هذا التلويح هو « الدفع الاحتياطى » الذى تدخره السياسة الانجليزية لمنع الجيش التركي من النزول بمصر لو أذعن السلطان للشروط المفروضة على حركات جيشه وسكناته فى الديار المصرية

فانجلترا كانت تطلب الجيش التركي وتشترط عليه الشروط التي تعلم انه يأباها وتستعد فى الوقت نفسه بالحيلة التى تتوسل بها لصده فى حالة القبول

وغاية ماينتظر من هذه المراوغة انها كانت تؤجل المكيدة بضعة شهور

جنود وموظفون

اذا كان موضوع الكلام تاريخ ثورة او تاريخا يتعلق بالثورة ومقدماتها وجرائرها، فمن أمهات المسائل التي يدور عليها البحث بصفة خاصة مسألة السلطة ومن يتولاها من الموظفين المدنيين والعسكريين، لان خروج الامر من أيدي السلطة هو الثورة او هو الحالة التي تؤدي اليها، وقد كانت الثورة العرابية على الخصوص وثيقة العلاقة بمسألة السلطة في الديار المصرية، على نحو لم يعرف له نظير في ثورات الامم الحديثة. فكان « نظام » التجنيد والتوظيف علة مباشرة من علل اختلال النظام.

كان الموظفون العسكريون والمدنيون في مصر طائفة غريبة عن الامة المصرية، فلم يكن بينهم وبين المحكومين تفاهم في اللغة ولا تقارب في العادات والاخلاق، وهذه الغرابة وحدها كافية لدوام النفرة بين الرعاة والرعايا، أو هي في الواقع حالة ثورة كامنة في انتظار الثورة الفعلية، كلما تهيأت لها دوافع الانفجار.

لم يكن نظام التوظيف هذا مقصودا في بادىء الامر كما وقع في وهم بعض المؤرخين، بل لعله كان نظاما مكروها دعت اليه الضرورة القاسرة، لان المماليك الذين حكموا مصر بعد الدولة الايوبية كانوا يجهلون اللغة العربية الا القليل منهم، وكانت مخاطباتهم كلها باللغة التركية وموظفوهم كلهم من العارفين بها ما عدا صيارفة البلاد ومحصلي الضرائب، فكان احتكار الوظائف الكبرى للترك والامم الشرقية التي تتكلم بلسانهم ضرورة تفرضها « الظروف » ولا يقصدها الحاكمون على نظام مرسوم، وتكاثرت من ثم طوائف الغرباء الذين يتولون الحكم أو يستأثرون بالثقة والحظوة عند الحكام، فكان منهم الترك والشراكسة والالبانيون والارمن واليونان

وغيرهم من رعايا« الدولة العلية» المحسوبين من العثمانيين .

وليس من النادر فى هذه الاحوال أن تصبح العادة تقليدا متبعا وان يصبح التقليد« مصلحة محتكرة » يغار عليها المتنفعون بها ويعملون ما فى وسعهم لاستبقائها ويشفقون من زوالها مع الزمن كلما لاح لهم انها فى خطر من المزاحمين والمتطلعين ، ومن هنا تنجم العداوة بين الغرباء وأبناء البلد لعصبية المنفعة مع عصبية الجنس واللسان ، وقد تمكن هذا « التقليد » فى دواوين مصر حتى اصبح من المضحكات التى لا تعقل لولا انها مكتوبة محفوظة فى سجلات الدواوين ، فمن الاوامر التى اصدرها « كتخدا باشا » فى سنة ١٢٦٥ هجرية (١٨٤٩ م) ان يرسل المستخدمون بالممالك المحروسة لحاهم كما هو جار فى دار السعادة ، وعليهم كما جاء فى الامر « أن يرسلوا الحاهم حينما تظهر ولا يحلقوها وأن ينفذوا هذا الامر حالا على اثر تبليغهم اياه » !

وفى عهد محمد على الكبير بدأ تعليم المصريين فى المدارس العصرية وصدرت الأوامر المشددة باختيار النوابغ من طلاب الجامع الازهر لاتمام الدراسة فى مصر والبلاد الاوربية فكان لهم نصيب من الوظائف العلمية وبقيت وظائف « التنفيذ » فى ايدى العسكريين وحكام الادارة من الغرباء ، وقد سار التطور الحديث بطيئا على الخصوص فى الوظائف العسكرية ، فكان احمد عرابى زعيم الثورة اول ضابط مصرى ترقى الى رتبة « قائم مقام » وظل فى هذه الرتبة تسع عشرة سنة بغير ترقية لان رؤساءه نظروا اليه نظرتهم الى المقتحم الدخيل فى هذه الرتب التى كانت مقصورة قبله على الغرباء ، ومن مفارقات الزمن ان الأمر الذى صدر بانصافه بعد تكرار شكواه كتب اليه باللغة التركية بما معناه انه قد عفى

عنه من عقوبة التأخير ، وتلقاه «ديوان جهادية ناظرى» بالعبارة الآتية :

« ٦ جى بيادة سابق قائمقام احمد عرابى بك اشبو عرضحال منظورم أولدى خطاسنى عفوا يتمشى أولد يغمدن حاله مناسب خدمة ظهورنك استخدام ايتديرلمسى حقنده ايجابتى اجرا ايتمكز ايجون اشبو امرم اصدار قلندى .. »

وقد عرف عن محمد سعيد باشا والى مصر بعد ابراهيم باشا الكبير انه كان شديد الميل الى توظيف المصريين وتقديمهم فى المراكز العليا بالقاهرة والاقاليم، ومن اوامره الأولى بهذا الصدد يتبين ان هذا التطور جرى على سبيل التجربة التى يتوقف المضى فيها على نتائجها ، لانها اول تجربة من قبيلها ، وهذه صورة امر منها صدر فى سنة ١٢٧٣ هجرية (١٨٥٦) على سبيل الاختبار والاعذار حيث يقول بعد الديباجه :

« ... قد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد ابناء العرب بنواحى المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة وابراز ماانطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها هنالك يكون الاقدام على تقدمهم او تعيين تأخرهم عن برهان واضح ، فأبتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيـ وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام اخطاط، والآن قد تعلقت ارادتنا ان يكون حصول ذلك عموما بسائر الاقاليم فاصدرنا اوامرنا الى المديرين عموما وهذا اليكم لتنتخبوا من عمد ابناء العرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق للتقدم لمناصب الحكومة

وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بان يكون اثنان منهم نظار أقسام »

ولم يأت عهد اسماعيل حتى كان الفريقان قد انساقوا الى موقف التناحر السافر والاصطدام العنيف : تزايد المصريون الصالحون للمناصب فطالبوا بحقهم واعتزوا بكرامتهم ، واقترب الخطر من مراكز الغرباء فأصابهم مثل الجنون من رعونة الغيظ والخوف وحماقة الغطرسه والعصبية ، وبلغ سوء الظن غايته من نفوس الفريقين ،فأوشكت حوادث الاساءه ورد الاساءة ان تكون حوادث كل يوم وكل ديوان

جاء فى كتاب « مصر المسلمة والحبشة المسيحية » كما روى صاحب كتاب مصر فى عهد اسماعيل باشا : « اتفق للملازم أول مصرى والجيش معسكر فى قرع قبل واقعة ٧ مارس أن عثمان بك أمير آلايه الشركسى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ، فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها بيانا مفصلا فلم يلتفت السردار اليها وضرب بها عرض الحائط ، فرأى الملازم ان ضربه وهو ملازم لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له والتى تطالبه نفسه بها ولا مع هيئته فى نظر مرءوسيه فتخلى عن وظيفته ورجع الى الصف بصفته جنديا بسيطا .. ولكن أمير الايه الشركسى عد عمله هذا خارجا عن حدود الادب العسكرى ومستوجبا عقابا صارما يردع غيره عن الاقتداء به ، وشاطره راتب باشا رأيه ، فما استقر فى حصن ممر قياخور الا وأمر بذلك الرجل الابى ، فسيق امام مجلس حربى وحوكم محاكمة أصولية على زعمهم فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه »

وروى المصدر نفسه « ان قائم مقام مصريا شعر بتوعك فى مزاجه

والتمس من القائد اسماعيل باشا الشركسى التصريح له بالبقاء فى الحصن حتى يشفى . فابى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الامهال . فالح قائم المقام لاسيما ان الرفض الصادر من رئيسه زاد فعلا فى وطأة الداء على جسمه ، فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه، واستعمل فى أمره ألفاظا أدرك الطبيب منها ان الباشا يرتاح الى تقرير لايكون موافقا للمريض ، فكشف عليه وقرر ان المرض ليس ذا بال فما كان من الباشا الا انه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائم مقام وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه ، فازداد المرض ثقلا على المسكين وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى ، فتأخر عن أورطته ،فأمر اسماعيل باشا الشركسى بتجريده من رتبته وتنزيله الى الصف نفرا بسيطا ففعل ،ولكن ذلك لم يشف غليله كأنه كان بينه وبين ذلك القائم مقام ثار قديم ، فلما استقر الجيش العائد من قرع فى قياخور طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى فحوكم وحكم المجلس عليه بالاعدام فأخذوه وأجلسوه على الارض موثق الركبتين مغلول الكوعين وراء كتفه ، وأطلقوا عليه الرصاص فجرح جروحا عدة ولكنه لم يمت، فكلف باشجاويش بالاجهاز عليه، فقتله جبرا »

هاتان حادثتان رواهما رجل أجنبى ، واخترناهما من مئات الحوادث لانهما وقعتا فى أثناء حرب ـ هى حرب الحبشة ـ حيث تجرى العادة دائما باصطناع الحسنى وتكلف المودة بين الرؤساء والمرؤسين ،فيقاس عليهما مايجرى فى أوقات السلم التى لامبالاة فيها بالمحاسنة والتودد ويتخيل القراء ألوانا من أمثال هذه المظالم تتكرر فى كل يوم وتسرى أخبارها الى كل بيئة ، ويقضى العمل فيها بالتعاون بين أناس ينطوى بعضهم لبعض على مثل هذا الشعور

وقد طرأ على الموقف فى أواخر عهد اسماعيل طارىء آخر من

طوارىء الحرج والنزاع ، وهو امتلاء الوظائف الكبرى في دواوين السكة الحديد والموانىء ووزارة المالية ووزارة الاشغال بالموظفين الاوربيين الذين جاء بهم المراقبون الاجانب ليضمنوا سداد الديون من موارد تلك الدواوين ،وفرضوهم على كل ديوان ينظمون موارده ومصارفه لانهم أعلنوا انهم لا يضمنون حسن العمل ولا انتظام المورد والمصرف فى مصلحة حكومية مالم يكن فيها أناس يثقون بهم ويعولون على اجتهادهم وخبرتهم ، فشجر بين هؤلاء الموظفين وبين الفريقين من موظفى الحكومة المصريين والشرقيين خلاف دائم يحال فى كل مرة على مرجع من مراجع السلطة العليا ، وهى موزعة بين المراقبين الاوربيين وبين الشرقيين الغرباء وبين المصريين المغضوب عليهم من هؤلاء وهؤلاء

وكأنما كانت هذه المحرجات المتراكبة بحاجة الى مزيد من دسائس السياسة فجاءت هذه الدسائس من كل صوب ،وجعل الرؤساء يضربون كل طائفة من هذه الطوائف بغيرها ، ويقربون هذه يوما ويقربون تلك يوما آخر وفقا لاهواء الساعة ،فكانت السلطة التى يوكل اليها حفظ النظام هى مصدر الفوضى التى تخل بكل نظام

وابتدأ عهد الخدير توفيق والحالة تتأزم والحرج يتفاقم ويتجسم ، وشاع فيما شاع ان أصحاب المناصب الكبرى ينقسمون الى فريق يرحب بالعهد الجديد وفريق يعمل على اعادة عهد اسماعيل أو عهد أمير من الامراء المقيمين فى الآستانة بعد تحويل الوراثة الى سلالة اسماعيل، فانتشرت الريبة وسوء الظن فى كل بيئة من بيئات الحكومة ، وعمل المتنافسون غاية ما فى طاقتهم للايقاع بمنافسيهم ،وكان على وزارة الحربية ناظر شركسى زعم انه يقمع الفتنة فى مكمنها فأمر بمنع الترقية من

تحت السلاح (أى من صف الجنود) بامتحان أو بغير امتحان، وفرق رؤساء الكتائب المصريين ليتمكن من اخضاعهم وتشتيت شملهم . فلما اجتمعوا ولجأوا الى الشكوى عوملوا معاملة المتمردين وسيقوا الى المحاكمة بحيلة من الحيل ، فقيل لهم انهم مدعوون الى وليمة وأخذوا فى ثكنات قصر النيل على حين غرة ، فهجم زملاؤهم على الثكنات لانقاذهم وحدثت للمرة الثانية فى مدى سنوات قليلة مظاهرة عسكرية تتحدى أوامر الرؤساء

وبات كل فريق على حذر ، واشتد الحذر كما يشتد على الدوام مع الريبة والتحفز وفساد النية ، فسرى من الدواوين الى البيوت واتهم الخدم بدس السم للمخدومين وخامرت الظنون رؤساء الكتائب فأصبح كل اتصال بين ضابط من ضباطهم وبين رجال الكتائب الاخرى محلا للريبة والاشتباه ، ولما حوكم فريق من الضباط الشراكسة لاتهامهم بالتآمر على اغتيال الضباط المصريين استكبر الخديو توفيق عقوبتهم واستبدل بها - بعد مشاورة الاستانة - عقوبة أخف منها كالنفى والاستيداع

كذلك كانت علاقة السلطة بين موظفيها وجنودها ... أما المحكومون بتلك السلطة فكانوا ضحية النزاع الدائم وعرضة لسطوة كل فئة من الموظفين تنافس غيرها فى القدرة على تحصيل الضرائب أو جمع « الفرض » بعد استيفاء الضرائب أو استنباط الحيلة لتقديم الاقساط فى مواعيدها ، ومنها ثمن الاعفاء من السخرة كما تقدم أو ثمن الاعفاء من الجندية ، مع العلم بأن عدد الجيش محدود وان الحكومة لا تحتاج الى جنود

نهضة الاصلاح

شاعت الثورات وحركات الاصلاح فى الغرب والشرق خلال القرن التاسع عشر ، وقيل فى تعليلها انها عدوى الثورة الفرنسية التى بدأت فى القرن الثامن عشر ولم تزل تتجدد الى مابعد سقوط نابليون الكبير فنابليون الصغير

ومهما يكن من أثر العدوى بين الامم - وهو أثر محقق لاجدال فيه - فمن النادر جدا ، ان لم يكن من المستبعد عقلا ، أن تثور أمة لمجرد العدوى وحب التشبه بغيرها ، فلابد لكل ثورة من بواعث متعددة فى أحوال الامة نفسها تساعدها العدوى على الظهور

وهكذا كانت الحال فى مصر من منتصف القرن الثامن عشر ، بل ربما خصت مصر باجتماع طائفة من بواعث السخط لم تجتمع قط فى أمة واحدة فى وقت واحد ، فتضافرت البواعث السياسية والوطنية والمعيشية والفكرية وكل باعث يوغر الصدور على ازعاج الامة المصرية ونفى الامن والطمأنينة عن نفوس أبنائها

طغيان الدول الاجنبية ، ومساوىء الامتيازات التى بلغت القحة بأصحابها أن يحسبوها فرصة لاستذلال المصريين بغير داع وفى غير مصلحة معروفة ، وأثقال الضرائب والفرض والسخرة والمصادرات التى استنفدت الارزاق فى زمن قلت فيه المحاصيل والمرافق وتتابعت فيه الاوبئة ونوبات القحط تارة والفيضان تارة أخرى ، واختلال الحكم وتنازع السلطة بين الحاكمين من الاجانب والغرباء والوطنيين ، وجرح الشعور الدينى باباحة المنكرات علانية وتمادى أشرار الاجانب المحميين بامتيازاتهم فى التحريض على الفساد بجميع أنواعه ، ومنه الفجور والقمار والربا الفاحش ومايقترن بها من الفضائح والمخزيات

لاعجب فى أمثال هذه الاحوال أن ترهف الامة أسماعها لالتقاط

كل دعوة الى الاصلاح ولو لم يكن فيها غير الامل فى التغيير

وقد كانت النهضة الفكرية فى ابانها وكان المتعلمون من أبناء مصر يسمعون أخبار النهضات الفكرية ويتناقلون أفكار دعاتها ومذاهب الساسة والحكماء القائمين عليها ، وقد قرأ الكبار والصغار فى عهد محمد على الكبير كتاب رفاعة بك بدوى الطهطاوى الذى سماه « تخليص الابريز الى تلخيص باريز» وفيه بيان للدستور الفرنسى وحقوق الفرنسيين ومبادىء الثورة وحرية القول والكتابة ، ومن ذلك قوله عن الصحف ننقله بنصه حيث يقول : « أما المادة الثامنة فانها تقوى كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر مايخطر بباله مما لايضر غيره فيعلم الانسان سائر مافى نفس صاحبه خصوصا الورقات اليومية المسماة بالجرنالات والكازيطات الاولى جمع جرنال والثانية جمع كازيطة فان الانسان يعرف منها سائر الاخبار المتجددة سواء كانت داخلية أو خارجية أى داخل المملكة أو خارجها ، وان كان قد يوجد بها من الكذب مالايحصى الا انها قد تتضمن أخبارا تتشوف نفس الانسان الى العلم بها على انها ربما تضمنت مسائل علمية جديدة التحقيق أو تنبيهات مفيدة أو نصائح نافعة سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير لانه قد يخطر ببال الحقير مالايخطر ببال العظيم كما قال بعضهم لاتحتقر الرأى الجليل يأتيك به الرجل الحقير فان الدرة لاتستهان لهوان غواصها ، وقال الشاعر :

لما سمعت به سمعت بواحد ورأيته فاذا هو الثقلان
فوجدت كل الصيد فى جوف الفرا ولقيت كل الناس فى انسان

ومن فوائدها أن الانسان اذا فعل فعلا عظيما أو رديئا وكان من الامور المهمة كتبه أهل الجرنال ليكون معلوما للخاص والعام لترغيب صاحب العمل الطيب ويرتدع صاحب الفعلة الخبيثة ، وكذلك اذا كان الانسان مظلوما من انسان كتب مظلمته

فى هذه الورقات فيطلع عليهـا الخاص والعام فيعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقـع فيها ولا تبديل وتصل الى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة فيكون مثل هذا الامـر عبرة لمن يعتبر ؟

وكانت لرفاعة بك منظومات وطنية منها أناشيد تناسب ذلك العصر ، وفى أحدها يقول مخاطبا الجنود

هيا انتظموا وأرقوا الأوجا ... هيا اقتحمـوا فوجا فوجا
هيا التحموا عند الهيجـا ... هيـا هيـا سونكي دوران

***

لاتعطوا الاعـدا مقودكم ... لاترضوا ان يستعبـدكم
والله تعـالى أسعدكم ... بقتال وهزم ذوى الطغيان
للحرب علموا يا شجعـان ... حب الاوطان من الايمـان

***

ولبثت هذه الافكار أكثر من أربعين سـنة تسرى فى الاذهان وتتغلغل فى الطوايا ويتـوارد عليها فى كل فترة مدد جديد من أفكار الناشئين فى مدارس مصر والعائدين من المدارس الاوربية والمطلعين عـلى الكتب المؤلفـة والمترجمة ، وتواتيهـا بواعث النفوس القلقة والخواطر المتحفزة فتندفع كل يوم الى غاية لامحيد عنها

ثم وفد الى مصر مصلح الشرق العظيم جمال الدين الافغـانى (مارس ١٨٧١) فوجد العقول مهيأة لقبول دعوته واقام فيهـا ثمانى سنوات ثمانيـا يعلم ويخطب ويستنهض الهمم ويلقى الكبراء والرؤساء وينصح لهم بتنظيم الحكومة على القواعد الدستورية ويحض تلاميذه على الكتـابة والخطابة ، ومنهم أمثال محمـد عبده وسعد زغلول واللقـاني وعبدالله نديم وأديب اسحاق ، فكان كالقائد الذى جاء فى حينه لحشد القوى المتفرقة وتوحيـد

وجهتها والهاب الحماسة والنخوة في نفوسها ، وقد جمع في محفله الماسوني نحو ثلثمـــائة عالم ورئيس منهم ولى العهد محمـــد توفيق واحمد عرابى القـــائد المشهور

قال تلميذه الاكبر الاستاذ الامام الشيخ محمد عبـــده فى وصف هذه النهضة وأثرها فى نفوس طلابه . كانوا ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعـــارف الى بلادهم أيام البطـــالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى احيائهم، فاستيقظت مشـــاعر ، وانتبهت عقول ،وخف حجـــاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة . كل ذلك والحـــاكم القوى فى علو مكانه ارفع من ان يناله هـــذا الشعاع فى ضعف شأنه ومازال هذا الشعاع يقوى بالتـــدريج البطىء وينتشر فى الانحاء على غير نظام الى ان نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا (١٨٨٧) ... وجـــد الناس من نفسهم لذة فى الاطلاع على مايكـــون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مـــع دولة روسيا ، فتطلعوا الى مايرد من اخبار الحرب ، وكثرة الاجانب فى هذه البـــلاد سهلت ورود الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيـــين ومخالطتهـــم للعـــامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ، وسرى هـــذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التى كانت لاتزال الى هذا العهد مقصورة على مالا يهم ، فانطلقت فى ايراد الحوادث فوجد فى الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لهـــا ،وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفا من قبـــل ، ثم استحدثت جرائد كثيرة لمبـــاراة ماسبقها فى نشر الاخبار ومناوأتها فى المشرب ، واندفعت الرغبـــات الى الاشتراك فيها الى حد لايمكن منعه ، وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة

. ولم يكن ماينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ماعليه سائر الامم فى سيرتهم السياسية

والمعاشبة وزادوا على ذلك نشرماكان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية وأخذ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول ... واخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجه يظن الناظر انه فى عالم خيال ... »

ووقع ما لابد ان يقع من اصطدام بين هذه الدعوة ورجال الحكم من الاجانب والمصريين وأحاطت الدسائس بجمال الدين من كل جانب ، وتقرر نفيه من الديار ودلت شدة الامتعاض منه على استحالة التفاهم بين دعاة الاصلاح ومن يعارضونهم وينفرون من دعوتهم ، وكان الخبر الذى نشرته الوقائع المصرية (٣١ اغسطس سنة ١٨٧٩) تسويغا لنفيه يدل دلالة كافية على مبلغ ذلك الامتعاض واستحالة التقارب بين من يفكرون على هذا النحو ومن يؤمنون بآراء جمال الدين ، وهذا بعض ماجاء فى ذلك الخبر السخيف :

« لما كان الامن والامان ، والراحه والاطمئنان ، يتوقف عليهما تمام العمران فى جمع الممالك والبلدان ، ومن انجح الابواب واصلح الاسباب ، التى بها نجاح الممالك ، وسلوكها فى اقدم المسالك ، قطع دابر المفسدين الساعين فيما يضر بالدنيا والدين ويكون ذريعة للطائشين المتظاهرين بين الناس ، بمظهر الحرية بدون اساس ، البانين ذلك على غير شرع ، وأصل ثابت وفرع ، وانماهو مجرد خزعبلات وترهات ، واشراك وأحبولات ، نصبوها لاقتناص أمثالهم السفهاء والجهال ، الذين هم بمعزل عن معرفة شيء من صالح الاحوال ».

الى أن يقول عن جمعيته السرية .. « رئيسها شخص يدعى بجمال الدين الافغاني مطرود من بلاده ثم من الآستانة العلية لما ارتكبه من أمثال هذه المفسدة فى ديارنا المصرية ...

وهذا من اكبر مايغير الافكار ،ويجب أن يعامل مرتكبه بالتشديد والانكار فالتزمت هذه الحكومة الحازمة ان تتخذ الطرق اللازمة ، وتستعمل السداد في قطع عرق هذا الفساد ، فابعدت ذلك الشخص المفسد من الديار المصرية بأمر ديوان الداخلية ، ووجهته من طريق السويس الى الاقطار الحجازية ٠٠ »

بمثل هذا السخف خيل الى ولاة ذلك العهد ان يسلكوا اعظم المصلحين امام التاريخ في زمرة المفسدين ، فنقض التاريخ ما ابرموا وجرهم نفي الرجل الى نقيض ماقدروا ، وتسامع عارفوه بنفيه على هذه الصورة المزرية فأخجلتهم الفضيحة واستفزهم الغضب لكرامته الى اتمام سعيه والدأب على منهاجه ، فلما بدأت حركة الانقلاب بعد سنة عن تاريخ نفيه كان تلميذه محمد عبده امامها الروحي ، وتلميذه عبدالله نديم خطيبها المتوقد ، وتلميذه سعد زغلول قائد الطلبة في مظاهراتها ، ثم افلت الزمام من كل يد فكانت دعوة جمال الدين رحمة الى جانب الدعوات التي انتشرت في كل مكان على هدى العقل حينا وعلى غير هدى في احايين

قال المؤرخ المصري احمد شفيق باشا في الجزء الاول من مذكراته يصف القاهرة في تلك الايام :

« وانقلبت مصر مسرحا للخطباء في كل مجتمع وناد حتى في المساجد ، ولم يبق مجلس للسمر او للاحتفال بعرس أو غيره الا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد اقصائهم عنها وغيرهم حتى لقد سمعت ان محمد عثمان المغني الشهير كان اذا سئل : في اي فرح تغني الليلة ؟ اجاب في الفرح الفلاني مع عبدالله نديم !

« وكثيرا ماكان الخطيب يستصحب معه بعض طلبة المدارس وبعد خطابته يقدم احدهم الى الجمع ليخطب فيهم الى جانبه

فيبرى الطالب منبرا في الحاضرين الغيرة والحمية ، وقد شاهدت عبدالله نديم مرة يقدم فتحي افندى زغلول الطالب بمدرسة الحقوق ليخطب فى حفلة عظيمه وبعد ان جال بخطبته فى السياسة كل مجال، امسك عبدالله نديم بذراعه وقال للحاضرين الا تعجبون لما ابداه هذا التلميذ فى خطبته من العلم والبيان والتفنن فى المواضيع مع ان جلادستون خطيب انجلترا لايتناول الا موضوعا واحدا فى خطبته

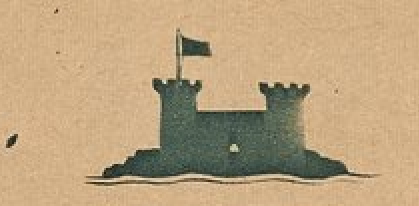
« ... وقدم مرة اخرى فى احدى الحفلات الطالب مصطفى افندى ماهر فخطب القوم وراقتهم خطبته ، فقال عبدالله نديم اشهدكم أيها الناس ان أمة يكون هذا مقدار استعداد التلميذ فيها لا يغلبها أحد على أمرها

« وكان عرابى والبارودي وعبدالعال حلمي وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الحركة يحضرون أكثر هذه الحفلات ويتصدرونها، فتلقى الخطب والقصائد فى مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم ولا ينصرفون عنها الا بالتهليل والتكبير ، فاذا انتهت خرج الناس منها وكأنهم اهل سياسة ورياسة ، واصبح الناس كلهم عرابى واصبح عرابى الناس كلهم ، وانحلت الطبقات، واختلط الحابل بالنابل والعالى بالسافل، وقد كان عرابى يمثل فى شكل البطل المنقذ ، وقد وزعت صورته فى أنحاء البلاد وهو جالس ينظر نظرات بعيدة وعلى رأسه عبدالعال قابضا على سيفه والى جانبه على فهمي وهو يمسك بيده ورقة مطوية كتب عليها (الدستور)

« وهكذا سارت الروح العرابية فى الامة باسرها وجعلت كل الطبقات فى صعيد واحد ممتزج بعضها ببعض »

. وقد اختلط الحابل بالنابل والعالى بالسافل حقا فى تلك الحركة كما قال صاحب المذكرات ولكنه اختلاط لم تسلم منه حركة قومية ولا تعاب به الحركات القومية من قبيلها ، بل من شروط كل دعوة تتناول الشعوب ان يهتم بها العامة والدهماء كما يهتم

بها الخاصة وقادة الآراء ، وقد كانت نهضة مصر فى القرن التاسع عشر نهضة قوية وحركة طبيعية لاغبار عليها ، ولكنها كانت تخطو فى طريقها وامامها عقبات السياسة كلها خارجا وداخلا تصدها الى الوراء ، وعلى كواهلها اوزار الماضى الثقال تهبط بها الى الارض ، فتعثرت ولم تنطلق الى غايتها ، ولكننا نحن اليوم لم ننته الى شىء لم يبدأ فيه طلاب الاصلاح بدايتهم التى لا محيص عنها فى ذلك الجيل



احمد عرابي

سميت الثورة التى أعقبها الاحتلال البريطانى باسم الثورة العرابية ، نسبة الى زعيمها احمد عرابى بطل الحرية والدستور فى عصره ، وهى نسبة صادقة وتسمية مطابقة ، لان زعامة عرابى لتلك الثورة كانت من مشيئة القدر التى لا محيد عنها ، فلا حيلة فيها لعرابى نفسه ولا لأحد من اشياعه واتباعه ، وينظر المتأمل فى تاريخها فيحار فى اختيار اسم آخر يقترن بها ويقوم بأعبائها ، فكأنما كانت قرعة القاها القدر فوقعت على عرابى دون غيره ، وسيقت اليه كما سيق اليها من فعل الحوادث وفعل الزمن وفعل المصادفات التى تتوافى على قدر واتفاق

لم يكن فى الجيش المصرى من هو أقدر من عرابى ولا اعرف منه بمطالبه واحق منه بعرضها والدفاع عنها ، وكانت حالة الجيش فى ذلك العصر تلخص حالة الامة المصرية فى جملتها .. كان المصريون من الضباط قد برزوا فى عهد (محمد سعيد باشا) وفى طليعتهم احمد عرابى وكان اول ضابط فلاح وصل الى رتبة قائم مقام وعرف حقه فى التقدم بالقياس الى زملائه من الترك والشراكسة ، ونكب الجيش بعد ذلك فى حرب الحبشة من جراء عجز القادة وغيرتهم من مرءوسيهم المصريين الذين ابلوا فى تلك الحرب احسن بلاء وشهدوا بأعينهم خيانة رؤسائهم وتواطؤهم مع الاعداء ، فاعتقدوا أن التحقيقات التى اثبتت عليهم تهمة التقصير الشديد على الاقل سوف تنتهى الى اقصائهم وتأخيرهم وترشيح مرءوسيهم للترقى الى مناصبهم ، فلم يكن شىء من ذلك بل كان نقيضه فى مناصب الجيش وفى غيرها من المناصب الكبرى ، وتمت البلية بتمكين المقصرين والمتهمين من الانتقام كما يشاءون ممن عرضوهم للملامة والاتهام

وقد لبث عرابى تسع عشرة سنة فى رتبة القائم مقام ، ووصل



احمد عرابى باشا

اليه الظلم حيث كان كلما تطلع الى الانصاف والمساواة . ومن ذلك انه حرم نصيبه من الارض التى أمر الخديو اسماعيل بتوزيعها على الضباط فى اقليم الغربيه واقليم المنوفية . وكان الخديو قد دعا ضباط الجيش الى وليمة عامة ثم اعلن بعد الفراغ من تناول الطعام انه قد انعم على « كل واحد من الباشوات بخمسمائة فدان وكل واحد من أمراء الالايات بمائتى فدان وكل قائم مقام بمائة وخمسين فدانا من زيادة المساحة .

قال عرابى فى مذكراته : « ولكن عند الشروع فى استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه . فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بامر من المديرية الى بلد يختاره من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى احصب حوض من الاراضى المملوكه لاربابها فيجاب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الاخرى التى توجد بها زيادة المساحه وقد لا توجد .

الى أن قال : « وقد حمانى الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى ، وذلك ان خسرو باشا امير اللواء . . كان رجلا جاهلا متعصبا لجنسه تعصبا زائدا عن حد المعقول . وكان قد أخبرنا ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم ـ الرومى الاصل ـ بانى صلب الراى شرس الاخلاق . . وطلب منه توقيف تسليمى الاطيان المنعم بها على لحين تحقيق ما افتراه من الكذب . فعرض ناظر الجهادية الامر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية لمديرية الغربية بعدم تسليمى تلك الاطيان »

ولفقت لعرابى تهمة ثبتت براءته منها بعد ان عرضت اوراقها على « ابراهيم باشا خليل » رئيس قلم العرائض . ولكنه ظل ـ بعد ثبوت براءته ـ ثلاث سنوات يتردد على الديوان ويطلب اعادته الى الخدمة ولا يجاب الى طلبه . ثم اعيد الى الخدمة المدنيه ولم

صدر الامر باعادته الى الخدمة العسكرية الا بعد اربع سنوات

لقد اصاب الرجل كل ما اصاب قومه من الحيف وابتلى الضنك فى نفسه وصحبه . واقامته الحوادث هدفا للاضطهاد من جانب الاقوياء وقبلة للرجاء من جانب الضعفاء . وكان ولا شك رجلا ممتازا بكفاءته وخلقه ملحوظا حيث كان باستقامته واقتداره ، ولم يعهد اليه عمل من الاعمال المدنية او العسكرية الا ابدى فيه من الاجتهاد وحسن التصريف ونزاهة القصد مايشهد به المنصفون من رؤسائه وزملائه وبعض هذه الاعمال غريب عن تربيته ونشأته ، كوقاية الجسور وبناء القناطر وتسليم المحصولات فلم يوجد عليه عيب من عيوب الاهمال او التوانى او الاختلاس التى كانت فاشيه فى زمنه .ووضحت كفاءته الممتازة لكل من حضروه ولازموه فى حياته العامة أو الخاصة ، ولا ريب ان الوالى سعيد باشا قد لمح فيه هذه الكفاءة الممتازة حين خصه بهدية عجيبة فى بابها واسلوبها ولكنها كبيرة الدلالة فى مغزاها ، اذ اهدى اليه نسخة من سيرة نابليون الكبير مترجمة الى اللغة العربية ولم يعرف عنه انه اهدى مثل هذه الهدية الى احد من ضباط جيشه وهم الوف . وقد تكلم عنه الضابط الامريكى داى صاحب كتاب « مصر المسلمة والحبشة المسيحية » فقال انه خليق ان يكون من خيرة الضباط فى غير البلاد المصرية

ويلوح لنا ان الرجل مخلوق من طينة العبقرية التى يمتحن صاحبها بشقوتها كما يمتحن بنعمتها وفضلها . ففى رأى لمبروزو وغيره من علماء المدرسة النفسانية التى عنيت بدراسة المنازين والنوابغ ، ان العبقرية تمتزج بالاعراض العصبية . وقد رأى لمبروزو من دراسة نابليون الكبير نفسه انه مثل لهذه الطبيعة **Epileptoid Nature** ورأى من دراسة القادة والزعماء ان عقولهم تتقبل البدوات والاعاجيب وتولع

بالاسرار والخفايا ، ومن قصة عرضية وقفنا عليها فى خلال أجوبة عرابى على اسئلة المحققين يظهر لنا انه لم يسلم من ضريبة العبقرية كما فرضتها الفطرة على نظرائه ، فقد قال عن حادثة تفتيشه بعد القبض عليه .. «صار يفتشنى حتى اخرج الجزمة من قدمى وفتشها ايضا فلم يجد معى شيئا الا حملة احجبة كانت تحت ملابسى وهى لبست بشيء وانما كان حملها بسبب ان اولادى كانت تموت بداء التشنج فى حال الصغر ولم تجدهم نفعا أدوية الحكماء ففزعنا وعلى حسب اعتقاد الناس فى التحفظ على الاولاد بحمل تلك الاحجبة ، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك .. »

على ان العلامة التى لاتخطىء من علامات العبقرية هى «الخصوبة الذهنية » وهى ان يثمر الذهن محصولا وافرا من بذور قليلة ، وقد كانت الدروس التى تلقاها عرابى فى صباه قسطا مشتركا بينه وبين كل صبى من صبيان القرى حضر مبادىء القراءة والحساب وما اليها فى الكتاتيب واروقة الازهر المعدة للمبتدئين ، ولكننا نقرأ اقواله فى الحكم النيابى والمبادىء الديمقراطية والحقوق العامة وقواعد الادارة والنظام فيتمثل امامنا حظ وافر من الفهم والمعرفة لايتهيأ للكثيرين ممن احاطوا بالمعلومات المستفيضة فى هذه الشئون

ولد هذا الزعيم فى عصر يتمخض بالاحداث الجسام (١٨٤١) وكان مولده بقريه « هرية رزنة » من اقليم الشرقية وابوه السيد محمد عرابى عالم تقى ينتمى الى الحسين بن على رضى الله عنه ويبذل ماله القليل فى عمل الخير ومواساة الفقراء من ابناء قريته ، وقد انشأ لهم مكتبا يتعلمون فيه كان ابنه « احمد » من تلاميذه ، ثم دخل « احمد » الجندية خلافا لعادة الوجهاء الذين كانوا يحتالون على الخلاص من التجنيد بما

وسعهم من الحيل وهى كثيرة فى ذلك الزمن ، فانتظم فى الجيش جنديا بسيطا وترقى فى صفوفه بكفاءته واجتهاده ، وكانت تبدو عليه مخايل الزعامة من نشأته الباكرة ، فأحاط به رفاقه والتفت اليه رؤساؤه ، واتفق فى تلك الايام ان تولى الامارة محمد سعيد باشا ، وانه كان عظيم السخط على كبار الرؤساء لانهم اشتركوا فى اضطهاده ايام ولايه عباس باشا الاول . فاعرض عنهم واقبل على الناشئين من المصريين يشجعهم ويكافئهم بالترقية والعناية ، فكان احمد عرابى صاحب النصيب الاول من عنايته وكان كما تقدم أول مصرى وصل فى الجيش الى رتبة « قائم مقام » وكانت ترقيته الى رتبة الملازم بالامتحان امام لجنة من الخبراء العسكريين ، ثم تتابعت ترقيته فى عهد سعيد وذهب الى الحبشة فى عهد اسماعيل وهو « قائم مقام » فكانت له فى الحرب الحبشية صفحة مشرفة بشهادة الاجانب والحبشان انفسهم ، ولم يرتق الى الرتبة التى تليها الا بعد تسع عشرة سنة فى ايام الخديو توفيق ، وقد ظلت فرقته خالية من رتبة « أميرالاى » ثمانى سنوات وهو لايرقى اليها

ويعنينا من تاريخه فى هذا الكتاب مايرتبط بعلل الثورة ويساعد على تفسيرها ، وخلاصة مواقفه منها انه زج فيها ولم يكن له محيد عنها ، وان أول ما اخذ عليه انه تظلم من الحيف فلم يغتفر له هذا التظلم وهو أهون ماينتظر من ذى كرامة لقى ما كان يلقاه هو وزملاؤه ، ولم يزل بمرصد للانتقام منذ وقع عليه الظلم فشكاه

وليس فى تاريخه مايدل على انه كان يتطوع للشكوى بغير سبب ملجىء اليها ، فلما حدثت اول مظاهرة للضباط حول وزارة المالية فى وزارة نوبار باشا اقحم خصومه اسمه فى الحركه ولم تكن له يد فيها ، لانه كان فى دمياط وعاد منها ليلة وقوع

المظاهرة ، وقضى يومهـــا وهو مشغول بتسليم عهدته فى مخازن الوزارة

ولما اعتقل هو وزميلاه عبـد العال حلمى وعـلى فهمى (اول فبراير سنة ١٨٨١) لم تكــن فرقته من الفرق التى هجمت على معسكر قصر النيل لانقاذهم من الموت المحقق ، ولكنه اشترك مع الفرق التى توجهت بعد الافراج عنهم الى قصر عابدين لرفع خبر المكيدة المدبرة لهم الى مقام الامير

وقد صدر الامر باقصائه عن القطر زمنا ، وهو يعلم ان النتيجة المحققة لاخلاء مكانه هى التنكيل بكل من شاركه فى طلب الانصاف ، وتشتيت شـــمل المتظلمين والمتطلعين الى الاصلاح ، فبقى فى مكانه ليصيبه مايصيب زملاؤه ومرءوسيه ، او تكتب لهـم السلامة اجمعين

ولو انحصرت شـــكايته فى مظالم الرتب والوظائف لكــان حكم التاريخ عليه وعلى اصحابه انهم اناس لايعنيهم من صلاح الحكم الا زيادة المرتبات والارزاق ولكنهم طلبوا اصلاحا لم يكــن فى مصر كلها من لايطلبه ولم يحل بينهم وبين تحقيقه الا هوان شأن المصريين على الاجانب المسلطين عليهم ، واولهم اصحاب الديون

ففى الوقت الذى رصد فيـه الحاسبون والخبراء كل مورد فى مصر لسداد كل مليم من الديون الاجنبية ، عمدوا بجرة قلم واحدة الى الغاء دين المقابلة وقيمته سبعة عشر مليون جنيه ، لانه دين وطنى يستحقه المصريون ولم يساهم فيه الاوربيون ، والغوا كذلك اسهم المصريين فى الــدين الــوطنى وقيمتها خمسة ملايين

وخلاصة دين المقابلة هـذا ان الحكومة المصرية اعلنت فى عهد الخديو اسماعيل انها تعفى من نصف الضريبة كل من يسدد الضرائب دفعة واحدة عن ست سنوات ، فلما اشرف الاجانب على الميزانية وحسبوا حسبتهم لتوفير اقساط الديون الاوربية ، اسقطوا هذا الدين كله وقرروا تحصيل الضرائب كاملة على جميع اصحاب

الاطيان ، فوجب على نحو مليون مصرى ان ينهضوا بخسارة اثنين وعشرين مليونا بغير عوض وان يغرموا ضرائبهم فى كل سنة بالعصا والكرباج ، وهناك احدى النكبات المتراكمة التى جمعت كلمة الامة بأسرها على ضرورة الاشراف على ميزانية الدولة صونا لاقوات المصريين فى زمن عزت فيه الاقوات وكسدت فيه الاسواق واحاطت فيه الآفات بمحصولات الزراعة ، فلم يكن هذا الاجماع بدعا فى رأى احد لم يسقط المصريين عنده من كل حساب

بدأت الحركة التى سميت بعد ذلك « بالعرابية » منذ رفع الضباط المصريون عريضتهم يلتمسون العدول عن أوامر وزير « الجهادية » التى قضت بمنع الترقية من تحت السلاح وتفريق الضباط الذين حصلت ترقيتهم قبل ذلك فى جهات الاقاليم ، وقد طلبوا فيها عزل وزير الجهادية وتقرير مبدأ الترقية بالامتحان والاختبار ، فعولت الوزارة على محاكمتهم وفوضت الى وزير الجهادية « المطلوب عزله » ان يتولى عقابهم بنفسه ، فدعا الضباط الثلاثة الذين وقعوا العريضة ـ وهم احمد عرابى وعلى فهمى وعبدالعال حلمى ـ الى ثكنات قصر النيل كأنهم يدعون الى كمين وقيل لهم انهم مدعوون للاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو ، فلما ذهبوا الى الثكنات احاط بهم الضباط الشراكسة الذين اجتمعوا هناك من رتبة الملازم الى رتبة الفريق ، وجردوهم من سيوفهم وساقوهم الى حجرات الاعتقال ريثما ينعقد المجلس العسكرى للمحاكمة ، ولكنهم كانوا قد اوجسوا خيفة مما وراء هذه الدعوة واتفقوا مع زملائهم على المبادرة الى انقاذهم ان احسوا الخطر على حياتهم ، فأسرعت فرقتان من رجال الحرس الخديو الى الثكنات وكادت تكون مذبحة لولا أن « عرابيا » وقف بين الجند والضباط الشراكسة ونهاهم ان يمسوهم بسوء ، وانضمت فرق اخرى الى الفرقتين وتوجهوا جميعا الى

قصر عابدين حيث عرضـــوامطالبهم من جديد ، فصدر الامر بعزل وزير « الجهادية » وتعيين محمود سامى البارودى لهـــذه الوزارة ، وتاليف لجنة للنظرفىاحوال الضباط والجنـود وكان مرتب الجندى لا يزيد فى الشهرالواحد على ريال

ثم عزل محمود سامى باشـاولما يمض على تعيينه ستة شهور وعين داود يكن باشا فى مكانهوظل كل فريق يتربص بالفريق الآخر ويرتاب فى مقاصـــدهواعماله ،واتسعت الهاوية بينهما حتى فوجيء غلام شركسى يدس السم فى طعام عبدالعال حلمى وقد كان وصيا عليه لانه ابن زوج حـــرمه المتـــوفى ، وانكشفت مؤامرات شتى للايقاع بالضباط المصريين ، واحيطت منـــازلهم بالحراس والجواسيس ، وصدرالامر من وزير الجهادية الجـديد بمنع التزاور فى البيوت ومعاقبة كل ضابطين يسيران معـــا فى الطريق ، وتتابعت المواعيـــدبتنفيذ قوانين الاصلاح واجـراء الانتخاب لمجلس النواب وشاع ان مندوب انجلترا مستر ماليت يتردد على الديوان العالى وعلى الـــوزارة لارجاء الانتخـــاب والاعتراض عـــلى انشاء مجلس النواب

وكانت الحركة فى هذه الاثناء قد شملت المدنيين والعسكريين، فابلغ كبـــار الضباط الديوان العالى انهم حاضرون مع فرقهـم فى اليوم التاسع من سبتمبرسنة ١٨٨١) للشكوى من تاخير تنفيذ القوانين واعلان الدستور،فاشار مستر كوكسن قنصـــل انجلترا فى الاسكندرية على الخديو بالخروج لمقابلتهم واستدعاء عرابى الى مقربة منه ثم اطـلاق النار عليه ، ولكن الخـــديو تردد فى العمل بمشورته ، ولم يصغ اليه حين استعجله وهـــو واقف الى جانبه فى ميـــدان القصر ، واكتفى بان أمر عرابيا بالترجل ثم سأله : لماذا حضرت الى هنا ؟ فاعادعرابى بيان المطالب وهى اقامة وزارة دســـتوريهوافتتــــاح مجلس نواب وابلاغ الجيش الى العدد المنصوص عليهفى الفرمانات ، وجاءت كلمـــة

العبيد على لسان الخديو فقال عرابى : « لقد خلقنا الله احرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا »

عهد الخديو الى محمد شريف باشا بتأليف الوزارة والاستعداد للانتخاب ، ونمى الخبر الى الاستانة فتخوف السلطان من سريان العدوى الى بلاده وقيام الامة هناك بحركة كهذه الحركة للمطالبة بالحكومة الدستورية ، فقدمت الى مصر بعثة على نظامى باشا واتفق الرأى على اقصاء عرابى عن القاهرة ، ولكنه ارجأ سفره الى ان يصدر الاعلان عن موعد الانتخاب ، ولم يلبث أن اعيد الى القاهرة لان الاقاليم التى مر بها جميعا اسرعت الى موكبه تهتف له وتنادى بحياته وهرع اليه طائفة من الاعيان والشبان يتبعونه حيثما سار

وغضبت انجلترا وفرنسا لاستجابة الخديو الى مطالب الامة ، واصر النواب على مراجعة الميزانية ، واراد شريف باشا ان يتوسط فى الامر بعرض جزء منها على المجلس وابقاء جزء منها فى رقابة المندوبين الاوربيين ، فاستقالت الوزارة حين تعذر التوفيق بين موقفها وموقف النواب والامة ، وقامت وزارة غيرها برئاسة محمود سامى باشا اذ اشترك فيها عرابى وزيرا للجهادية (فبراير ١٨٨٢) فأرسلت الدولتان « لائحة » او مذكرة تطلبان فيها اقصاء عرابى من القطر واقالة الوزارة (٢٥ مايو ١٨٨٢) وعلم رئيس الوزارة ان الخديو قبل المذكرة فاستقال محتجا على تعرض الدول لشئون الحكومة الداخلية ، وجاء الاسطولان الانجليزى والفرنسى يعززان هذا التصرف بالانذار والتهديد

حدث هذا فى السادس والعشرين من شهر مايو ، ولم ينقض اسبوعان حتى وقعت مذبحة الاسكندرية فى الحادى عشر من شهر يونيه ، وكانت منتظرة ـ أو كأنها منتظرة ـ لانها تمام التدبير الذى بدأ بذلك النذير

كان فى الاسكندريه يومئـــذ محافظ يسمى « عمر لطفى باشا » لم يحرك ساكنا لاتقاء هـــذه المذبحة أو وقفها قبل تفاقمهـــا واستشرائها ، وسئل فى ذلك فقال انه تلقى أمرا من عـــرابى بالكف عن كل عمل فى ذلك اليوم .. ولكن كذب الرجل ينجلى من أمرين لايقبلان اللبس والمكابرة: احدهما انه دخل الوزارة على أثر ذلك توا وزيرا للجهادية، والآخران احمد عرابى لم تكن له مصلحة فى الفتنة بل كانت الفتنة حربا عليه وحجة لمن ارادوا ان يسجلوا عليه القصور فى حماية الارواح والاموال وحفظ الامن والنظام

وغنى عن القول ان الاسطول الانجليزى لم يأت الى الاسكندرية ليرجع ادراجه كما اتى ، فقـــد طلب قائد الاسطـــول الانجليزى وقف الترميم والتسليح فى قلاع الميناء ، ثم طلب تسليم تلك القلاع ليحول بين الحامية المصرية ومعاودة الترميم بعد وقفه، وزعم انه يدفع الخطر عليه من تلك القلاع وهو الخطر الذى لم يشعر به الاسطول الفـــرنسى الواقف الى جانبه ،فانقسم الساسة وذوو الرأى الى فريقـــين : فريق يرى التسليم وفريق يعـــارضه ومنه درويش باشا مندوب الباب العالى الـــذى حضر من الآستانة فى تلك الايام وحجته ان تسليم الحصـــون المصرية أمر لايملكه الخـــديو بموجب الفرمانات ، وكان عرابى من المعارضين لان نية الافتيـــات ظاهرة من الطلب المعتسف فـــلا فائدة تجنيها البلاد مـــن اجابة القائد اليه

ولا ريب ان مجال القيـــل والقال هنا متسع لاصحاب الحكمة الخالدة : حكمة ماذا يجرى لو كان؟ وماذا يجرى لو لم يكن ؟ وماذا تصنع حين ينتهى كل صنيع ؟

فقد قيل يومئذ ، ولا يزال يقال الى اليوم ، ان معارضة عرابى فى تسليم القلاع هى التى جرت الى الاحتلال ، مع ان تسليم القلاع هو الاحتلال بعينه مقبولا برضى الجميع من غـــير مقـــاومة ولا اعتراض .

وقد استمر عرابى يقاوم بماعنده من وسائل المقاومة الى مابعد ضرب الاسكندرية فى الحادى عشر من شهر يوليه ، ولم يكن نجاحه فى صد الجيش الانجليزى ميئوسا منه بل كان على نقيض ذلك أملا راجحا لولا الاوامر التى صدرت بمساعدة الجيش الانجليزى ولولا خيانة المأجورين على هداية ذلك الجيش فى دروب الصحراء ، ولولا اعلان السلطان عصيان عرابى بالحاح من الانجليز

فمن شاء ان يلوم الرجل فليلمه لانه طلب الاصلاح وتعرض للانتقام ، او فليلمه لانه رفض الدسائس والذرائع المختلفة من الدول الاجنبية ، وليقم الدليل القاطع على ان الخير كل الخير فى اجتناب ذلك الملام

انما يلام عرابى فى اعتقادنا لانه ضعف فى منفاه واستسلم لاغراء المحتلين الذين اطمعوه فى العفو ثم ارسلوا اليه من يسأله عن الغاء السخرة وتنظيم الادارة واصلاح الارض فحمد الله لانه أراد شيئا حققه الزمن ، ولكن الرجل الذى افضى بذلك الحديث كان شيخا فانيا خابت آماله فى أبناء قومه فلم يكفهم ما اصابه من اجلهم حتى جبهوه بوصمة الخيانة وهو براء منها ، ولم يكن سعى الانجليز فى العفو عنه الا لانهم يستندون الى فساد الحكم للبقاء فى البلاد ، فليس فى وسعهم امام العالم المتمدن ان يقضوا بالاعدام على رجل ضاق ذرعا بالفساد وتمرد عليه ، ولئن حق عليه اللوم بعد هذا لأحق منه باللوم من فتحوا الصدور للاحتلال وتقبلوه بالترحيب



الخديو توفيق

استهل الخديو توفيق ولايته بعهد كتبه الى رئيس مجلس الوزراء شريف باشا قال فيه : « .. انى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الامة التى اظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزما اكيدا على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس احسن الوسائل لازالة هذا الاختلاف المفسد لكثير من المصالح .. »

وقال فى الامر آخر : « ان الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شورية ونظارها مسئولين ، فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا اتحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين .. »

صدر هذا الامر فى الثالث من شهر يولية سنة ١٨٧٩ ، وفى الخامس منه - اى بعد يومين - فض مجلس شورى النواب ، واستقالت وزارة شريف باشا فألف الخديو الوزارة برئاسته واشير عليه باستدعاء رياض باشا من انجلترا فاستدعاه ، ووكل اليه تأليف الوزارة فألفها ولم يذكر فيها شيئا عن المجلس والنظم النيابية ، وبقيت الحياة النيابية معطلة الى اوائل سنة ١٨٨١ ، ولم يعمل احد على التمهيد لاعادتها الا بعد ان اذاع عرابى منشوره الذى قال فيه : « اعلموا يا معاشر الوطنيين ان اولادكم المنتظمين فى سلك الجهادية قد اتكلوا على البارى سبحانه وتعالى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم ، وذلك لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المبتغاة »

وعلى اثر ذلك ذهب وفد من الوجهاء الى شريف باشا وعلى راسهم سلطان باشا وسليمان اباظة باشا والشريعى باشا .



الخديو توفيق

ومعهم عريضة وقعها نحو الف وستمائة وجيه وعالم وكبير ، يطلبون استئناف الحياة النيابية ولم تكن هذه العريضة وليدة المنشور الذى اذاعه احمدعرابى على الامة ، لانها كتبت فى اليوم التالى لمظاهرة عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) ووضح من ذلك ان العسكريين والمدنيين كانوا صوتا واحدا فى طلب الحياة النيابية.

اما سياسة الخديو توفيق فى هذه الحركة فقد كانت سياسة تردد وتسويف ، وحينا يشجع العرابيين لاحراج الوزارة الرياضية ، وحينا يشجع الوزارة الرياضية لكبح العرابيين وفى كل حال من هذه الاحوال يدارى الدول الاجنبية ولاسيما انجلترا فلا يرفض لها طلبا تصر عليه ..

وكان على اتصال دائم بقناصل الانجليز يطلعهم على المطالب العرابية والازمات الوزارية . ويأذن لهم بمصاحبته وهو يستقبل الرؤساء والوزراء ، وقد علمته التجارب دروسا كثيرة ولكنه لم ينس قط أن انجلترا وفرنسا سعتا فى خلع ابيه واستخلاص الفرمان الذى يحفظ له اهم الحقوق الخديوية . . فحاذر جهده ان يشتبك مع الدولتين فى خلاف حاسم ، ولا سيما الدولة الانجليزية ..

ومن كلام اخصائه الانجليز - ومنهم الفريد بلر المؤرخ المشهور يبدو انه كان يحتفل بمجاملتهم بين كبار موظفيه ، فيقضى الساعات يتكلم معهم باللغة الانجليزية التى لا يعرفها اولئك الموظفون ، ويذكر الاسماء بالحروف الهجائية فى سياق احاديثه ليخفى موضوع الكلام عن سامعيه الذين يعرفون أصحاب تلك الاسماء ، ويفضى فى هذه الاحاديث بأخبار من المعلومات الخاصة والاوراق المحفوظة تتعلق بالاسرة وعظماء البلاد ..

وليس بالمعقول ان يقال عن امير انه يرتضى باختياره تسليم سلطانه للاجانب وتحكيم اولئك الاجانب فى بلاده ، ولكن الخطأ

فى سياسة الخديو توفيق انه اعتقد ان التدخل الاجنبى موقوت وان المعاهدات الدولية والمنافسات بين الدول تمنع ضم مصر الى دولة منها ، فلم يحذر الاحتلال البريطانى ووجه الحذر كله الى مقاومة العرابيين

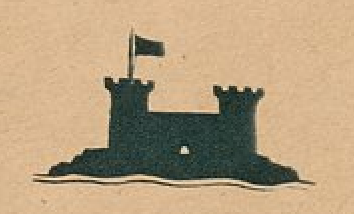
لهذا اصدر امره فى الرابع عشر من شهر اغسطس - بعد ضرب الاسكندرية فى الحادى عشر من شهر يوليو - منذرا من يقاوم الجيش الانجليزى بشديد العقاب ، وجاء فى ذلك الامر ما يلى :

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس ان اميرال الاسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما اتيا الى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الامكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، ومن يخالف امرنا هذا ينزل به اشد العقاب » .

وعلى حين فجأة ينكشف الستار وتنجلى الغشاوة ويبدا المحتلون حكمهم فى القاهرة بتهديد مسند الخديوية الذى زعموا انهم جاءوا لتأييده وتمكينه فما هو الا ان اختلف الخديو وقادة الانجليز على طريقة محاكمة العرابيين حتى ابرق اليه اللورد جرانفل مهددا متوعدا فى اسلوب خشن ولفظ قارص وابلغ الحكومة المصرية بصريح العبارة : « انه ليس هذا اوان ظهور الحكومة المصرية بمظهر المعارضة والممانعة ، وان استمرارها على الاباء يعرضها للفشل والخطر ، ولا تكون هذه النتيجة مقتصرة على الوزارة وحدها بل تتناول مركز الخديو نفسه ، واذا لم تقبل الحكومة المصرية طلب الحكومة الانجليزية فلا يسعها ان تتحمل تبعة ما يترتب على رفضها من النتائج السيئة بعد

انقضاء ثمانية ايام على تبليغ هذا الانذار .. »

تلقى الخديو هذا الانذار من الوزارة البريطانية قبل ان ينقضى على جيش الاحتلال شهر واحد فى القاهرة ، ولو تسنى له ان يتراجع فى سياسته لتراجع وامعن فى التراجع ، ولكن سبق السيف العذل وبلغ الكتاب اجله وانتهت الحيل بترك الحيلة مع اقطاب الاحتيال والاغتيال ..





جمال الدين الافغانى

من حملة إلى حملة

١٧٨٠ – ١٨٨٠

قبيل الحملة الفرنسية كانت مصر مستقلة وظلت على استقلالها عن الدولة العثمانية بضع سنوات. نادى باستقلالها عن الدولة على بك بلاط ، الذى اشتهر باسم على بك الكبير . ولكنه اخفق فى محاولته لان أعوانه وغير اعوانه اعتبروا هذا الاستقلال مطمعا شخصيا ليس له سند مشروع باسم الخلافة او باسم الشعب المحكوم ، وكان معظم اهل الصعيد منكرين لولايته ، وتنكر له كثيرون من اتباعه بعد استعانته بالاسطول الروسى على حرب الدولة العثمانية ، فلم يدم استقلاله اكثر من ثلاث سنوات (من سنة ١٧٦٩ الى سنة ١٧٧٢)

وقدم نابليون الى مصر معتبرا بهذا الدرس من ناحيتيه .. فأرسل سفيرا له الى الآستانة يسترضى السلطان عن حملته ، ثم جمع العلماء والاعيان فى مصر وعول على تأييدهم فى غارته على المماليك المفسدين فى الارض ، المارقين من طاعة السلطان ، معلنا فى منشوره الاول : « من الآن فصاعدا لا ييأس احد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الامور وبذلك يصلح حال الامة كلها »

ولكن اهل القاهرة ثاروا عليه قبل انقضاء شهرين على احتلاله وليس بصحيح أن هزيمة الاسطول الفرنسى فى معركة ابى قير التى دارت بينه وبين اسطول نلسون هى التى دفعت الشعب المصرى الى الثورة ، فان جيش نابليون بقى على قوته فى مصر بعد الهزيمة ، ولم يحدث من اثر الهزيمة البحرية ما يضعفه فى نظر المصريين ، وانما ثار الشعب لانه كان يتحفز للثورة بعد تسليم المماليك ، وبعد ان أخلف نابليون وعوده فى ذلك المنشور ..

على ان نابليون فهم بعد الثورة على الخصوص ان القوة العسكرية وحدها لا تغنيه فى سياسة الامة المصرية ، فانشأ

فى مصر مجلسا شوريا يسمى بالديوان الوطنى قوامه تسعة من العلماء والوجهاء ..

وصلت الحملة الفرنسيه الى مصر فى (٢١ يونية سنة ١٧٩٨) وخرجت منها فى (١٨ سبتمبر سنة ١٨٠١) ومن آثار هذه الحملة فى السياسه المصريه المقبلة أن خروجها كان على يد قوة تركية وقوة انجليزيه وان القوة الانجليزية فارقت مصر بعد جلاء الجيش الفرنسى ، فاعتقد بعض الساسه المصريين ان دخول الجيش الانجليزى الى مصر مأمون العاقبة فى أمثال هذه الظروف ، لانه يدخل اليها وهو على نية الخروج !

وأهم الحوادث التى ارتبطت بمركز مصر السياسى بعد الحملة الفرنسية ولاية محمد على الكبير على مصر باختيار الامة المصرية وبناء على مشورة علمائها ووجهائها ، وكانت عبرة على بك بلاط أو على بك الكبير ماثلة فى الاذهان ، فاجتنب محمد على الكبير غلطاته ولم يقبل الحكم الا بعد الاطمئنان الى الشعب والزعماء فى مصر السفلى ومصر العليا ، وحاذر جهده أن يعتمد على معونة علنية من دولة أجنبية ، ولما كتبت الدولة العثمانيه الى واليها خورشيد باشا تأمره أن يعيد محمد على وجنوده الى بلاده أظهر محمد على الطاعة واستعد للرحيل ولم يعدل عن السفر الا برجاء من طائفة من كبار العلماء والرؤساء احلوه من هذه المخالفة فى انتظار الموافقة من السلطان

وقد جاءت الموافقة السلطانية الى مصر (فى شهر يولية سنة ١٨٠٥) ولمس محمد على أثر المعونة الشعبية فى مقاومة الحملة التى انفذتها الحكومة الانجليزية الى مصر بعد توليته عليها بأقل من سنتين ، فان مزاحمه الالفى بك لم يتعلم ما تعلمه محمد على من درس على بك الكبير ، فأرسل الى انجلترا يستنجدها على الدولة العثمانيه وعلى المماليك ، فجاءت حملتها بعد وفاته ، وكان وصولها الى رشيد ومحمد على مشغول بقتال المماليك فى أسيوط

تتصدى لها الفلاحون والعـــرب وحامية المدينة الصغيرة وأبادوها على آخرها وأمر شـــيخ الازهر طلابه بترك الدروس والانتظـام فى الجيش ، وجمع السيد عمر مكرم أكثر من الف كيس لنفقات الدفاع ، وقد تخوف محمد على من العاقبة فأعد العدة للمقاومة وللمفاوضـــه ، وســاعده الجد الناهض فانهـــزمت النجـدة الانجليزيه بعد مناوشه يسيرة ، وقفلت الى بلادها وكل ما ألحقته بالاســـكندرية وضواحيها من الضرر انها أعادت اطلاق المـاء الملح عـــلى بحيرة مريوط ، ولو وجدت فى مصر عونا من المماليك او من الشـعب لمـا ارتدت بهذه الســـهولة بعد طول التربص والانتظار فى الاسكندرية

ومن الراجح جدا ان انجلترا كانت تعاود الكرة لو حلت بهـا عزيمه كتلك الهزيمة فى ظروف غير ظروفها الداخلية والخارجية فى تلك الآونة ، ولكنها كانت مشغولة يومئذ بما هو أهم لديها واخطر عليها من المسألة المصرية: كانت مشـــغولة بتأليب الدول الاوربية عـــلى نابليون ، وكانت سياسة « التأليب » تضطرها الى مصانعة روســـيا وتأجيل كل عمل من شـــأنه أن يفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه ، وعرضت لها فى الوقت نفســه مشكلة المستعمرات الاسبانيه فى أمريكا الجنوبية ، ووافق الزمن ثورة الصناعة الـكبرى وتنبـه الافكار الى اصلاح الحياة النيابية وتوسيع حقوق الانتخاب للطبقة العاملة ، وقد مضـــت المدة بين سنة ١٨٠٧ وســـنة ١٨٣٢ فى شـــواغل كبرى تملأ فـــراغ السياسة البريطانية : منها أزمة الحصار البحرى التى اشتركت فيهـــا الولايات المتحدة بأمر « حظر التصـــدير » الى كل من بريطانيا وفرنسا (سنة ١٨٠٧) وحروب نابليون التى انتهت فى ســـنة ١٨١٥ ، ومذهب منرو الذى أعلن فى ســـنة ١٨٢٢ ، وتعديل نظام الانتخـــاب الذى تقرر فى سنة ١٨٣٢ ، فانقضت هذه الفترة ــ وهى ربع قرن ــ وانجلترا عاجزة كل العجـز عن

الاستقلال بعمل قوى فى المسألة المصرية ، وقصرت سياستها فى هذه المسألة على اغتنام الفرصة الدولية كلما جرت فى مجراها وطابقت أغراضها ، وفى هذه الفترة نشبت الثورة اليونانية واستعانت الدولة العثمانية بجيش مصر واسطولها لقمعها فى مقرها ، وسنحت للسياسة البريطانية فرصتها الاولى فدعت الدول الى عقد مؤتمر لندن (١٨٢٧) الذى اتفقت فيه انجلترا وفرنسا وروسيا على فصل اليونان من تركيا مع بقاء السيادة التركية ، وكانت هذه المعاهدة حجة صالحة لتحطيم الاسطول المصرى فى ميناء نوارين والتخلص من هذه القوة البحرية الجديدة فى البحر الابيض المتوسط ،وزادت فرنسا فأرسلت جيشها الى بلاد المورة لاكراه الجيوش المصرية على اخلائها

اذا صح ان المصادفة لها « دور مهم » فى التاريخ فهذه الفترة من الفترات التى أطلت فيها طوالع المصادفة كلها على المسألة المصرية ،فلو تم استعداد محمد على فى مصر أيام حروب نابليون لما وجدت دول أوربة فراغا من الوقت للتألب عليه فى حربه مع الدولة العثمانية ،ولكنه أقدم على هذه الحرب فى أوائل سنة ١٨٣٢ ــ بعد أن كانت الدول قد فرغت أو كادت من مشكلات نابليون وعقابيلها المتشعبة ــ فأسرعت روسيا الى عرض مساعدتها على السلطان محمود وخافت انجلترا وفرنسا من عواقب هذه المساعدة وحيل بين ابراهيم باشا وبين التقدم فقنع بما عرضه عليه السلطان من ولاية سورية وضم اليه بموافقة الدول أقليم اطنة فى آسيا الصغرى

وكان هذا النذير كافيا لوقف الحروب مع تركيا ، ولكن فرنسا وعدت محمد على بعد الحرب الاولى بالمساعدة ،وعززت وعدها برفض الاشتراك مع انجلترا لانتزاع الاسطول التركى الذى أوى باختياره الى الموانىء المصرية ،ونشبت الحرب الثانية

ومحمد على يرجو خيرا من التفرقة بين السياستين الفرنسية والانجليزية فى المسألة الشرقية، ولكن فرنسا لم تصنع شيئا وانجلترا لم تيأس من مساعيها عند الدول الاخرى ، فجددت الدعوة الى مؤتمر آخر فى عاصمتها ، وأسفر المؤتمر - باتفاق انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا - عن المعاهدة التى عرفت باسم (معاهدة لندن سنة ١٨٤٠) وتقرر فيها حرمان محمد على من ثمرات انتصاره واعطاؤه جزءا من سورية الجنوبية على شريطة الموافقة من جانبه على هذا الصلح فى خلال عشرة أيام

وقد اعتقد محمد على ان انفصال فرنسا عن الدول - وهى دولة البحر الابيض المتوسط - يمكنه من رفض معاهدة لندن لصعوبة الاتفاق بين الدول « القارية » على تسيير الجيوش الى ميدان القتال فى سورية وآسيا الصغرى ، ولكن انجلترا وتركيا والنمسا اتفقت على تلفيق حملة بحرية برية لاقتحام سورية ، وساعدها على النجاح فى هذه الحملة ثورة السوريين وسوء الاحوال فى داخل البلاد المصرية ، فأسفرت هذه الحروب والمناورات جميعا عن حرمان محمد على ما استولى عليه خارج البلاد الافريقية ، وصدرت فرمانات سنة ١٨٤١ باقرار محمد على فى ولاية مصر وجعلها وراثية للاكبر فالاكبر من أمراء الاسرة العلويه والزامه بخراج سنوى للدولة اربعمائة ألف جنيه ، وتخويله منح الرتب العسكرية الى رتبة أميرالاى ، وضرب العملة الذهبية والفضية والنحاسية باسم السلطان ، والا يزيد عدد الجيش على ثمانية عشر ألفا فى أيام السلم، يرسل من مقترعيهم كل سنة اربعمائة الى دار الخلافة وأن تشتمل حدود المملكة المصرية على مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وملحقاتها

كذلك كان مركز مصر السياسى فى أيام محمد على الاخيرة ، ومن مزاياه انه مضمون بموافقة الدول ، ومن عيوبه ان هذا

الضمان قد فتح الباب للتدخل فى المسألة المصرية بحجة المحافظة على «المركز المضمون»

اما نظام الحكم الداخلى على عهد محمد على فقد كان وسطا بين الحكومة المطلقة والحكومة الدستورية ، فكان للوالى مجلسان أحدهما يشبه مجلس الوزراء ويسمى المجلس المخصوص والآخر يشبه الجمعية التشريعية ويسمى مجلس المشاورة ، ويختار الوالى أعضاءه من وجوه الاقاليم وكبار الموظفين

وقد اعتزل محمد على الحكم قبل وفاته ، ولم يطرأ على مركز مصر ولا على نظام حكومتها تغيير يذكر فى عهد خلفه ابراهيم ، وتولى عباس الاول بعد ابراهيم فنقض كثيرا مما بناه جده الكبير ، وتم فى عهده مد السكة الحديدية من الاسكندرية الى القاهرة ، وأريد بمدها قطع السبيل على « مشروع قناة السويس » الذى توجس منه محمد على الكبير كما تقدم

وقتل عباس فخلفه محمد سعيد ، وأهم المحدثات التى طرأت فى عهده اصدار قانون الاراضى الذى نقل الارض الزراعية من حكر الحكومة الى أيدى الفلاحين ، وعقد أول قرض أجنبى والترخيص فى فتح قناة السويس ، وكان يطمح الى الاستقلال فاعتقد ان فتح هذا المجاز العالمى فى مصر يضمن لها مدافعة الدول عن حوزتها ، واتخذ له سياسة وطنية تتجه دائما الى تقريب المصريين وترقيتهم الى المناصب الكبيرة ، وسك على سبيل التجربة نقودا من العملة الصغيرة باسمه ، ثم أخفاها حذرا من غضب الدولة العثمانية وقد كان يتطلع الى موافقتها على مشروع القناة

أما الغير الكبرى كلها فقد تمت فى عهد اسماعيل خلف سعيد ، ففى عهده امتازت مصر بمركز خاص بين الولايات العثمانية وأطلق لقب الخديو على واليها ، وانتقلت الوراثة من الاكبر فى الاسرة الى الاكبر فى الابناء ، واتسعت الدولة المصرية فى اعالى

النيل وأوشكت أن تشمل بلاد الحبشة لولا خيانة القادة من الاجانب على الخصوص، وأنشئت المحاكم المختلطة التى وحدت فروع القضاء الاجنبى وجمعته فى نظام واحد ، وساهمت مصر فى تحريم تجارة الرقيق وتضييق المسالك على النخاسين، وتضاعفت الديون الاجنبية على عجل وفرغ العمل فى قناة السويس فبيعت حصة مصر فيها سدادا لبعض الديون ، وكان لهذه الديون مع فتح القناة فى ابان اقتراضها وسداد اقساطها شأن كبير فى توجيه مركز مصر السياسى وجهته التى سلكها من منتصف القرن التاسع عشر الى هذه الايام فى منتصف القرن العشرين

أصبح من « الاسرار » الشائعة فى دوائر الدول العليا ان بريطانيا العظمى تريد أن تتسلل الى القطر المصرى منذ أيام محمد على الكبير

وقد قال القيصر نقولا الاول (فى فبراير سنة ١٨٣٩) لمسيو بارانت Barante سفير فرنسا عنده : « ان الانجليز يضعون أعينهم على مصر . ان تلك البلاد ضرورية لهم من أجل مواصلاتهم التى يريدون تعبيدها بينهم وبين الهند . وقد وطدوا أقدامهم فى البحر الاحمر والخليج الفارسى . وسوف تتعرضون للمتاعب معهم فى تلك البلاد »

واستراب محمد سعيد باشا - على قلة احتياطه - فى نيات « السائحين » الانجليز الذين يلتمسون الاذن بزيارة القلاع على الشواطىء ، فزجر المشرفين على تلك القلاع لانهم يرجعون اليه قبل رفض التماسهم ، وأمرهم بأن يجعلوا هذا الرفض قاطعا غير قابل للمراجعة والاستثناء

ولما اقترضت الحكومة المصرية من البيوت الانجليزية انفردت هذه البيوت بطلب الضمان لقروضها من موارد الضرائب والرسوم فى الجمارك والسكك الحديدية وضرائب الاقاليم الغنية

وليس لذلك الا غرض واحد وهو تسويغ السيطرة على دواوين الحكومة فى يوم من الايام

وقد شغلتهم الخطوب الدولية من عهد محمد على الى عهد سعيد عن اختلاق أسباب « التسلل » المترقب منذ زمن بعيد ، ولكنهم « أفاقوا » لاختلاقها بعد تراكم الديون على مصر وعجز الحكومة المصرية عن سدادها

ففى سنة ١٨٧٦ قدمت الى مصر بعثة كيف Cave الانجليزية ومهدت صحيفة التيمس لها قائلة : « ان الخديو سيذعن صاغرا للسيطرة البريطانية على الادارة الحالية »

وفى السنة نفسها أنشىء صندوق الدين وأضيف الى «اختصاصه» الاشراف على أخصب المديريات وهى الغربية والمنوفية والبحيرة فى الوجه البحرى واسيوط فى الوجه القبلى مع الاشراف على منافذ القطر جميعا وهى جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وغير ذلك من المصالح ذات الايراد كالسكك الحديدية والقناطر واحتكار الملح والدخان ، وتضاف اليها موارد الدائرة السنية التى يملكها الخديو اسماعيل ، وقد نصت المادة الثامنة من الامر الصادر بانشاء « الصندوق » على ان الحكومة المصرية لا يحق لها تعديل الضرائب والرسوم بما ينقص ايراد الدولة

وفى سنة ١٨٧٨ تألفت لجنة التحقيق واشترك فيها السير ريفرز ويلسون وكيلا لها ومسيو دلسبس رئيسا والكابتن بارنج ــ اللورد كرومر ــ فيما بعد ــ عضوا ، ثم سافر دلسبس فجأة فحل محله فى الرئاسة المندوب الانجليزى ، وأصبحت اللجنة فى حقيقتها لجنة انجليزية بحتا فأشارت فى تقريرها بالحد من سلطة الخديو وتأليف مجلس وزراء مسئول يشتمل على وزيرين أحدهما انجليزى للمالية والآخر فرنسى للاشغال ، واقترحت عقد

قرض جديد (قدره ثمانية ملايين ونصف مليون) تضمنه أملاك الاسرة الخديوية وهى تزيد على أربعمائة ألف فدان

وفى هذه السنة حدثت مظاهرة الضباط حول وزارة المالية، وأسقط الخديو وزارة نوبار وأقام فى مكانها وزارة برئاسة الخديو توفيق

ومن حسنات نكبة الديون - أن كان للنكبات حسنات - انها وحدت كلمة الامة والامير فى طلب الحياة النيابية ، لان السلطة الاجنبية أبطلت حقوق الراعى والرعية على السواء

وقد كان فى مصر على أول عهد اسماعيل مجلس كالمجلس الذى كان معروفا باسم مجلس المشورة فى عهد جده الكبير · افتتح فى سنة ١٨٦٦ وسمى بمجلس شورى النواب وتقرر الا يزيد عدد أعضائه على خمسة وسبعين ، وقد استمر هذا المجلس ينعقد فترة فى كل سنة الى سنة ١٨٧٨ ثم استبدل به مجلس نيابى واسع الاختصاص بموافقة الخديو اسماعيل ·

ومن المخجل ان مدارس الحكومة المصرية ظلت تلقن أبناء المصريين فى عهد الاحتلال أنباء وأساطير تزرى بالحياة النيابية بين المصريين ، ومنها أسطورة رواها مسيو ماك كون فى كتابه « مصر كماهى » زعم فيها أن النواب جميعا هرعوا الى مقاعد اليمين حين طلب منهم شريف باشا أن يقسموا أنفسهم الى فريقين : فريق يناصر الحكومة ويجلس الى اليمين وفريق يعارضها ويجلس الى اليسار · وهى قصة لم تحدث قط بل حدث نقيضها من محاسبة الحكومة ودعوة وزرائها الى حضور جلساته ، وشهد المتتبعون لاعمال المجلس أن أعضاءه كانوا يدا واحدة فى رعاية المصالح القومية ، لانهم كانوا يفهمون من وظيفة النيابة انها أمانات وأعباء ، ومنهم من كان يساق اليها سوقا لانه فى غنى عن استغلال مركزه وكل مايتوقعه من النيابة أن تضطره الى الاصطدام بولاة الامور ، ولو كانوا يقصرون واجبهم على التسليم

لتهافتوا على النيابة تهافت« المنتفعين المستغلين »

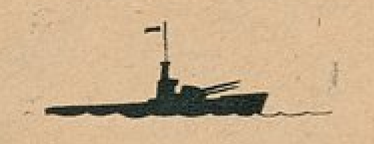
ثم انعقد مجلس شورى النواب فى الثانى من شهر يناير سنة ١٨٧٩ فبدأ جلساته باستدعاء الوزراء اليه ومنهم وزير المالية الانجليزى ، وقبل أن يذهب بعض النواب الى ديوان المالية للاجتماع بالوزير ، على ان يكون هذا الاجتماع مقدمة لحضور الوزير فى جلسة من الجلسات ، ولكن الوزارة أصرت على تجاهل المجلس وفضته فى شهر مارس ولما ينظر فى الميزانية ، فثار المجلس ثورته القوية وجبه رياض باشا وزير الداخلية بما لايرضاه وهو يتلو عليه الامر بفض الدورة ، وبقى الاعضاء فى اماكنهم معلنين انهم لاينفضون قبل أن يفرغوا من أعمالهم ، وتسامعت القاهرة ثم الاقاليم بأخبار تلك الجلسة التاريخية فاجتمع مئات من العلماء والرؤساء والاعيان والضباط فى منزل اسماعيل راغب باشا ورفعوا الى الخديو عريضة يحتجون فيها على الوزارة ويطلبون تمكين مجلس النواب من حقوقه الدستورية فى مراقبة المالية ،وهى العريضة التى اعتمد عليها الخديو فى اقالة الوزارة وتكليف شريف باشا بتاليف وزارة تخلف الوزارة الاوروبية التى « كانت سببا لتغيير قلوب الامة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور » . وقد شهدت التيمس يومئذ (١٦ ابريل سنة ١٨٧٩) أن مجلس النواب لم يكن عاملا فى هذا الموقف بايعاز الخديو فقالت: « مهما تكن طريقة الانتخاب للمجالس النيابية فهذه المجالس تشعر بشىء من الاستقلال لامحالة عند اجتماعها ، ولعل مجلس نواب مصر غير مستثنى من هذه القاعدة .. »

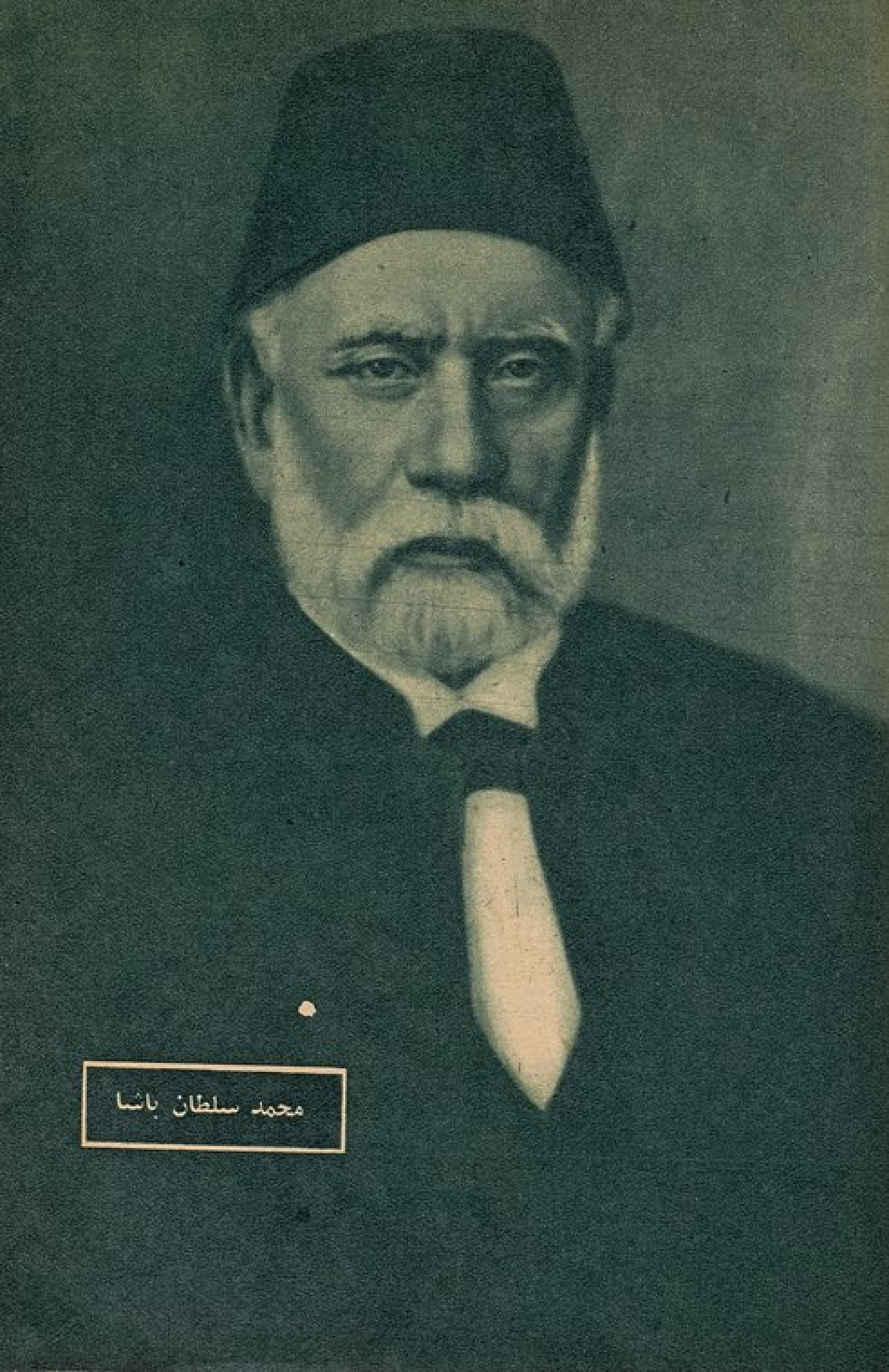
على أن التيمس وغيرها عادت بعد ذلك تذكر «تعنت المجلس» ولاتذكر غطرسة الوزير الانجليزى الذى لايجوز عندها أن ينزل الى حضور الجلسات ولو من قبيل المجاملة ومجرد الاطلاع !

فلما أقيلت الوزارة النوبارية وخلفتها وزارة شريف باشا قامت

قيامة الدائنين والحكومة الانجليزية على الخصوص ، ولم تنم لحظة من الشهرين اللذين انقضيا بعد تأليف الوزارة الجديدة عن السعى الحثيث لاحباط هذه الحركة المباركة ، ففى الاسبوع الاول من شهر ابريل تألفت الوزارة ، وفى أواخر يونيو صدر الفرمان بعزل الخديو اسماعيل وتولية ولى عهده محمد توفيق (٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩) وأبلغ مجلس النواب ان التطور الجديد سوف يشغل الحكومة عن تقديم أعمال اليه ، فانفض ولم يدع للاجتماع فى خلال تلك السنة ولا فى خلال السنة التالية

ولكن الامر كان قد خرج من قبضة الحكومة والمجلس وصار الى أيدى الامة كلها ممثلة فى الحزب الوطنى الذى جعل شعاره «مصر للمصريين» وجاهر بالانتماء اليه كل ذى خطر فى البلاد





محمد سلطان باشا

أمـــا بعـــد ..

نقترب الآن من اليوم الحادى عشر من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ نقترب من النهاية التى تلتقى فيها كل هذه المقدمات

فاذا كان اليوم الحادى عشر من شهر يوليه نقطة فى الغيب فهذه السوابق خطوط تنحدر اليهـا من محيط الزمن وتنحو نحوها من بعيد : تنحدر اليهـا من جهات شتى تتفرق فى مناشئها وتلتقى فى غايتها ، وتترك العلامة مرسومة بينها وبين تلك الغـاية تنتظر « التسويد » بمداد الايام

كانت النهضة الوطنية كلهـا فى ختام عهد اسماعيل صفـا واحدا فى المطالبة بحقوق الدستور أو حقوق الامة فى بلادها ،وابتدأ عهد توفيق والامل قوى فى ثبات هذه النهضة على وجهتها ، ولكن الخديو عرف موقف الدول مـن مجلس النـواب فأراد أن يغفله ويغفل معه مجلس الوزراء ، فلما اعتزل شريف باشا الوزارة لتأخير دعوة المجلس النيابى تولى الخديو رئاسة الوزارة بنفسه ، ثم تنحى عن رئاستها غـير مستريح فى الواقع الى هذا التنحى ،وأسندها الى مصطفى رياض باشا وهـو كذلك لايستريح اليه

وأعلنت اللجنة التى شكلت لتصفية الديون تقريرها فى مستهل عهد الخديو توفيق فاذا هو يلغى دين المقـابلة الوطنى ويعوض الدائنين عنه فى آجال بعيدة تمتد الى خمسين سنة

وبينما الدائنـون المصريون يألمون لهـذه الضربة اذا بضربة أخرى تلحقها على الاثر وتصيب الضباط المصريين دون غيرهم ، وخلاصتها الوجيزة جدا ـ مـع التجاوز عن المكائد والدسائس والمناورات ـ ان وزير الجهادية أحال على الاستيداع ألف ضابط ليس فيهم ضابط واحد من غير المصريين ، ولما اجتمع بعضهم فى أوائل الحركة عنـد ـ رئيس المترجمين بادارة الخزانة ـ محمد افندى فنى ـ صدر الامر باقتحام الدار والقبض عـلى من فيها ، وحوكم صاحب الدار بالسـجن سنتين ، وعلى زواره بالسـجن

شهورا أو بالاقصاء الى مساقط رؤسهم فى القرى والمدن الريفية

وتلا ذلك رفع الظلامة من كبار الضباط الى الحضرة الخديوية ، فقرر مجلس الوزراء أن يكل الامر الى وزير الجهادية لينكل بأولئك الضباط مع الاناة والحذر من العواقب ، فكان كل ما اهتدى اليه من الحيطة انه دعا الضباط ـ وهم احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ـ الى ثكنات قصر النيل « للتشاور فى ترتيب زفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة صاحب السمو الخديو » فلما لبوا الدعوة قبض عليهم وعقد مجلسه العسكرى وأمر بخلع سيوفهم واعتقالهم الى أن يفصل فى أمرهم وكان زملاؤهم أصدق فى حذرهم من وزير الجهادية فخفوا الى الثكنة بجنودهم وحملوهم على الاعناق وساروا فى موكب يحف به ألوف من السابلة الى قصر عابدين يطلبون عزل الوزير

وقد نمى الى الوزارة ان قنصل فرنسا ينافس قنصل انجلترا ويؤيد حركة الضباط ، فطلبت نقله من مصر ، واجتمع كبار الفرنسيين بفندق « ابات » فى الاسكندرية يؤيدونه ويحملون على الوزارة ويوقعون العرائض الى دولتهم بطلب استبقائه ، فجاء الردمن باريس باستدعاء القنصل الفرنسى فى الحال ، وكان ذلك ايذانا من الدولة الفرنسية بنفض يدها من السياسة المصرية واطلاق اليد للقنصل الانجليزى يفعل مايشاء غير معترض عليه من حكومة لندن أو حكومة القاهرة

وفى الوقت نفسه سمع مصطفى رياض باشا انه متهم بممالأة الضباط ليصعد على أكتافهم الى مسند الخديوية فنفى التهمة عنه بالتشدد فى معاقبتهم وخرج من سواء الرى الى اصطناع المداراة ودفع الشبهات ، فاخطأه التوفيق فيما رآه

ذاع بين الناس فى تلك الظروف انه لاوفاق بين الضباط والوزارة ولابين الوزارة والخديو ، وتحدث الناس بالشقاق بين

الضباط الشراكسة والضباط المصريين وان الحكومة ترى فى هذا الشقاق منفذا لحفظ سلطانها بين الفريقين

وجاء محمود سامي بعد عثمان رفقى المعزول من وزارة الجهادية، ثم جاء داود يكن بعد محمود سامى صديق العرابيين، فاستراب الضباط المصريون واشتدت ريبتهم حين أبلغ بعضهم أمر النقل من القاهرة الى الاقاليم ،فسارت الحوادث بعد ذلك على عجل وحدثت مظاهرة الجيش المشهورة أمام قصر عابدين ، ونفخ فيها المراقب الانجليزى (وكان قنصل فرنسا يومئذ فى طنطا) فراح يحرض الخديو على قتل عرابى ويستفز عرابيا الى المجازفة والاستيئاس فى المقاومة ، ثم فتقت الحيلة للمستر كوكسن قنصل انجلترا فى الاسكندرية أن يقنع عرابيا باحالة « الطلبات » القومية الى سدة الخلافة لينظر فيها « أمير المؤمنين » بما يستحسنه ، وهو — بطبيعة الحال — لم يكن يستحسن فى ذلك الحين انشاء مجلس نواب فى القاهرة يتبعه مجلس نواب فى الآستانة ، فاسرع عرابى الى الموافقة على احالة الامر الى سدة الخلافة ، ولكنه أصر على عزل الوزارة لانه شأن من الشئون المصرية ، ثم استجاب الخديو آخر الامر الى عريضة الضباط وعريضة الاعيان التى رفعت بعدها بيوم واحد ، فاستدعى محمد شريف باشا لتاليف وزارة دستورية ، فاعتذر كثيرا واشترط لقبول تاليفها اقصاء زعماء الضباط الى الاقاليم ولم ينزل عن هذا الشرط، فتوسط علية القوم بينه وبين الضباط ووعد عرابى وأصحابه بالسفر من القاهرة الى حيث تنقلهم الوزارة بعد اعلان الدعوة الى انتخاب مجلس النواب

***

فى العاشر من اكتوبر (١٨٨١) قدم الى مصر وفد من الباب العالى مؤلف من على نظامى باشا رئيسا وعلى فؤاد بك وكيلا واثنين من رجال التشريفات فى المابين الهمايونى ، مهمته التحقيق فى المذكرات التى وصلت الى السلطان من جانب الخديو وجانب العرابيين،



محمود سامي البارودي باشا

وقد كانت احالة المسألة الى الباب العالى اقتراحا من مندوب انجلترا كما تقدم ، ولكن تاريخ الاستعمار البريطانى أو تاريخه فى مصر على الخصوص ، قد أثبت على الدوام ان الحكومة البريطانية تلجأ الى «الحجة الشرعية» لكى تغتصب من ورائها غنيمة من الغنائم ولا تستند اليها الا بالقدر الضرورى لاغتصاب تلك الغنيمة ، فما هو الا ان وصل الوفد العثمانى الى مصر حتى ثارت انجلترا واستثارت فرنسا واتفقتا على ارسال اسطوليهما الى الموانىء المصرية على سبيل التهديد والتربص ، ولما احتج الباب العالى على هذا التدخل السافر لغير علة وطلب سحب السفن من الموانىء المصرية اشترط اللورد دفرين أن يبرح الوفد العثمانى مصر اولا ثم يتلوه الاسطولان فى اليوم نفسه !

وقد يسر شريف باشا المهمة على الوفد العثمانى باعلان طاعة الجيش وصدع قادة الجيش بالاوامر التى صدرت اليهم فبرحوا العاصمة الى الاقاليم التى نقلوا اليها ، وزالت هذه الحجة من حجج التدخل والتهديد

وكما ظهرت قيمة « الحقوق الشرعية » عند الانجليز فى حادث الوفد العثمانى ظهرت كذلك فى موقفهم من مجلس النواب المصرى بعد انتخابه ، فلم يكن حق الدستور هو الذى أوحى اليهم تقييد سلطان الخديو بمجلس وزرائه ، وانما قيدوه بهذا المجلس لتنطلق فيه يد وزير المالية الانجليزى ويصبح من حقه أن يرفض كل قانون لا يرتضيه، ولهذا غضبوا من مجلس النواب الجديد لانه يحرص على حقه فى الرقابة على الميزانية ، فأبرق مستر ماليت الى حكومته يقول ان التدخل العسكرى ضرورة لا محيص عنها اذا أصر مجلس النواب على رأيه ، وقد كانت هذه هى الخطة المرسومة قبل ترميم القلاع المزعوم وقبل المذبحة المدبرة فى الاسكندرية بنحو ستة شهور (٢ يناير سنة ١٨٨٢)

وفى الثامن من شهر يناير - أى بعد ستة أيام من ارسال تلك

البرقية ـ تلقت مصر مذكرة مشتركة بين الدولتين قالتا فيها « والحكومتان تفهمان أن الخديو سيستمد من هذا التصريح ما يلزمه من الثقة والقوة لادارة شؤون البلاد »

وردت هذه المذكرة قبل أن يفرغ شريف باشا من بحثه مع مجلس النواب فى اختيار الخطة التى توفق بين جميع المطالب ، وقبل الخديو المذكرة والمجلس يتشاور مع الوزارة فى موضوع الخلاف وكله دائر على نظر الميزانية ، فقنع المجلس بمناقشة أبواب الميزانية ماعدا الابواب التى ترتبط بالالتزامات الدولية ، وقنع بعد ذلك بتأليف لجنة من النواب يشترك معهم عدد مثلهم من الوزراء ويؤخذ بالقرار الذى يرجحه صوت الرئيس ، فرفضت الدولتان كل هذه المقترحات ، وبرز الوزير الفرنسى « جمبتا » فى هذه المسألة لانه كان من الد أعداء الاسرة المالكة فى فرنسا وكان يتهم مصر بممالأة تلك الاسرة ومساعدتها فى الخفاء على استرداد عرش فرنسا ، ولم يسلك مثل هذا المسلك مع اليونان واسبانيا وهما غارقتان فى الديون ، والامل فى وفائهما أضعف جدا من الامل فى وفاء الحكومة المصرية !

استقال شريف باشا وخلفه محمود سامى البارودى باشا (٥ فبراير سنة ١٨٨٢) واختار احمد عرابى باشا وزيرا للحربية ، وأهم ماحدث بعد ذلك فى عهد هذه الوزارة حادث القبض على الضباط الشراكسة بتهمة التآمر على اغتيال رئيس الوزارة ووزير الحربية ومعاونيه من كبار الضباط المصريين ، وقد حوكموا فى مجلس عسكرى برئاسة الفريق راشد حسنى باشا وصدر الحكم بتجريدهم من رتبهم ونفيهم الى السودان ، فرفع عرابى الحكم الى الخديو وسأل سموه تخفيف الحكم اذا شاء ، فآثر الخديو أن يحيل هذه المسألة أيضا الى الباب العالى ، ولكنه لم ينتظر جواب الباب العالى وأمر بتخفيف الحكم والاكتفاء بالاقصاء من الديار المصرية ، ووقع هذا التخفيف على غير ماينتظر الوزراء الذين

كانوا مهددين بالاغتيال، فاحتكموا الى مجلس النواب واجتمع المجلس بصفة غير رسمية فى بيت رئيسه سلطان باشا، ومشى كبار اعضائه بالصلح بين الامير ووزرائه . ورأى الامير اخراج رئيس الوزارة وابقاء الوزراء الآخرين ، واذا بالاسطولين يظهران مرة أخرى فى ميناء الاسكندرية ، ولما تنته المشاورات فى اختيار الرئيس الجديد، فرأى محمود سامى باشا وعرابى باشا طى مسألة الضباط الشراكسة ... ولكن وصول الاسطولين · أعقبه (فى الخامس والعشرين من شهر مايو) تقديم انذار باقالة الوزارة ونفى عرابى فقبل الخديو المذكرة واستقالة الوزارة فى اليوم التالى : وفزع النواب لما رأوه من بوادر الخطر ولمسوه من هياج الافكار ، فالتمس سلطان باشا رئيس المجلس ومعه النواب وطائفة من الاعيان ان يعاد عرابى الى وزارة الحربية لحسم الشر واتقاء الهياج ، فرفض الخديو وجدد النواب الرجاء وفاتح الاجانب عرابيا فى كفالة الارواح والاموال وأضافوا رجاءهم الى رجاء اعيان البلاد ، فتكفل عرابى بحفظ الامن وأمر الخديو باعادته الى وزارة الحربية وأبرق الى الباب العالى يلتمس فيه ايفاد مندوبين للتحقيق وعرض الامر على السلطان

فى السابع من شهر يونيو وصل المندوب العثمانى رؤوف باشا وفى صحبته السيد أحمد أسعد وكيل السلطان فى الفراشة النبوية : هذا لاستطلاع طلع العرابيين وذلك لاستطلاع طلع الخديو فتركا كلا من الفريقين يفهم ان السلطان معه وانه يوصيه بمسالمة الفريق الآخر من باب التقية ودفع الشرور ، ولكن الشرور كانت تعدو عدوا الى غايتهما المرسومة من قديم الزمن ، وكانت هناك حاجة الى علة عاجلة فوجدت العلة العاجلة فى حينها ، وحدثت مذبحة اليوم الحادى عشر فى الاسكندرية ، وليس ادل على تدبيرها من وقوعها فى الوقت المطلوب ،وقد سبق فى تاريخ تلك الفترة ان خلت مصر من الوزارة وأن اختلف

الامير والوزارة وأن اختلف الضباط والساسة ، فلم تحدث مذبحة ولا معركة فى بقعة من بقاع القطر ، كما حدثت تلك المذبحة التى جاءت فى أوانها المطلوب !

تتلخص قصة المذبحة فى مشاجرة بين مكار ورجل مالطى من أتباع الحكومة البريطانية ، ركب معه ثم أعطاه أجره قرشا واحدا بعد ساعات من الطواف فى جوانب المدينة فى أشد أيام القيظ الذى بلغ أشده صيف تلك السنة ، فلما استزاده وألح عليه طعنه المالطى بمدية فقتله ، وتجمع السابلة من هنا وهنا بعضهم من الاجانب وبعضهم من المصريين ، وأكثر الاجانب مسلحون ولا سلاح فى أيدى المصريين ، وراح بعض الاجانب يطلق الرصاص من النوافذ ويهجمون على من وجدوه من الوطنيين ، وتنادى الوطنيون يطلبون الغوث فقتل من قتل وجرح من جرح فى هذه الجلبة واختلف الرواة فى احصاء القتلى والجرحى ولكنهم على اختلاف الروايات قد اتفقوا على أن قتلى المصريين وجرحاهم اضعاف من قتلوا وجرحوا من الاجانب على تعدد الاجناس

يطول الشرح فى سرد التهم والدفوع التى تبادلها جميع الاطراف حول هذه المذبحة ، ولكن الثابت ان مندوبى الدول — ولا سيما مندوبى انجلترا وفرنسا واليونان — رفضوا الاستمرار فى التحقيق بعد أن طلبه وكيل القنصلية الفرنسية ، وان المالطى الذى قتل المكارى كان له أخ يعمل فى القنصلية الانجليزية ، وان عمر لطفى باشا اعترف باحجامه عن قمع الفتنة الى المساء ، ووقع عليه الاختيار بعد ذلك لوزارة الحربية ، وان المذبحة استخدمت على الاثر للطعن فى عرابى والسخرية من كفالته للامن من قبل ذلك بأيام ، وربما كان أهم من هذا كله ان المذبحة استخدمت للطعن فى بعوث السلطان والبحث فى وسيلة اخرى لتهدئة الحالة (والاسطولان الانجليزى والفرنسى

مرسيان فى ميناء الاسكندرية) .. فانعقد المؤتمر الدولى فى الآستانة فى الثالث والعشرين من شهر يونية ، وأحس الباب العالى ما وراءه فلم يعترف به ولم يشترك فيه ، وروى صاحب تاريخ « الكافى » وهو ممن شهدوقائع الثورة واطلع على كثير من أسرارها ان اللورد دفرين واصل السعى عند الباب العالى للانعام على عرابى بلقب أو وسام فأنعم عليه بالنوط المجيدى الثانى ، فقامت قيامة الصحف الانجليزية بعد ذلك تتهم السلطان بتحريض العرابيين وتوقع بين الآستانة والقاهرة وتشكك فى الفائدة التى ترجى من تسيير الجيش العثمانى الى مصر لقمع الثورة العرابية ، وهو المقصود !

وقد تحقق أسوأ الظنون قبل اسبوع واحد ، فراح الاسطول الانجليزى يعمل عمله والمؤتمر منعقد ،وتلقى الاسطول من لندن فى الثالث من شهر يولية امرا بانذار الحكومة المصرية أن تكف عن تحصين القلاع والا أطلق مدافعه عليها ، وكانما كان أمير الاسطول محتاجا الى حافز «خاص» مع بواعث الاستعمار لاستعمال الضربة المدبرة ، فانه خشى أن يتأخر ضرب المدينة الى حين حضور أسطول «المانش» الى البحر الابيض ، واميره دويل Dowel أعلى منه فى الرتبة فسبقه الى العمل قبل أن تضيع منه « المفخرة » ومكافآتها .

وكان الخديو قد انتقل الى الاسكندرية بعد المذبحة بيوم ، واقام وزارة جديدة برئاسة اسماعيل راغب باشا (فى ١٨ يونية) فلما تلقت هذه الوزارة انذار أمير الاسطول بذلت جهدها فى تحويله عن عزمه فلم يقبل وأضاف الى انذاره التشديد فى المطالبة بتسليم القلاع اليه

وقد طال الاخذ والرد وحان الموعد المقرر لضرب الاسكندرية فضربت كما تقدم فى الفصل الاول ، ونزل الجند الانجليز بالمدينة ، فاستدعى الخديو اليه أحمد عرابى وقال فى أمر

الاستدعاء « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونتمة الانجليزية على طوابى الاسكندرية وتخريبها انما كان السبب فيه استمرار الاعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الاميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وانه تقرر من جميع الدول العظمى فى المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها ولامس حقوق الدولة العلية ، بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لاجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لاجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار »

وقد أجاب عرابى على هذه الدعوة بكتاب قال فيه : « ٠٠ فى شريف علم مولاى المعظم ان المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الاوامر الى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا انه لا تطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها الا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد »

الى أن قال : « اننى كنت أتمنى ان اتمثل بين يدى عظمتكم لابداء هذه الملحوظات ، لكن من الاسف انه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية ان مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز، فمن المعلوم عند مولاى انه لايمكننى الحضور لتلك المدينة لهذا السبب فاذا حسن لدى مولاى فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة فى هذا الامر لنكون على بينة من الحقيقة »

وقرر عرابى دعوة الرؤساء وذوى الرأى فى البلاد الى مؤتمر عام فاجتمع فى القاهرة فى (١٧ يولية) أكثر من اربعمائة رئيس وعالم ووجيه وتداولوا فى الموقف مليا ثم أعلنوا وقف العمل بأوامر الخديو لانه مغلوب على أمره فى يد الاعداء ، ووكلوا الى عرابى مهمة الاستمرار فى الدفاع » .

وممن وقع على هذا القرار شيخ الازهر وكبار علمائه ورؤساء الطوائف الدينية ووكلاء الوزارات ومعظم من فى القاهرة من سروات البلاد وعلى رأسهم ثلاثة أمراء هم الامير ابراهيم أحمد باشا والامير كامل فاضل باشا والامير أحمد كمال باشا ، وكل من بقى فى القاهرة من النواب »

وقد استمر القتال بين الانجليز والجيش المصرى فصمد هذا الجيش على قلة استعداده أكثر من شهر فى كفر الدوار ، وجاء المدد الى الجيش الانجليزى غير مرة من قبرس ومالطة وجبل طارق ، وعلم الانجليز ان «النزهة» التى تخيلوها ، حرب عوان لا يأمنون عقباها ،فاستعانوا بالرشوة والخيانة واشاعوا فى مصر منشورا من الباب العالى يرمى العرابيين بالعصيان والمروق من طاعة السلطان !

قال أحمد شفيق باشا الذى عمل بالمعية الخديوية من قبل الثورة الى أيام الخديو عباس الثانى : « فى وقت اعلان عصيان عرابى أرسل السلطان ستة آلاف جندى الى فرضة صوداء

بكريد لارسالها لمصر عند اتفاقهامع انجلترا على مشاركة هـذه الجنود للقوة الانجليزية ٠٠ ومماساعد أيضا على نجاح الانجليز ان الجناب الخديو عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوبا خديويا وبمعيتـه بعض ياوران سموه لدى الجنرال ولسلى وناط به نشر الدعـوة ـ وخصوصا بين العرب ـ لمساعدة الجيش الانجليزى الذى يحارب العرابيين باسم الخديو ٠ اضف الى ذلك الهبات المالية التى كان الانجليز يغدقونها على العـربان وخصـوصا الذين قيدوا منهم بقلم الاستعلامات الانجليزى »

وجاء فى مذكرات شـفيق باشا أيضا : « وفى ٢٢ أغسطس أصدر الخديو الى الدوائر الملكية والعسـكرية فى القطر المصرى ارادة أخرى قال فيها انه لما كان الغـرض الوحيـد من الاعمـال العسكرية التى يقوم بهـا السير جارنت ولسلى هو اسـتتباب الامن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المسـاعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كمـا لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيا ومن خالفـه يعد عاصيا لنا ويعامل معـاملة العاصى وقد أصدرنا أمرنا هـذا اليكم للعمل بمقتضاه »

ولا حاجة الى الاسهاب فى سرد أسباب الهزيمة التى منيت بها الجيوش المصرية فى التل الكبير، فليس من العسير أن نفهم كيف ينهزم جيش يحيط به الجواسيس وينقلون أخبـاره الى الاعداء ويتسـابق الى خذلانه أقرب الناس اليه

الا أن المؤرخين علقـوا بعض أسباب الهزيمة على موقف الجيش من قناة السويس وحسب كثير منهم ان ردم القناة كان خليقا أن يعطل حركات الانجليز فى الجهة الشرقية ، وهو كلام يلقى عـلى عواهنه ، لان عرابيـا لم يكتف بما أخذه دلسبس على نفسه من العهود المؤكدة ، وأمر بارسـال قوة الى القناة لمواجهة الحال بما

تقتضيه . قال الاستاذ الامام فى تعليقاته على الثورة العرابية :
« وقبل أن يتحرك عسكرى الى ناحية القنال كان الجيش الانجليزى قد احتله وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة فى مخابرة دلسبس ، ويظهر انه كان فى الحاضرين خونة حملوا الاخبار وأبطاوا فى المخابرة »

أما وجهة نظر عرابى فى هذا التأخر فهى تقديره ان الانجليز يعملون منفردين بين الدول وان ردم القناة يجنح بالدول الى تأييدهم ، وقد أبلغ السلطان خطته فى رسالة برقية قال فيها بعد أن اشار الى قطع الانجليز للمواصلات البرقية بين الاسماعيلية والسويس : « أما نحن فبالنظر الى احترامنا لعهود الترعة بان تكون على الحياد والى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم وجود قوة عسكرية تقوم بشأن المحافظة على النقط فيما عدا نقط العساكر المستحفظة وموالاة التحريض الشديد على عدم مس حقوق الترعة كل ذلك جعلنا فى مأمن تام من تحمل أى تبعة كانت »

***

هذه كلمة مجملة فى خطة الجيش المصرى حيال القناة ، وليست هذه الخطة على كل حال هى سبب الهزيمة لان الهزيمة كانت ضربة لازب بين عوامل الخذلان التى أحاطت بالجيش المصرى فى حالته تلك ، وهى حالة النقص فى العدد والعدة على الرغم من تكرار المطالبة بزيادته وتسليحه ، ولو كان فى مصر عدد كاف من الجنود المدربين لامكن رصد « المخافر » اللازمة منهم لحماية قناة السويس من غير حاجة الى ردمها وتسليم المحتلين بذلك حجة يسوغون بها هجومهم ويمثلونه للدول فى صورة « المهمة الدولية » ويأتون بالشهود من مصر وغيرها على سبق المصريين الى العمل الذى أوجب الهجوم لحماية القناة فى حينها ، واليوم — فى سنة ١٩٥٢ — كانت حجة المحتلين أمام الدول بدعوى حماية

القناة تسبق حجة المصريين الى الاقناع ، مع تضارب الاهواء

ويبقى ان تقال هنا كلمة اخرى عن المذابح التى وقعت داخل البلاد بعد خروج الجيش المصرى من الاسكندرية ، فان اخبار المهاجرين من الاسكندرية عن قتلاها وحرائقها وخرائبها كانت قد ملأت بلاد الوجه البحرى وذاع معها ان الذى حدث فى الاسكندرية سيحدث فى المدن الأخرى عند وصول الجنود الانجليز اليها ، فثارث ثائرة الغوغاء واشتبكت بينهم وبين الاجانب والمسيحيين مشاجرات قتل فيها اناس من هؤلاء كما قتل فيها أناس من المسلمين ، والذى ينبغى ان يلفت النظر ان أعيان المسلمين خفوا الى نجدة الاجانب والمسيحيين المعتدى عليهم ، وان كبير هؤلاء الاعيان فى أقليمه احمد المنشاوى بك تلقى من مؤتمر الاجانب الذى انعقد بفندق « ابات » فى الاسكندرية خطاب تقدير باللغتين العربية والايطالية قالوا فيه : «اننا نحن الواضعين امضاءاتنا بذيله المستوطنين فى القطر المصرى والتابعين لدول مختلفة بناء على مااشتهر لدينا مما اتيتم به من الاعانة والغيرة نحو ساكنى طنطا على اختلاف اجناسهم واديانهم قد رأينا من الواجب علينا ان نقدم لسعادتكم هذه العريضة برهانا على اقرارنا الأبدى بحميتكم وشكرنا الدائم لسعادتكم ، وانه ليسرنا ويعزينا كثيرا ان نرى فى القطر المصرى مع ما اصيب به من النوائب رجالا دافعوا عن حقوق الانسانية وراعوا زمام التمدن بحمايتهم اولئك الابرياء»

أما الجزاء الذى قابل به الاحتلال ذلك الشكر الابدى فهو النظر بعين السخط الى اولئك الحماة ، وقد تمحل الممثلون العلل لسجن الرجل الذى تلقى ذلك الاعتراف بالجميل ، فاتهموه بالعنف فى اكراه بعض اللصوص على الاعتراف بجريمتهم ، وساقوه الى المحاكمة «تكفيرا» عن حقوق الانسانية ، ومغزى

هذه المعاملة وامثالها اوضح من ان تحتاج الى توضيح ، فهى - الى مكافأة عمر لطفى وشركائه - برهان يغنى عن كل بيان ..

يضيق الصدر بعد هذا بما جرى فى أثر الهزيمة المصرية من عودة الخديو الى القاهرة محفوفا بالجيوش الانجليزية ، وبما جرى من الفضائح والمخزيات فى محاكمة الزعماء العرابيين ، ولكننا نلخصها موجزين ، فنقول ان الانجليز لم يضعوا أقدامهم فى القاهرة حتى بدأوا بتهديد الخديو فى مركزه كما تقدم ، وبادر الشاعر الايرلندى « بلنت » الثائر على الدولة البريطانية الى نجدة أصدقائه العرابيين ، فندب للدفاع عنهم محاميا انجليزية خبيرا بالشئون الشرقية هو مستر برودلى صاحب كتاب «تونس فى ماضيها وحاضرها» وكتاب « كيف دافعنا عن عرابى » .. فعلم هذا المحامى بمشاوراته مع المراجع الانجليزية العليا ان انجلترا لا تستطيع الحكم بالاعدام على عرابى لانها تتذرع بفساد الحكم لتسويغ الاحتلال ، فلا يلائم هذه الدعوى أن تعاقب بالإعدام من يثور على الفساد ، ولكنها كذلك قد تذرعت بعصيان عرابى وتثبيت مركز الخديو لتسويغ حملتها على البلاد المصرية ، فلا مناص اذن من الاعتراف بالعصيان

وفى المحكمة تولى المحامى الدفاع على هذا الاساس ، فكانت المحاكمة كلها فصلاً من فصول التمثيل ، ولما يسدل الستار بعد على الفصل الاخير

الا أن المقادير توالى سياسة الاستعمار بالسخرية التى لا تنقطع فى مرحلة من مراحله ، فالاحتلال البريطانى يبقى اليوم باسم القناة التى بدأوا أعمالهم فى غزو مصر باقتحام حرمتها ونقض عهودها ، ونحن اليوم نحتج عليهم بمقاومتنا لاحتلالهم، وقد كانت هذه المقاومة نكبة القائمين بها أمس، فهى شفاعتهم اليوم فى التقدير والانصاف ٠



جنرال سیمور



الاسطول الانجليزى يستعد لتدمير الطوابى



طابية الفنار بعد تدميرها


الاجانب يهاجرون من الاسكندرية
فى السفن قبل انذار سيمور



مطابع دار أخبار اليوم